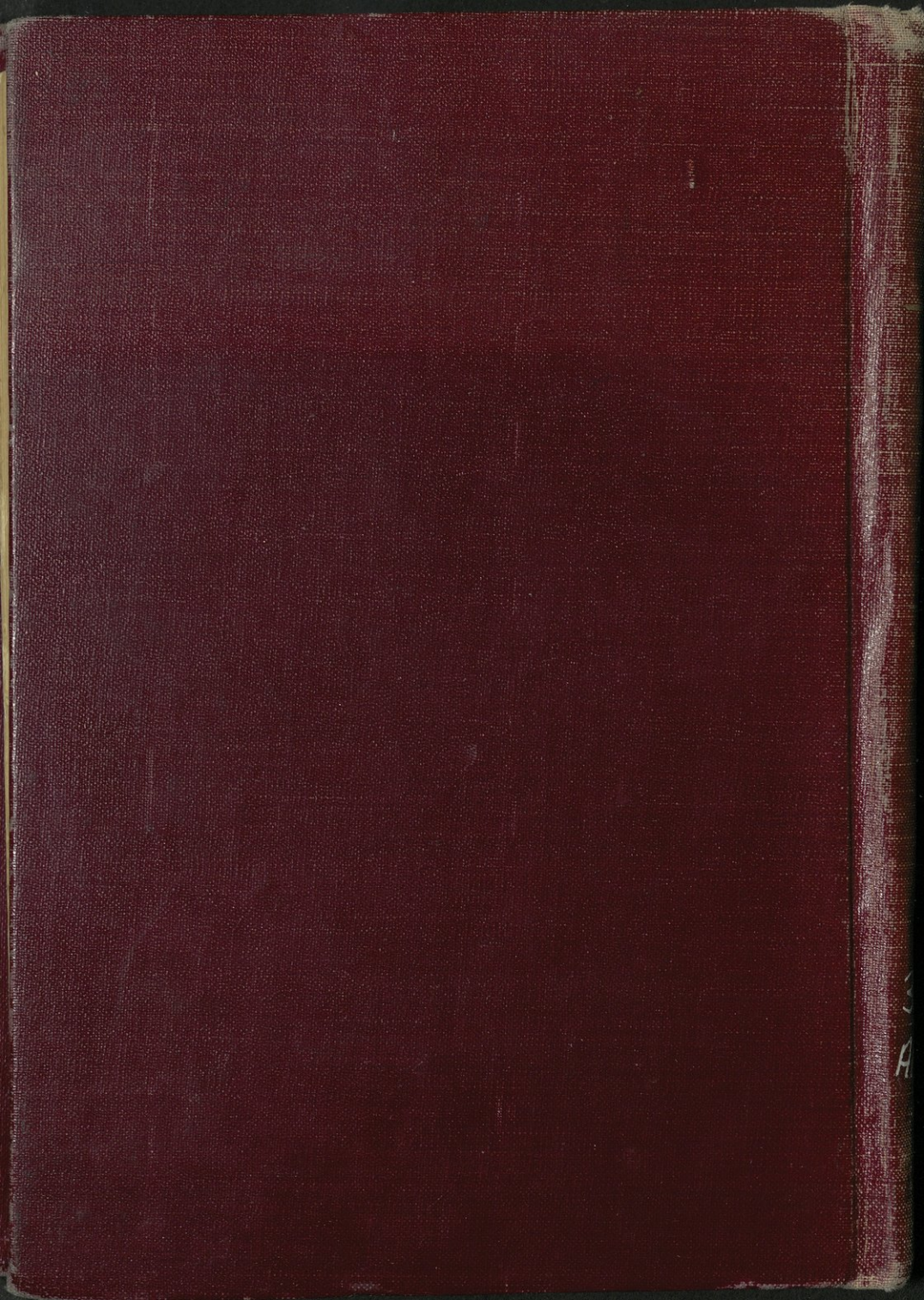




A.U.B. LIBRARY

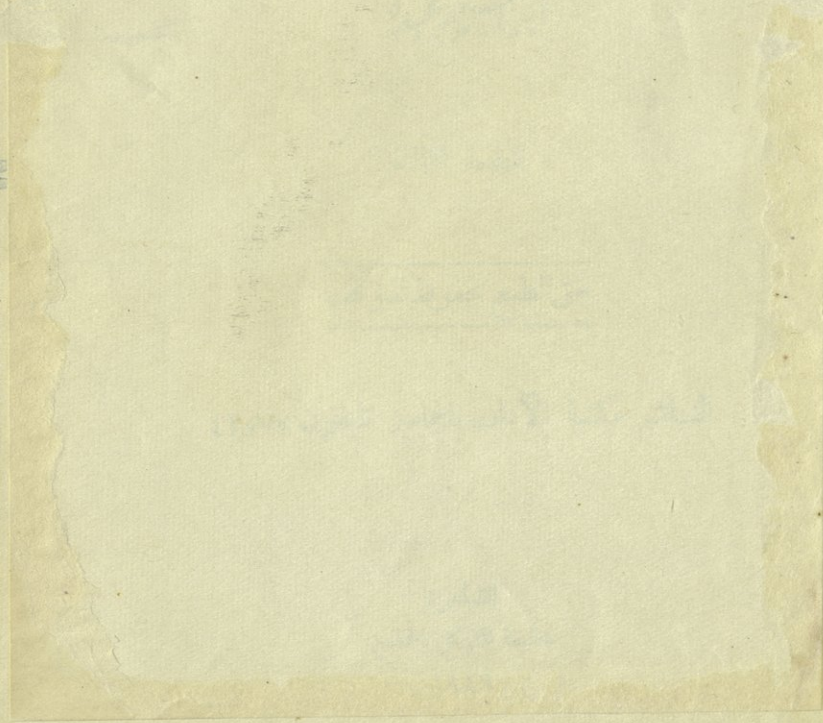
A.U.B. LIBRARY

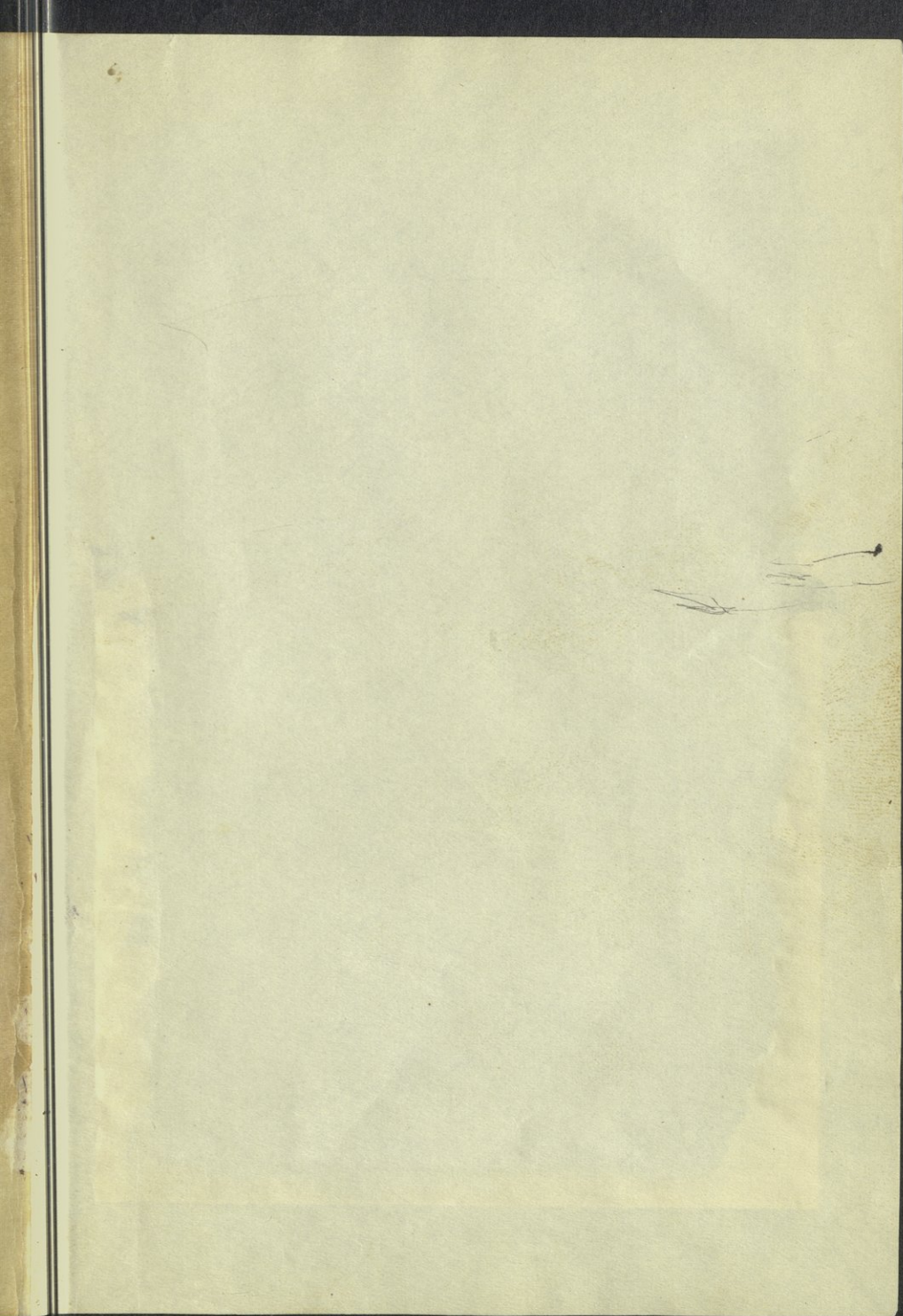
AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT



الوقائع

١٩١٢ - ١٩١٣





328.62
A13t5A
C.1

ناتج الوقائع المصيرية

١٨٢٨ - ١٩٤٢

بقلم

أبراهيم عبد

الطبعة الثالثة

حق الطبع محفوظ للمؤلف

الناشر مكتبة الآداب بالجاميز تليفون ٤٢٧٧٧

القاهرة

مطبعة التوكل بالجاميز

١٩٤٦

مكتبة جامعة القاهرة

٨٢٨١ - ٢٣٢١



كتاب في تاريخ مصر

كتاب في تاريخ مصر

كتاب في تاريخ مصر

في هذا بحالة بالبحر لاني

الإهداء

إلى زوجي أهدى هذا الكتاب

ابراهيم عبده

فهرس تاريخ الوقائع المصرية

صفحة

٥	فصل في مراجع البحث
٩	مقدمات الطباعة والصحافة في مصر
٣٦	إنشاء الوقائع المصرية وإدارتها
٥٢	سياسة محمد علي في توجيه الوقائع
٦١	تحرير الوقائع المصرية
٨١	تجديد الوقائع وتعديل نظامها
١٠٥	الوقائع في عصر الخديو اسماعيل
١٢٢	رسالتها في العصر الجديد
١٤٣	الوقائع صحيفة رأى وفكرة
١٧٤	الوقائع من سنة ١٨٨٢-١٩٤٢
١٩٩	الجريدة الفرنسية الرسمية
٢١٤	وثائق لم تنشر
٢٢٢	المراجع العربية
٢٢٥	المراجع الفرنسية
٢٢٧	الموجود في دار الكتب من أعداد الوقائع إلى سنة ١٨٨٢
٢٣٠	المؤلف

فصل في مراجع البحث

كتب المعاصرون في تاريخ مصر الحديثة ، سواء في تفاصيل هذا التاريخ أو في مسائله العامة ، ولم تعوزهم الحقائق المنشورة في الكتب والمؤلفات التي عرفت منذ عهد محمد علي الكبير إلى أيامنا الحاضرة ، وقد سرت على نهج هؤلاء المعاصرين يوم أزمعت إنشاء فصول هذا الكتاب ، فرجعت في أول الأمر إلى الكتب التي اشارت إلى الوقائع المصرية من بعيد أو قريب ، عربية أو فرنجية ، مخطوطة أو مطبوعة ، وهي على كثرتها تشير إشارات خاطفة إلى عناية ولاية مصر بالوقائع وإلى محرريها جيلا بعد جيل ، وأهمها في رأبي مخطوط « حلية الزمن في وصف مناقب خادم الوطن » للسيد صالح مجدى بك ، وهو مخطوط تحتفظ به دار الكتب المصرية ، فصل فيه صاحبه تاريخ رفاعة رافع الطهطاوى أحد محررى الوقائع ، وخاصة حين يعرض لمشأته ودوره الصحفي في الجريدة الرسمية وروضة المدارس إلى جهاده في التعليم خلال عهدي محمد علي والخديو اسماعيل ، وهذا المخطوط عظيم القدر ، صادق الرواية ، وصاحبه من تلامذة رفاعة بك والمعجبين به الملازمين له .

وثان المراجع التي راقني منها تفصيل يتصل بموضوعنا « تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده » وهو مطبوع ألفه السيد محمود رشيد رضا ، في ثلاثة أجزاء ونشره في سنة ١٣٤٤ هجرية ، أذاع الجزء الأول منها شيئا كثيرا عن الشيخ في تحرير الوقائع ، وهو خير ما كتب عن الأستاذ الإمام في هذا المؤلف لأن صاحبه توخى فيه دقة

الرواية وبسط الوقائع وتقرير الحقائق في غير تملق أو تزويق ، بينما حفل الجزءان الثاني والثالث بمناقشات وتعليقات لا أظنها تخلو من غرض وغاية ، وقد أيدت أعداد الوقائع المصرية ما ذهب إليه رشيد رضا في كثير من الموضوعات ، لذلك رأيت التنوية بهذا الكتاب لأنه جدير بقراءة من يعنى بتاريخ الشيخ محمد عبده في الوقائع أو في غيرها من نواحي النشاط قبيل الثورة العراقية وبعدها .

وفما عدا هذين الكتابين قرأت نبذات قصيرة عن تاريخنا هذا ، في كتب عربية أخرى لا أجد محلا لذكرها هنا ، كما قرأت في بعض الصحف المعاصرة شيئا عن الجريدة الفرنسية الرسمية كجريدة التجارة في ٨ أكتوبر سنة ١٨٧٩ ، والوقائع المصرية في العدد ٩٣٣ الصادر في ٩ أكتوبر سنة ١٨٨٠ ، أفاد في شرح أهميتها وخطرها ، وقد أشرت إلى ذلك كله في موضعه ، أما حظ الجريدة الفرنسية في الكتب العربية فضئيل جدا وإن كان حظها في المؤلفات الأجنبية ظاهرا .

ويبدو لي أن الكتب الفرنجية الكثيرة التي رجعنا إليها في بحثنا عن تاريخ الوقائع المصرية قد نافست المؤلفات العربية في التهوين من شأن الصحيفة الرسمية فعرضت لها عرضا سريعا ، ولم يعن بأمرها إلا F. Bonola فقد نشر بحثا عن الوقائع والمطبعة في Revue Internationale d'Egypte 11 No. Octobre 1905 بعنوان Una Visita a Mohamed Ali nel 1822 La Prima Stampelia ed il primo giornale وهو بحث ليس فيه من العمق شيء ، كما أن صاحبه لم يرجع في تحقيقه إلى مرجع يعتد به أو يعتمد عليه ، ويختلف معه

في ذلك Reinaud الذي نشر بحثا فيه لفئات طيبة عن الوقائع المصرية في
De la Gazette بعنوان Journal Asiatique 2 e Serie T. III 1821
Arabe Turque imprimée en Egypte فقد تعرض الكاتب
لصحيفتنا في سنواتها الثلاث الأولى من حيث الشكل والموضوع معا
وفما خلا هذين المقالين لم أجد من المكتب الفرنجية ما يستحق
الإشارة أو التنويه في هذا الفصل وإن ذكرناها في هوامش المتن
كلما جد ما يستدعي ذكرها .

أما الجريدة الفرنسية الرسمية فقد عرفنا بها في أول الأمر يعقوب
أرتين باشا في Bulletin de l'Institut Egyptien 1905 تحت
عنوان Etude Statistique Sur la Presse Egyptienne وقد أشار
لها في إيجاز لا يقدم ولا يؤخر ، بيد أنه أنار لنا طريق البحث عنها
وجاء Bowring فأماط اللثام عنها في تقريره الذي كتبته عن مصر
وكرت Report on Egypt and Candia ولو أن حديثه كان موجزا
إلا أنه أجمل فيه شيئا كثيرا ثم رجعنا إلى أعدادها القليلة في نشأتها
الأولى أيام محمد علي سنة ١٨٨٣ ثم في مجلداتها المختلفة منذ سنة ١٨٧٤
إلى اليوم .

كان رجوعنا إلى المكتب والمقالات لدراسة تاريخ الوقائع
المصرية خطوة أولى لا بد منها امكّل من يتعرض لبحث تاريخي ،
غير أن هذا وحده ليس كافيا لنشر كتاب عن الوقائع ، لذلك كان
اعتمادنا عظميا على الوثائق المحفوظة بقسم المحفوظات التاريخية بعبادين
ودار المحفوظات بالقلعة ، وهي وثائق بعضها باللغة العربية في دفاتر المدارس ،

ومعظمها باللغة التركية في المحافظ والدفاتر المختلفة ، وتصور هذه الأسانيد جزءا كبيرا من تاريخ الوقائع منذ إنشائها الى نهاية عهد الخديو اسماعيل ، وقد شغلت من هذا البحث بضعة فصول ، فيها من الحقائق التاريخية ما قوم أمر هذا البحث ، وحسب هذا الجدول التاريخي الصافي أن من لا يعتمد عليه ولا يدعم حقائقه به ينقصه شيء كثير من تاريخ الوقائع المصرية .

والوثائق التركية والعربية التي أخذنا عنها نقلت البينا صورة رائعة عن محمد علي الكبير لم تكن معروفة لقارىء التاريخ المصرى الحديث ، فقد غاب عنا جهده الصحفي ولم ين به مؤرخ من المؤرخين ، فاذا بهذا الأمير صحفي من الطرز الأول ، يخيل إلى من يحجل تاريخه في بناء مصر الحديثة أنه كان مديرا للوقائع ومحررا لها ، يواليها بالإشراف فيطالع مسوداتها ، ويشير بمقالاتها ويهذب من أخبارها ، ويسيه أن يرى فيها خروجاً على مألوف أو شذوذاً في لفظ أو تعبير ويراقب هذا في حرص الصحفي القادر العالم ، لا تحرمه من ذلك كله مهام الدولة ولا شؤنها الكثير ، وعن هذه الوثائق تبين أن الوقائع المصرية ليست شيئاً عادياً بل هي رسول تعليم وثقافة ورسول دعاية لمصر في كل مكان . ثم عدت بعد هذا كله إلى الوقائع المصرية نفسها منذ إنشائها في ٣ ديسمبر سنة ١٨٢٨ إلى أواخر سنة ١٩٤١ وحرصت على أن أصور أشكالها وتطوراتها وأن أشرح أسلوبها ومعانيها ، وأبين نواحي النشاط العسكري والأدبي فيها ، وأفضل دورها في هذا جميعاً ، معتمداً على أعدادها ، رابطاً بين المنشور وصداه في الحياة المصرية العامة ، وبذلك أدرك البحث غايته وأوفى على خاتمه .

مقدمات الطباعة والصحافة في مصر

إصطحب الجنرال بونابرت (Bonaparte) في حملته على مصر كثيرين من العلماء والأدباء والشعراء ، وكان يرجو أن تتميز حملته بالطابع العلمى ، لذلك رأى ان يستخدم هؤلاء جميعاً فى دراسة الحياة المصرية ، وكان إلى هذا حرصاً أشد الحرص على الاتصال بالمصريين والتحبب إليهم ، فأعد لذلك كله عدة مطابع بين عربية وفرنسية . وكانت حكومة الإدارة قد هيأت ، عملاً بمشورة القائد العام ، كل ما طلبت الحملة من آلات ومطابع ومستشرقين وعمال ، فأصدرت أمراً لوزير الداخلية قيسل إبحار الحملة من فرنسا بتنفيذ كل ما يحتاج إليه الجنرال بونابرت من هذه الأدوات ، ولم يكتف قائد الحملة بما أعدته حكومة الإدارة فطالب بأن تشحن جميع الحروف العربية الموجودة خلاف القوالب وأن يؤمر المواطن المستشرق لانجليس (Langlès) بمرافقتها (١) وليس يعنينا فى هذه العجالة أن نطيل الحديث عن مطابع الحملة التى نقلها معه بونابرت إلى مصر ، بيد أن الذى يعنينا حقاً

أن نذكر في لحظة سريعة شيئاً عن المطبعة العربية والجريدة التي كان في نية المسؤولين إصدارها (١) حتى إذا بدأنا في تأريخ الوقائع المصرية لا نكون مغالين حين نقرر في غير تردد أن المطبعة التي جلبها معه بونابرت ، والجريدة التي أزمع الجنرال عبد الله جاك منو إصدارها لا يقاس نشاطهما بحال إلى نشاط المطبعة الأميرية التي أنشأها محمد علي وجريدته الرسمية التي أطلق عليها الوقائع المصرية .

ولم تكن المطبعة العربية وحدها كما رأينا بل كانت جزءاً من



الجنرال بونابرت أول من أصدر صحفاً في مصر

مؤسسة كبيرة تحتوى على مطابع فرنسية وعربية ويونانية ، غير أن اعتماد بوناپرت على المطبعة العربية جاوز اعتماده على المطابع الأخرى نظراً لما كان يرجوه منها في سياسته المرسومة إزاء المصريين ، وكان حرصه عليها من الناحية السياسية كحرصه على علمائه في نجاح الحملة من الناحية العلمية ، فهو شديد الرغبة في أن يصحبه إلى مصر العالم مونج (Monge) - وهو رئيس المجمع العلمى المصرى فيما بعد - فإذا اعتذر هذا لكبر سنه (٢) كتب إليه بوناپرت في ٢ أبريل سنة ١٧٩٨ موضحاً له مكانته في الحملة ، تلك المكانة التى تعادل فى القدر والمسئولية المطبعة العربية (٣)

أصبحت المطبعة الأهلية فى القاهرة ابتداء من ١٤ يناير سنة ١٧٩٩ فى خدمة الحملة الفرنسية وقد أصدر بوناپرت أمراً فى خمس مواد بتنظيمها وتعيين المشرفين عليها (٤) وقد لوحظ على أدوات النشر فى هذه المطبعة نقص من بعض النواحي ، تصدنا

(١) راجع هذا الموضوع فى تاريخ الطباعة والصحافة خلال الحملة الفرنسية للمؤلف

(٢) Driault (Edward) : Napoléon le Grand T. 1. P. 175

(٣) وثيقة رقم ٤٧١ ص ٣٩ ج ٤ (Correspondance de Napoléon 1er)

(٤) Keller (Alexandre) Correspondance, Bulletins et

Ordres du jour de Napoléon. Tome 4. P, 206

في الورق خشونته كأنما اختير للحملة أقل الأصناف جودة ، وكانت حروفها معتلة ، وصورها قبيحة ، وخلت من الهمزات على الإطلاق ، واقتصرت المطبعة العربية على نشر القرارات والنداءات التي كانت توجهها الحكومة للجمهور بين الفينة والفينة ، ولم تصدر إلا بضعة كتب لا تحمل جديداً للعلم أو المعرفة « كوصايا لقمان الحكيم » في مائة وعشرين صفحة لمدير المطبعة الأهلية يوحنا يوسف مارسيل (Jean-Joseph Marcel) وهو كتاب صغير ثمنه تسعون نصف فضة ، ونشرت له كذلك القواعد المصرية العامة واستعمالها باللغتين العربية والفرنسية ، كما طبعت كتب دجننت (Desgenettes) كبير أطباء الحملة ومن أهمها رسالته في الجدرى ومكاتباته للديوان ، ومن مطبوعاتها أيضاً حروف الهجاء العربية والتركية والفرنسية طبعت بالمطبعة الشرقية والفرنسية بمدينة الاسكندرية (١) في السنة السادسة من التاريخ الجمهوري (٢)

(١) سميت المطبعة ثلاثة أسماء فكان اسمها وهي في طريقها الى مصر في البحر « مطبعة الجيش البحري » ثم سميت في الاسكندرية « المطبعة الشرقية والفرنسية » وأخيراً في القاهرة أطلق عليها « المطبعة الاهلية » راجع : Charles-Roux : Bonaparte Gouverneur d'Egypte. P. 139
(٢) أصدر الفرنسيون قرارا في سنة ١٧٩٢ غيروا به أسماء الشهور وعدلوا دورة الزمن واصطنعوا تاريخاً جديداً يؤرخون به حوادثهم تبدأ من تاريخ هذا القرار ، وهم في ذلك يتأثرون ما صنعه اليونانيون والرومانيون القدماء

الموافق سنة ١٧٩٨ ميلادية في ست عشر صفحة من القطع الصغير وثمانها ستة عشر نصف فضة على ورق معتاد ، كما أخرجت هذه المطبعة في الأسكندرية كراسة عن « تمارين للقراءة من الأدب العربي » وهي منتخبات من الآيات القرآنية لما رسل مديرها ، وكذلك لها « مجموعة المستندات الخاصة باجراء محاكمة سليمان الحلبي قاتل القائد العام كليبر » في اللغات الفرنسية والعربية والتركية ، وقد ذكرها الجبرتي في تاريخه « عجائب الآثار » (١)

ففضل المطبعة العربية يعود قبل كل شيء إلى الخدمات التي أدتها للقائد العام من الناحية السياسية في مصر ، فبواسطتها أذاع على السكان بين آن وآن تلك النداءات التي كانت تساعد من غير شك على توجيه الوطنيين توجيهها خاصا ، فكان الفرنسيون إذا أرادوا أمرا هياؤا المعرفة الناس به نسخا من ذلك كثيرة أرسلوا منها إلى الأعيان ، « ولصقوا منها في مفارق الطرق ورموس العطف وأبواب المساجد » (٢) . وقد بقيت المطبعة العربية تؤدي وظيفتها حتى ختام الحملة في سنة ١٨٠١ ، وقد ذكر الكونت فيليب دي طرازي في كتابه (تاريخ الصحافة العربية) أن المطبعة

(٢) الجبرتي ج ٣ ص ٢٠

(١) الجبرتي ج ٣ ص ١٢٢

الرسمية للحملة بقيت في القاهرة حتى اشتراها محمد علي وحسنها
وأضاف إليها بحيث أصبحت فيما بعد مطبعة بولاق (١) وقد تأثر
كثيرون ممن كتبوا عن الطباعة في مصر بهذا الرأي الذي يبدو
قاطعا في مظهره وإن لم يؤيده مؤرخ من الفرنجة الذين رجعنا اليهم
في هذه العجالة ، بل إن الوثائق التاريخية تقطع بأن مطبعة الحملة
الفرنسية سواء الفرنجية منها أو العربية عادت إلى باريس ، ففضلا
عن أن الفرنسيين عنوا كل العناية بآرهم في مصر ، واحتفظوا بها
في أوتهم إلى بلادهم فأن موضوع المطبعة بالذات ونقلها الى
فرنسا كان من بين الأشياء التي اهتمت بها حكومة القنصل الأول
فقد كتب برتييه (Berthier) وزير الحرية بناء على أمر باليون
الى الجنرال بليار (Belliard) في ٢٢ فاندشير سنة ١٠ جمهورية
الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٨٠٣ بأن « جميع الآلات والنحطوطات
العربية والمسكبة وحروف المطبعة العربية ترسل الى باريس
وتوضع في وزارة الداخلية التي سأكلها بتهيئة الظروف المناسبة
لنقلها » وقد أعيدت فعلا بناء على هذا الأمر « الحروف العربية
التي حملت من باريس وروما الى المطبعة الأهلية بباريس » (٢)

(١) فيليب ذى طرازي : تاريخ الصحافة العربية . ص ٤٩

(٢) Canivet " Bulletin de l'Institut Egyptien, 1909.

وقد بقيت مصر بضعة أعوام محرومة من المطابع حتى أسس محمد علي مطبعة بولاق وغدت المطبعة الرسمية الحكومة المصرية حتى اليوم .

ويجدر بهن يؤرخ للوقائع المصرية خاصة والصحافة في مصر عامة أن يذكر في إيحاز الجهد الذي بذلته الحملة الفرنسية في إنشاء الصحف الرسمية ، فقد أصدر بوناپرت جريدة (بريد مصر Le Courrier de l'Egypte) باللغة الفرنسية في ٢٩ أغسطس سنة ١٧٩٨ في حجم كتاب وسط ذوى أربع صفحات ، في كل صفحة نهران ، تحمل أخبار مصر الداخلية وهى الأخبار المحلية في القاهرة والأقاليم « لأن القوم كان لهم مزيد اعتناء بضبط الحوادث اليومية في جميع دواوينهم وأما كن أحكامهم » وقد اعتادوا أن يجمعوا أنباء ذلك كله « في ملخص يرفع في سجلهم بعد أن يطبعوا منه نسخا عديدة يوزعونها في جميع الجيش حتى لمن يكون منهم في غير المصر من قرى الأرياف ، فوجد أخبار الأماس معلومة للجليل والحقير منهم » (١) وقد تم ذلك بما اعتادت أن تذيعه جريدة لو كورييه دوليمجت

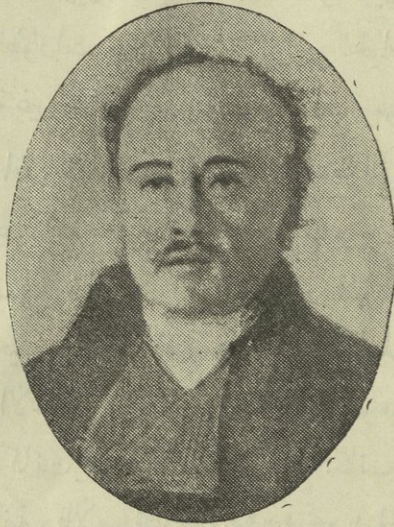
(١) الجبتي . ج ٤ ص ٢٥٤ - ٢٥٥

(Le Courrier de l'Egypte) كل خمسة أيام ، ودأبت هذه الجريدة على نشر أنباء حفلات الجيش ، وزيارات القائد العام للوجوه والأعيان وقليل من الشعر والنثر وكثير من الرحلات وأخبار الوفيات وراثاء الأدباء والشعراء وبعض الإعلانات المختلفة .

ثم أصدر بونابرت مجلة أدبية علمية في أول أكتوبر سنة ١٧٩٨ سميت (لاديكاد إيجبسين La Décade Egyptienne) نشرت في أول الأمر مرة كل عشرة أيام ، ثم مرة في كل شهر وقد عُنيت هذه « العشرية المصرية » بنشر بحوث أعضاء المجمع العلمي المصري ، وهي دراسة عن الزراعة والتعليم والأمراض المتوطنة وغير ذلك من موضوعات تتصل بحياة مصر ، كما نشرت بعض البحوث العلمية كأشغال لقمان الحكيم وترجمتها ، وكتب بعض المسؤولين العلمية للديوان المصري ، فهي من هذه الناحية سجل عظيم لنشاط علماء وأدباء الحملة الفرنسية .

ثم أصدر الجنرال عبد الله جاك منو ثالث قواد الحملة الفرنسية في مصر مرسوما في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٠٠ بإنشاء جريدة (التنبية

(L'Avertissement) (١) وعين لها السيد اسماعيل الخشاب رئيسا
للتحرير على أن تكون تحت رقابة وإشراف العلماء الذين يتكون
منهم الديوان وتبحث في أعمال الحكومة الفرنسية وأعمال الديوان



الجنرال عبد الله منو أول من فكر في صحيفة عربية

وإذاعة الحوادث العامة في أوروبا وآسيا ، ونشر بعض فصول
في الفنون والعلوم والأخلاق ، على أن الآمال التي علقت على

(١) وثيقة رقم ٣١ ص ٣٧٥—٣٧٧ (M.F.) Rouss. "Kleber et
Ménou en Egypte.. (Août 1799 — Sep. 1801)" Paris 1900

ظهور « التنبيه » لم تتحقق إذ أن الظروف السياسية واضطراب الأمن ، كل ذلك حال دون ظهور الجريدة ، وبقي مرسوم إنشائها معطلا حتى جلا الفرنسيون عن مصر (١)

وفي خلال العشرين عاما التالية لجلاء الفرنسيين عن مصر ، شهدت البلاد تطورات خطيرة في شتى نواحي الحياة ، ولا يعنينا من هذه النهضة غير ما عني به والى مصر الكبير من شئون الطباعة والصحافة ، فقد اقتضت النهضة الواسعة التي طرأت على حياة مصر في عهد محمد علي أن تنتظم حياة المصريين بحكومة ذات دواوين تسجل فيها أمور الدولة وتصدر عنها أوامر والى وكان هذا التسجيل يستوجب فترة من الزمن قد تطول وقد تقصر حسبما تفرض الأحوال ، وكانت الأوامر الحكومية تنسخ مرة أو مرات فاذا كانت الأولى ، لم تقتض من الكاتب زمنا طويلا وإذا كانت الثانية ، فالأمر يحتاج إلى وقت في تجويد الخط والعناية بالمسافات بين بدء الكلام من اليمين وانتهائه في اليسار (٢) وهذا كله يستدعى زمنا وجهدا لا يسعفان حكومة ترجو أن تكون

(١) قد أفردنا لها فصلا خاصا في كتابنا « تاريخ الطباعة والصحافة خلال الحملة الفرنسية ١٧٨٩ - ١٨٠١ » المؤلف

(٢) Hamont (P.N.) "L'Egypte Sous Mohamed Ali"

Paris 1843 T. 11. P. 64-68

على غرار حكومات الغرب أو تتشبه بها من قريب أو بعيد، لذلك فرضت الحياة الرسمية في عهد محمد على أن تكون للبلاد مطبعة تسعف دواوين الدولة بما تحتاج إليه كل حكومة تقدر وجودها في الحياة ولإنشاء مطبعة بولاق وهي أول مطبعة للحكومة المصرية الحديثة قصة لا بأس من الإلمام بها قبل معالجتنا لموضوع الوقائع المصرية، فطبعة بولاق تعتبر في تاريخ مصر تحولاً خطيراً في تفكير حاكمها، فقد عالج الولاة قبل محمد على شئون مصر بوحى من العصور الوسطى، فكانت أصول التفكير كلها تستلهم وحيها من قديم بال يقف عثرة دون النور الذي شع في أوروبا جميعاً منذ عصر النهضة المعروفة، كان الناس يرون الحياة ولا حياة فيها، فقد بسط الولاة سلطانهم بالعنف، وكان العلماء قوة رجعية من ورائهم تسندهم وتشدد أزرهم، فكل علم يخالف الصوفية والشعوذة ليس بعلم ويقتضى من السلطات حرباً عاتية، حتى إن طبع القرآن الكريم استوجب كفاحاً طويلاً مع هؤلاء العلماء ولم ينتج محمد على في تقرير طبعه، وقد استوجب طبعه عقاب ناشره، وقد بقيت أزمة نشر القرآن زهاء أربعين عاماً (١)

(١) دفاتر قيودات المعية السكتخداوية ج ٥ أقاليم ص ٧٨٢ دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس الأحكام ص ٢٦٤

أصبح التفكير المصرى فى مفترق الطرق حينما أنشأ محمد على مطبعة بولاق ، فقد عرفت مصر الطباعة خلال الحملة الفرنسية غير أن معرفتها لها كانت معرفة سطحية لا تقدم ولا تؤخر ، فلم يكن المطبعة الفرنسيين أى أثر على تفكير الجماهير ، لم تخرج لهم كتباً هامة ، ولم تطبع لهم كراسات تفيد بحمـوعهم ، ولم يحس بها إلا زوارها من أعيان المصريين ، وقد اختلف بعض المؤرخين فى سنة إنشاء المطبعة الأميرية ، غير أنه من الثابت أن مطبعة بولاق أو مطبعة صاحب السعادة قد أنشئت فى نهاية سنة ١٨١٩ أو خلال سنة ١٨٢٠ ويرجع تاريخ إنشائها إلى لوحة تذكارية أثبتت هذا التاريخ ، فقد نظم شاعر يدعى سعيدا ثلاثة أبيات باللغة التركية على لوحة بمناسبة إنشاء المطبعة ، رفعت على أحد أبوابها فى فناءها الداخلى فى أقصى يمين الباب الرئيسى وهى لا تزال باقية إلى اليوم ، وقد أشير فيها إلى سنة افتتاحها وهى سنة ١٢٣٥ هـ ، وقد قام على تهيئة أسـباب الإنشاء نقولا مسابكى أفندى البيرونى ونقولا مسابكى أفندى هذا شاب له دراية بفن الطباعة المعروفة إذ ذاك عرفه الباشا وأعجب به فأرسله فى بعثة إلى إيطاليا سنة ١٨١٥ وكان المسابكى رجلاً متواضعاً ينعت نفسه « بالحقير » إذا ما ذكر وظيفته فى المطبعة على كتاب من المكتب المطبوعه فيها ، وقد درب

العمال على استعمال الآلات والصبيان على صف الحروف والمهن في ذلك الجيل ، وكان لبقاً عارفاً بقيم الأشياء فأبى إلا أن ينخرط جامعوا الحروف في الأزهر ست سنوات ليحيدوا اللغتين العربية والتركية ..

وكانت المطبعة تخضع في أول الأمر لأشراف الكهنة (نائب ووكيل الوالى) حيث لم تكن هناك دواوين قبل سنة ١٨٢٦ فلما انشئت الدواوين أصبحت تتبع ديوان الجهادية الذى كادت المطبعة تبصر نشاطها عليه إذا كانت تعنى قبل كل شيء بنشر كتب الجيش ونشراته الكثيرة وليس فى هذا شيء غريب . فقد كان كل شيء تقريباً فى تلك الفترة يتبع ديوان الجهادية للمدارس وغيرها من ألوان النشاط الفسكرى حتى إذا استقر النظام الإدارى فى مصر تبعت المطبعة الجهة الطبعية وهى ديوان المدارس الذى أصبح فى حياة الشعب منافساً خطيراً لديوان الجهادية

ولا بأس من أن نعرض فى هذه الإلمامة لتاريخ المطبعة التى كان وجودها مفترقا لحياتين . فمذه المطبعة لم تصنع فى مصر وإنما أرسل مسابكى أفندى إلى إيطاليا لتعليم صب الحروف وعمل أمهاتها وأمهاتها توطئة لتهيئه الجو لصناعتها فى مصر كما أحضر فى أوبته ثلاث آلات للمطبعة من ميلان من أطول طراز وأجوده

وفي سنة ١٨٣٠ اشترى الباشا خمس آلات أخرى من باريس غير مطابع الحجر التي كانت في مصر واستعملت فقط في طبع النشرات الفنية مثل نوتات الموسيقى وما إليها من نشرات الفنون وكانت حروف المطابع تركية ويونانية ، أما الحروف العربية فثلاثة أصناف متفاوتة الحجم وجميعها من حروف النسخ ثم أضيفت إليها حروف فارسية بديعة تفردت بها مطبعة بولاق خلال القرن التاسع عشر ، ولما تقدمت الحياة في مصر استطاعت المطبعة أن تستغني عن استيراد الحروف من إيطاليا وصبتها في مصر فجاءت حروفاً مثالية لها الصدارة في المطابع العربية حتى الآن ، أما الورق فقد حاول الباشا أن يستغني عن ورق الخارج إلا أنه فشل في هذه الناحية واضطر إلى استيراده من إيطاليا وإن استطاع أن يصنع الخبر في مصر

وقد ذهب كثيرون مذاهب شتى في الأسباب التي دعت إلى إنشاء مطبعة بولاق فقد ذكر لنا فيليب دي طرازي في كتابه « تاريخ الصحافة العربية » أن المطبعة هي من بقايا مطابع الحملة الفرنسية وقد بينا ما في ذلك من خطأ . وقال بعض المؤرخين إن الباشا قلد الاستانة فأنشأ مطبعة لمصر ولم يكن الباشا يستلهم في عمل من أعماله العمرانية النظم التركية لأن تركيا لم تكن إذ ذاك بلداً

يستلمهم في التجديد أو أخذ الحياة في أساليبها الحديثة ، وذكرت بعض المراجع أن إنشاء المطبعة مرجعه مدارس التي فتحتها في مصر والذي نعلمه أن أول مدرسة أنشأها ولي النعم كانت مدرسة الموسيقى العسكرية سنة ١٨٢٤ وتلتها المدارس التحضيرية سنة ١٨٢٥ ثم مدرسة الطب سنة ١٨٢٧ والمطبعة كما نعلم أنشئت قبل افتتاح أول مدرسة بخمس سنوات ، وليس من المعقول أن تنشأ مطبعة فلا تنشر كتابا يتصل بفنون هذه المدارس وتبقى معطلة يجرى عليها رزق جرام ، وقيل في رواية إن الموظفين الفرنسيين دعوا الباشا الى إنشاء المطبعة ، ويعتمد في هذا القول على أن الموظفين الفرنسيين كانوا يشغلون من قلب الحكومة وقلب محمد علي نفسه مكاناً رحباً وأن إرشادهم له كان يلقي قبولا حسنا وتنفيذاً سريعاً والواقع أنه لم يكن في الحكومة المصرية سنة إنشاء المطبعة ١٨١٩ ١٨٢٠ أى موظف فرنسى ، وقيل ان الباشا هياً المطبعة لتنتشر الكتب العربية القديمة ، وهذا غير صحيح لأن الباشا ما كان يعنى بالتقديم قدر عنايته بالجديد ثم ان الكتب العربية القديمة بدأت تظهر بعد وجود المطبعة بسبع سنوات ، ثم رأى بعض المؤرخين الآخرين أن السبب في إنشاء المطبعة هو طبع الدفاتر والسجلات ، ولكن الدفاتر والسجلات بدأت تخرجها مطبعة

بولاق في سنة ١٨٣٠ أى بعد عشر سنوات من إنشائها والسبب الصحيح فى رأى أن المطبعة فكرة اختمرت فى ذهن الوالى الحضيف عندما فكر فى انشاء جيشه على أحدث أساليب العصر وكان ذلك سنة ١٨١٥ وهى السنة التى بعث فيها بالمسابكى الى ايطاليا ليعود بالمطابع ويحصل فيها صناعة هذا الفن الجديد ، فإذا استعدت المطبعة وطهرت للوجود كان نشاطها كله منصبا على اصدار المكتب للجيش ومعلميه وجنوده بجانب بعض العناية بطبع النظم الإدارية التى سنهها الباشا لمصر فيما بعد

وقد انشئت مطبعة بولاق بين أول سنة ١٢٣٥ هـ وآخرها (٢٠ أكتوبر ١٨١٩ - ٢٧ سبتمبر ١٨٢٠) وقد ذكر ذلك فى لوحة اكتشفت أخيراً الى يمين الداخل فى مبنى المطبعة الحالى ، وهى لوحة تؤرخ باللغة التركية سنة افتتاحها وقد جاء فيها الشعر الاتى « ان خديو مصر الحالى محمد على فخر الدين والدولة وصاحب المنح العظيمة قد زادت مآثره الجليلة التى لا تحصى بأثناء دار الطباعة العامرة وظهرت للجميع بشكلها البهيج البديع وقد قال الشاعر سعيد ان دار الطباعة هى مصدر الفن الصحيح ، وقد سميت المطبعة عدة أسماء فهى مطبعة صاحب السعادة أو المطبعة الأميرية أو مطبعة بولاق وهو اسمها الرسمى خلال عشرات السنين

السنين، وأطلق عليها اسم «دار الطباعة العامرة ببولاق مصر المحروسة»، كما سميت إبان الفتوحات المصرية «مطبعة صاحب الفتوحات السنية ببولاق مصر المحمية» ثم أطلق عليها «مطبعة صاحب السعادة الأبدية والهمة العلمية الأصفية التي أنشأها ببولاق مصر المحمية صانها الله من الآفات والبليّة»

ومكان المطبعة بالرغم من المصادر المختلفة التي تباينت في ذكر مكانها هو بولاق حيث تقيم الآن وتصدر عنها المطبوعات الرسمية وغيرها وقد بدأت بنشر ما يحتاج إليه الجيش من قوانين وتعليمات، فلما أنشئت المدارس تكفلت بإصدار ما يحتاج إليه التلاميذ من كتب وكراسات، وبقيت مدة وهي تقوم بنشر الكتب والمطبوعات الحكومية وحدها، ولكن هناك بعض الأشخاص وكان يطلق عليهم «الملئمون» قاموا بنشر كتب على نفقتهم، وقد جاء في ذلك إعلان في الوقائع المصرية هذا نصه (١) «إن بعض كتب الملئمين الجارى طبعا في دار الطباعة العامرة الكائنة ببولاق مصر القاهرة قد تم في هذه الأيام» وجاء في إعلان آخر «إن حضرة عطا بيك قاضى المحروسة سابقاً قد أخبر أن عنده نسخة من كتاب ملتقى الأبحر بخط

المصنف وأراد أن يطبع منها خمسمائة نسخة على ذمته ومن أجل ذلك قد شرع في طبع المقدار المذكور من النسخة المرقومة « (١) وفي إعلان ثالث جاء فيه « أن حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوى ، الجارى طبعها على ذمة كامل أفندى الأدرثوى شيخ الصحفيين والعرض الحلية بمصر المحروسة قد تم طبعها بعون الله الملك المنان في هذه الأيام وكان المطبوع منها خمسمائة نسخة وقد اندرج ذلك في الوقائع ليكون معلوما لأربابه » (٢)

وقد قرأنا كثيراً من هذه الاعلانات التى تبين أن للأشخاص حق طبع كتب على نفقتهم الخاصة ، أما طبع الكتب الأميرية فبعضها مترجم أجاز طبعه الباشا ، وبعضها مؤلف وأمر الباشا واجب أيضاً لطبعه ، وكانت عدد النسخ من الكتب الرسمية ، مدرسية أو غير مدرسية ، لا تتجاوز ألفى نسخة وقلها تنزل إلى أقل من خمسمائة نسخة وكان المعلم الذى يرى كتاباً مفيداً يتقدم لناظره باقتراح طبعه ثم تؤلف لجنة تقرر صلاحية الكتاب ، ثم يرسل إلى ناظر ديوان المدارس ومنه إلى ولى النعم ليجهز نشره ، ويقرر فى أمر الطبع نوع المطبعة التى تطبعه ، مطبعة حجر أو مطبعة حروف

(١) الوقائع فى ٦ شعبان سنة ١٢٦٣ هـ

(٢) نفس المصدر السابق

أما الملتزمون فقد كان أمر الباشا وموافقته على طبع كتبهم لازماً ومؤكداً ، وإذا تأخر أمر الباشا عجز الناشر أو الملتزم عن طبع كتبه ، وفي وثائق سراى عابدين كثير من الشكاوى (والعرضحالات) كلها رجاء والتماس لهذا الأمر الكريم ، وكان يجب أن يتأكد الباشا من أن الكتاب بعيد عما يمس الأخلاق والدين (والبولوتيقة) أى السياسة سواء الداخلية أو الخارجية ، ويبدأ نظام « الموافقة العليا » بتقديم الكتابات ومواصفاته من حيث الشكل الموضوع إلى ديوان المدارس ، فيعمل حساب الورق والطبع والمداد والمدة ، وما للحكومة من ربح ينتج عن طبعه ، وما للمدير والمصححين والعمال من فائدة مالية واجبة لهم ، فإذا انتهى حل هذه المشاكل جميعاً بين المطبعة وديوان المدارس رفع الكتاب إلى محمد على فأجاز نشره ، وكان هذا يكلف وقتاً ومالاً كثيرين لأن تقدير مدة طبع الكتاب قد تختلف وتطول ، وكثيراً ما تطول حتى يستفيد المدير والعمال والمصححون مادياً من ناشر الكتاب الذى يدفع بسنخاء إذا طال مدة طبع الكتاب !

ولم يبد نشاط المطبعة واضحاً منذ نشأتها إلى سنة ١٨٣٢ إلا أنها بعد تلك السنة تضاعف نشاطها خمس مرات ، وأسباب ذلك واضحة ، منها كثرة المدارس المنشأة ونشاط حركة الترجمة هنا وهناك ثم عودة

بعثات الفنون كالخفر والرسم والطباعة ، وهذه أيد عاملة عاونت على
تسييف العمل الفنى فى المطبعة ، وقد جاءت بجانب هذه البعث
آلات كثيرة ، كما أن انتظام شئون البلاد إداريا وتجاريا استوجب
دفاًر وكراسات خاصة وقوانين وأوامر لابد أن تطبع كلها لتكون
سجلا لهذه الحياة المصرية الجديدة ، يضاف إلى ذلك كله وجود
صحيفة (جرنال الخديو) وجريدة (الوقائع المصرية) (والجريدة
العسكرية) إلا أن هذا النشاط العظيم بدأ يضعف منذ أقبلت سنة
١٨٤٠ حيث ظهر الفشل السياسى والزراعى والمالى ، ومع ذلك كله
كان نشاط مطبعة بولاق أعظم جداً من نشاط مطبعة الأستانة
الرسمية حيث بلغ المطبوع فى أواخر سنة محمد على ٥٥ كتابا بينما بلغ
ما طبعته فى نفس الوقت مطبعة الخلافة ٢٩ كتابا فقط ..

أما فى عهد عباس الأول فلم يكن حظ المطبعة أسوأ من حظها
فى الأيام الأخيرة من حكم محمد على ولم يكن حظها أسوأ من حظ
الوقائع بل كان نشاطها عظيماً نسبياً إذا قيس بنواحى العمران
الأخرى التى تأثرت بنزعات الوالى الجديد

جرنال الخديوى وديوانه

أضحت مطبعة بولاق كما ذكرنا مؤسسة لها خطرها وقدرها فى حياة البلاد الرسمية ، فيها الحروف العربية واليونانية والفرنجية من صنع ميلانو كما أمدتها بلدة Livorno بأصناف الورق المختلفة (١) إلى أن استطاع الوالى أن يجعله صناعة وطنية فيما بعد (٢) ولم تكن مطبعة بولاق وحدها فى خدمة الحكومة المصرية بل كانت هناك مطابع أخرى صغيرة زادت على الزمن حتى بلغت تسعا أهمها مطبعة المدفعية بطره وأخرى لمدرسة الطب فى أبى زعبل وثالثة فى مدرسة الفرسان بالجيزة (٣) . وليس يعنينا من أمر هذه المطابع شئ بالذات غير مطبعة صغيرة مماثلة للمطابع الثلاث التى مر ذكرها وهى مطبعة القلعة الخاصة « بجرنال الخديوى » وجرنال الخديوى هذا عبارة عن إدارة واسعة يتولاها رجل يؤثره الوالى ويجعل من إدارته واسطة

(١) ج ١ ص ١٧٢ - ١٧٣ Brocchi. Giornale Esteso in Egitto

(٢) محفوظات حابدين محفظة ٢ خديوى تركى وثيقة رقم ١٩٠ فى ٢٤ رجب

١٢٤٩ ثم محفظة ٢ خديوى تركى وثيقة رقم ٢٢٧ فى ١٦ ربيع الثانى ١٢٥٠

(٣) الرافعى . تاريخ الحركة القومية ج ٣ ص ٥٤٨

بينه وبين مختلف الإدارات ومراكز الحكومة في الأقاليم ، ويضم هذا الديوان الكبير نخبة من الكتاب الذين يجيدون اللغتين العربية والتركية (١) وكان محمود أفندي « جرنال ناظرى » أى ناظر التقارير التى ترفع للوالى يقوم بواجبه على أحسن وجه فيستقبل تقارير الأقاليم ويعدها للعرض على الباشا حيث يقضى فيها بأمر ما (٢) وكان للمدن المصرية الكبيرة دواوين على غرار الديوان الرئيسى فى القاهرة ، يرأسها ناظران عامان للتقارير أحدهما فى الوجه القبلى والثانى فى الوجه البحرى ، يتلقيان أخبار المدن والأقاليم كل فيما يخصه ثم يرسلانها الى القاهرة (٣) ، وفى القاهرة يتولى ديوان الجرنال العام بحشها وتبويبها وعرضها على الباشا ثم يبلغ قرار الوالى فيها الى المجالس وما إليها (٤) . وقد كلف كل ديوان من دواوين الحكومة

(١) محفوظات عابدين دفتر رقم ٧٤٠ ديوان خديوى تركى وثيقة رقم ٣١ فى ٦ رمضان ١٢٤٣ من ديوان الخديوى إلى ناظر التقارير

(٢) محفوظات عابدين دفتر رقم ٣٠ معية تركى وثيقة ٢ فى ٣ رمضان ١٢٤٣ من الجناز العالى الى محمود أفندي .

(٣) محفوظات عابدين دفتر رقم ٨٤٨ خديوى تركى وثيقة ٢١٥ فى ٤ جمادى الثانية سنة ١٢٤٤

(٤) محفوظات عابدين دفتر رقم ٧٤٠ ديوان خديوى تركى وثيقة ١٢٢ فى ٨ ذى القعدة سنة ١٢٤٣ من ديوان الخديوى الى الافندى ناظر التقارير .

في اقاليم الوجه البحرى أو القبلى بأن يرسل خلاصة لأعماله في كل أسبوع بحيث توضع هذه الخلاصات المتباينة فيما يتضمنه عادة « جرنال الخديوى » (١) وفي ذلك تشير إحدى الوثائق بأنه « فى اليوم الأخير من كل أسبوع ترد إلى جنابه العالى كشوف من مأمورى الأقاليم البحرية والقبلية بمقدار المال المتحصل وكميات الغلال والأصناف الأخرى حيث يعلم منها مقدار نشاط المأمورين أو تكاسلهم » (٢) كما طلب جنابه العالى الى حبيب أفندى بأن « يتداول مع الخواجه حنا والمعلم باسليوس بخصوص طلب بيان فى كل أسبوع من نظار الدواوين بمقدار الأصناف الموجودة لديهم ، والمقدار الذى يبيعونه منها للوقوف على درجة سعيهم وإقدامهم وإهمالهم وتكاسلهم ، فاذا تبين أن هذا الطلب موافق للأصول فيجرون الإفادات اللازمة إلى نظار الدواوين بطلب البيانات الأسبوعية وتقديمها إلى الاعتبار » (٣) وكان هذا كله ينشر فى جرنال الخديوى

(1) J. Deny "Sommaire des Archives Turques du Caire" Le Caire 1930 P. 151

(٢) محفوظات عابدين دفتر ٧٤٧ خديوى تركى وثيقة رقم ٣٦ غرة صفر سنة

١٢٤٤ من الجناب العالى إلى حبيب أفندى مأمور ديوان الخديوى

(٣) محفوظات عابدين محفظة ١ خديوى تركى وثيقة ٢٤٧ فى غرة صفر ١٢٤٤

من الجناب العالى إلى حبيب أفندى مأمور ديوان الخديوى .

ومضت الدواوين ترسل أخبارها وأجاب مأمورو الأقاليم دعوة الأمير فوافوه بهذه البيانات وغيرها من أخبار بلادهم سواء كان في القاهرة أو على سفر ، فقد اعتاد « ديوان الجرنال » أن يرفع إليه يوميا أخبار البلاد قلت أو كثرت (١)

وقد يبدو من هذا العرض لماهية « ديوان الجرنال » أنه كان وقفا على الوالى دون حكومته ، وأن مطبعة القلعة كانت تقوم بخدمة هذا التقرير اليومى الخاص بمحمد على وحده بيد أن فورنى Forni سكرتير بروكى فى مطبعة بولاق يحدثنا عن هذا الديوان ويوضح لنا قيمة تقريره ، ويذكر أنه كان يطبع يوميا من مائة نسخة باللغتين العربية والتركية متضمنا الأخبار الرسمية الحكومية وبعض قصص من ألف ليلة وليلة (٢) ، وكان هذا التقرير الذى يمكن تسميته بالجريدة الرسمية مع شئ من التجوز يرسل الى رجالات الدولة ومأموريها الذين يعينهم أن يقفوا على أحوال البلاد بشرها وخيرها ، وفى ذلك تقول الوقائع المصرية فى افتتاحية العدد الأول « ووضع ديوان الجرنال

(١) كمال الدين جلال (تاريخ وتطورات الصحف المصرية اليومية) ص ٣٦

وهامشها طبعة سنة ١٩٣٩

(2) F. Bonola "Una Visita a Mohamed Ali nel 1822"

Rev. Int. d'Egypte 11. Oct. 1905 P. 151

قاصدا من وضعه أن ترد الأمور الحادثة ، الناتج منها النفع والضرر إلى الديوان المذكور وأن ينتخب ويتنقح فيه منها ما منه يحصل الضرر ، وهذه الإرادة الصالحة الصادرة من حضرة سعادة ولى النعم وإن كانت قد جرت فى ديوان الجرنال إلى الآن إلا أنها لم تكن عمومية ، (١) وقد بقى هذا (الجرنال) وقفاً على النشاط الصحفى الخاص بالأخبار التى يهم الوالى معرفتها سريعا مع وجود الوقائع المصرية التى كان يولمها عنايته دائما ، فقد كتب ديوان المعاونة إلى مأمور ديوان الخديوى بعد إنشاء الوقائع يرفع سعادته أن يأمر بارسال « حجر طبع طوله أربعة أشبار وعرضه ثلاثة من مطبعة بولاق وذلك لعدم كفاية الحجرين الموجودين بديوان جرنال الخديوى » (٢) . ولم نعتز على هذه الجريدة الحكومية التى اقتصرت على الوالى وأموريه حتى نستطيع أن نبرزها فى صورة واضحة وبنين الفروق بينها وبين الوقائع بيد أنه فى استطاعتنا أن نزع هذه الصحيفة لونا يختلف كثيرا مع الوقائع المصرية « فجرنال الخديوى » عبارة عن تقارير ترفع للوالى فى أوقات معينة ويوزع منها على موظفى

(١) الوقائع المصرية فى ٢٥ جمادى الاولى سنة ١٢٤٤ هـ

(٢) محفوظات عابدين وثيقة ٢٧٠٠٢٧ تركى ١٨ ذى القعدة سنة ١٢٤٧ من

ديوان المعاونة الى ديوان الخديوى

الحكومة المسئولين ليشتروا مع السياسة العليا في الاتجاهات التي احتوت عليها التقارير والتي من شأنها أن تجعلهم على علم بمجريات الحوادث وتدلمهم على الأمور التي تهم الوالى وحكومته وقد أذاعوا فيها بعض القصص مما يجعل قراءتها محتملة والرغبة فيها موفورة ، فهى - أى جرنال الخديوى - محاولة طيبة لإصدار صحيفة رسمية يشترك فيها موظفو الدولة ويطالعها جمهور المتعلمين المصريين ولا يقف نشاطها عند الأخبار الداخلية وحدها بل تضم فى صفحاتها من الحوادث الداخلية والخارجية والموضوعات الأدبية والعلمية ما يجعلها جديرة بالقراءة فى جميع الأوساط .

ونحن إذ نستعرض هذه المحاولة الطيبة التى سبقت الوقائع ينبغى أن نذكر أن آثار الحكومة من لوائح ومنشورات وأخبار بقيت مسائل داخلية خاصة بالحاكم دون المحكومين ، ولم يكن للناس علم بمثل الحكومة ونواياها ولا معرفة دقيقة بأوامرها وحوادثها الرسمية لذلك لم يكن بد من مجازاة التقدم الذى أخذ يضرب فى شتى نواحي الحياة وإنشاء صحيفة تتضمن ذلك كله وتحقق غرضا من أغراض الحاكم فى إذاعة الأخبار وانتشارها بين الخاص والعام .



محمد علي الكبير ، ندى الوقائع المصرية

إنشاء الوقائع المصرية وإدارتها

لم يعرف عن محمد علي أنه رسم لنفسه سياسة صحفية واضحة كما صنع إسماعيل فيما بعد. فلم يكن يوما من الأيام حفيا بالصحف الأوروبية يسعى إليها ويصل أصحابها بالود والمعروف، غير أنه كان مشغوقا بالاطلاع عليها ومعرفة ما حملت من أفكار وآراء وقد كان اهتمامه في أول الأمر مقصورا على صحف الآستانة وما تضمنته من أخبار (١) ولاكنه التفت إلى الصحف الغربية فنالت نفس الخطوة عنده، كتب الجناب العالي في شبرا إلى الخواجه بغوص «ليكن بملكك أنه يلزم أن ترسل الجرائد الواردة لنا من أوروبا» ولا يلقى الوالى هذا الأمر جزافا بل يعقب عليه محذرا «ومن الآن فصاعدا إذا لم تصل واحدة منها فاعلم أنك لا تستطيع الاعتذار عما وقع» (٢) فهو حريص عليها ينذر المسئول عن إهماله بعقوبة لا تنفع معها تلة أو اعتذار.

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٣٨٩ ممية تركي

(٢) عابدين وثيقة ٢٦٦ دفتر ٣٩ ممية تركي ١٤ شوال ١٢٤٤ هـ

لم تسكن للوالى كما ذكرنا سياسة صحفية واضحة وإن كانت له رغبة ملحة فى التعرف على أخبار الداخل والخارج ، هذه الرغبة مضت تتطور وتماشى النشاط الذى أخذ يدب فى حياة مصر ، لذلك ففكر محمد على باشا فى إنشاء الوقائع المصرية واعتبارها جريدة الحكومة الرسمية فأصدر أمره بتهيئة الوسائل لنشر هذه الجريدة (١) ، كما أنه كتب إلى المديرين ورؤساء الدواوين لعمل « خلاصة خصوصية عن الوقائع التى تحصل بالجهات وإرسالها إلى قلم الوقائع الذى صار إنشاؤه بتاريخ ١٥ رجب سنة ١٢٤٤ هجرية لطبعها وتوزيعها على الذوات المملكية والجهادية وتحصيل ما تقرر على ذلك من الرسوم » (٢) ثم رسم لها خطة الذبوع والانتشار على نهج يحقق آماله فيها ورجاه منها واهتم أشد الاهتمام بتوزيعها على أكبر عدد ممكن من رعاياه ، ويوضح لنا خطاب من الديوان الحديوى إلى البك السكتخدا مدى اهتمام الوالى بتوزيع الوقائع على رجال الدولة وكيف كان ابنه ابراهيم باشا على رأسهم شديد الحرص على نسخة الخمس التى تقرر « جريا على أصول أوروبا ، ويذكر الديوان فى كتابه إلى السكتخدا

(١) ص ١٥٠ Bonola "Rev. Int. d'Egypte. II. Oct. 1905

(٢) كراسات ملخصات الاوامر العلية — كراسة رقم ٩ ص ١٨٢ محفوظات القلمة .

بأنه « صدر إلينا الأمر السامى بأن ترسل إلى مولانا (الأكبر) خمسا وإلى مولانا ابراهيم باشا خمسا وإلى مولاي - يقصد الـ كـتـخدا - ثلاثا وإلى كل من أمثال مولاي ثلاثا ، وإنما صدرت هذه الإرادة لما يقتضيه كل مقام من الاحترام » (١) .

لم يقتصر اهتمام الولى فى توزيع الوقائع على عظام الدولة جريا على أصول أوروبا بحيث ينال كل ذى حيثية فى الحكومة عددا منها بل عنى بأن يقرأها حرمه أيضا ، فـ كـتـبـت المعية السنية إلى عزيز أفندى تنبيهه « بأن الأعداد الخمسة من جريدة الوقائع التى اعتدت تقديمها للأعتاب السنية على سبيل التعظيم قد صدر أمر الجنب العالى بأن ترسل منها عشرين لكل من الحرم المصون ، وأن ترسل عددا واحدا منها فقط إلى أعتاب ولى النعم العالمة » (٢) وقد اعتبر توزيع الوقائع على السلطات العليا هدية اقتضاها التمثيل بما كان يحدث فى أوروبا ولما ينبغى لهؤلاء الرجال من التقدير والاعتبار ، ولم يساوم فى القدر والمكانة إلا العلماء ، فكانت تهدي إليهم الصحيفة ، وكان بعضهم يطالب بها كحق مفروض على الحكومة أن تؤديه إليهم ،

(١) عابدين وثيقة ٢١ فى ٢٢ صفر ١٢٤٥ دفتر ٧٤٦ خديوى تركى .

(٢) عابدين وثيقة ٢٧٠ فى ١٦ ذى القعد ، ١٢٤٤ دفتر ٣٢ معية تركى .



١٩١٨

بريد الملائكة

١٩١٨

وقائع مصرية

في ١٠ جازي الاول - ١٣٤١

جبراهي محمد خديا تارو زاهر نصلي سلطان انبيا تارو قلندقد نسكره
معموداوه كه نسخة مطبوعة عالده نفيسة صفوف مطبورا ولا نوع من
آدمك بالطم غمذت واجتماع واللاف واختلاف من تشايد بحركات
هستات وبكديكره احتياج اقتضاهه وانتم اولان معاشرات
وعاملات بلن معاني وقائع وساني موافق من ضبط ونحرراي ميات لند

الجله باري الام والسفوف والسلام على سيد العرب والجميع اما بعد
فان نحررا الامورا الواقعة من اجتماع جنس من ادم المتدينين في صحيفة
هذا العالم ومن السلامهم وسكانهم وسكونهم ومعاملاتهم ومعاشراتهم
التي حصلت من احتياج بعضهم بعضا هي شجرة الاشياء والقرصان لندهم
والاخبار والظواهر القليلة العنصرية وسبب شال منه يظلمون على كيفية

صورة العدد الاول من الوقائع المصرية

فقد أذاع ديوان المدارس على المطبعة كتابا تلقاه من عالمين أمر فيه
الديوان المذكور إدارة المطبعة بأنه « مقتضى من بعد الاطلاع على
هذا الشقة (كذا) من حضرات الشيوخ السنارى والشيوخ على
خليفة يصير إرسال وقائع لكل من حضراتهم كما الجارى لأقرانهم
العلماء » (١) .

قرئت الوقائع المصرية في بيئة خاصة ، هي بيئة كبار الموظفين
وأمرأ البيت الحاكم وعلما المصريين يستقبلونها هدية وتحية من

(١) عايد بن وثيقة ١٣ في ٦ شوال ١٢٦٣ هـ مدارس عربي دفتر ٩٣ ص ٤٨

الحكومة ، ثم فكرت الدولة في طبقة من طبقات الأمة ، وهى طبقة طلاب العلم الذين كان لهم عند الحكومة مكانة ممتازة والذين عاشوا في رحابها وعطفها ونالوا من صنيعها أياذى شتى دون أن تسكفهم على ذلك أجرا ، كان الوالى معنيا بهم يرجوهم للحكم ويعدهم لأعبائه الجسام ، لذلك كان توزيع الوقائع عليهم ضرورة تملئها التفتيشة التى رغبت فيها الحكومة ، تريد أن يعلموا من أمر النظام الجديد وأفضاله أكثر مما كانت ترجو أن يعلمه غيرهم من فئات الناس ؛ فكانت توزع الصحيفة عليهم بالجحان ، يشير إلى ذلك أمر ديوان المدارس إلى إدارة المطبعة بأن « يجرى إرسال وقائع لسعادة البك - أحد أنجال محمد على من التلاميذ - وقيمة رسمها يخصم بالأعبادية على طرف الديوان حسب الجارى فى رسم الوقائع الجارى صرفها لتلاميذ المدارس » (١)

فديوان المدارس قد خصص فى ميزانيته قدرا معلوما ثمنا للوقائع التى توزع على التلامذة فى مدارس الحكومة بمن فيهم من أمراء البيت المالك القادرين على أداء اشتراكها . وظهر مما تقدم أن حظ كبار موظفى الباشا وعلما البلاد وتلامذتها من الوقائع كان عظيما ؛ فقد

(١) محفوظات عابدين وثيقة ٣٨ فى ١٩ شوال ١٢٦٣ مدارس عربى

دفتر ٩٣ ص ١١١ و ١١٨ من ديوان المدارس الى ديوان المالية

تقرر لكل موظف كبير أعداد ثلاثة منحت له بمقتضى الإرادة الصادرة « لما يقتضيه كل مقام من الاحترام » وكذلك كان الحال مع العلماء والتلاميذ ، غير أن توالى كان أقدر على فهم النتائج التي تترتب على توزيع جريدته في جميع البيئات ، فلم يقصرها على كبار رجال الدولة ، بل عمل على تحقيق رغبته بأن يقرأها جميع الموظفين ويدفعوا اشتراكها راضين أو ساهطين ، بيد أنه عاد فوجد هذا الفرض مجحفا برواتبهم ، كما أنه يبغض الجريدة إليهم وهي في اعتباره « شيء رقيق لطيف وليس هو بالشئ الذي يعطى بالإكرام ، بل إنما هو يعطى بتدلل » فأصدر أمرا إلى مأمور الوقائع « بأن يصرف النظر عن إرسال جريدة الوقائع الى الموظفين بصفة جبرية » (١) وليس معنى هذا الأمر الجديد أن الوالى قد أعفى الموظفين من الاشتراك في الوقائع فذلك الإعفاء لم يكن حقا مباحا لجميع موظفى الحكومة المصرية إذ أنه فرض على فئة معينة من الموظفين فيكتب « إلى جميع المديرين ومديرى الجفالك ومأموريها

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٢٥٨ دفتر رقم ٣٢ معية تركى فى ١٠ ذى القعدة من سنة ١٢٤٤ من المعية الى حضرة الحاج ابراهيم افندى .

ومفتشيها وإلى عموم الدواوين ومحافظي رشيد ودمياط والبراس وإلى
الملك الخازن والمصانع ومفتشى الترسانة بشأن تنظيم كشوف تتضمن
أسماء الموظفين الذين يتقاضون ألف قرش في الشهر مع بيان رتبهم
ووظائفهم وموافاة ديوان المدارس بهذه الكشوف وقد طلب إلى
حضراتهم كذلك في حالة ما إذا عزل أحد الموظفين أو نقل إلى جهة
أخرى أو أوجب الأمير تنزيل رتبته أن يخطر ديوان المدارس بذلك
في الحال، (١) وفرضت الحكومة على هؤلاء الموظفين الاشتراك
في جريدها إذ أنه « في كل عام جرى استقطاع رسم الوقائع على
أرباب الاستحقاقات الذين استحقاقاتهم من الألف قرش
وطالع، (٢) وكان أرباب هذه الاستحقاقات موزعين هنا وهناك،
منهم موظفون في ديوان الخديوى (٣) كالمير اخور (ناظر اسطبل

(١) محفوظات طابدين وثيقة رقم ٧٦ دفتر رقم ٢٠٧٧ مدارس تركي في
٧ ربيع الأول سنة ١٢٥٨ من الشورى الى المدارس

(٢) محفوظات طابدين وثيقة رقم ١٢٧ دفتر رقم ٩ مدارس عربي في ٥
ذى القعدة سنة ١٢٦٠ من ديوان المدارس الى المطبعة .

(٣) محفوظات طابدين وثيقة رقم ٣٤٩ دفتر رقم ٥ مدارس عربي في ١٩
جمادى الثانية سنة ١٢٦١ من ديوان لمدارس الى ديوان الخديوى

الوالى) (١) ومنهم موظفون فى الأقاليم كنظارشون الاسكندرية (٢) ويوجد أيضا كتاب من ديوان المدارس إلى عموم المديريات يقول فيه الديوان الى أحد المديرين « نظرا لأن هناك عشرين نسخة يجب تسليمها إلى بعض الموظفين الذين يعملون بمديرتكم فقد أرسلت لحضرتكم من طيه لتسليمها إلى أصحابها » (٣) وقد حفلت دفاتر المدارس العربية فى سراى عابدين بوثائق عربية غير الوثيقة التركية السابقة تثبت هذا كله وتوضح توضيحا بينا بأن الموظفين الذين كانوا

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٣٦٩ دفتر رقم ٥ مدارس عربى فى ٤ جمادى الثانية سنة ١٢٦١ من ديوان المدارس الى ديون الخديوى .

(٢) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٩٠ دفتر رقم ٥ مدارس عربى فى ٣ رجب سنة ١٢٦١ من ديوان المدارس الى الدفترخانه .

(٣) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٣٥٧ دفتر رقم ٢٠٧٩ مدارس تركى ص ٤٦ - ٧٥ رقم شطب فى غرة ربيع الاول سنة ١٢٥٨ ولهذه الوثيقة أخوات مماثلة إذ بموجب خطاب مؤرخ فى غرة ربيع الاول سنة ١٢٥٨ رقم ٣٥٧ و ٤٦ رقم شطب أرسل ديوان المدارس إلى حاكم دار السودان خمس نسخ من الوقائم وبموجب خطاب مؤرخ فى نفس التاريخ رقم ٣٥٨ و ٢ رقم شطب أرسل الى مديرية الاقاليم الوسطى اثنتا عشرة نسخة وبخطاب مؤرخ فى نفس التاريخ رقم ٣٥٩ و ١ رقم شطب أرسل إلى مديرية المنوفية ، سبع نسخ ، وبخطاب مؤرخ فى نفس التاريخ رقم ٣٦١ و ٢ رقم شطب أرسل الى مدير عموم الوجه القبلى عشرون نسخة وبخطاب مؤرخ فى عين التاريخ رقم ٣٦٢ و ٦ رقم شطب أرسل لمديرية القليوبية ثمانية أعداد

يتقاضون ألف قرش أو يزيد فرض عليهم الاشتراك في الجريدة الرسمية . وقد يبدو اشتراك موظفي الحكومة المصرية من الأتراك أو المصريين في الوقائع أمرا له وجاهته وله مبرراته ، فهي جريدة الحكومة تصدر باللغتين العربية والتركية ، يستطيع أن يقرأها الموظف المصري ويستطيع أن يقرأها الموظف التركي ، وكلاهما كان يفيد منها بحظ ، ويرى فيها شيئا جديدا بما حملت من أخبار وموضوعات ، أما الغريب حقا في اشتراك الموظفين فهو فرضها على الفرنجة منهم ، يدفعون اشتراكها مهما خلت فائدتهم منها كما أنها ضريبة إلزامها إلزاما دون مراعاة جهلهم اللغتين اللتين تصدر بهما الوقائع وإنما هي قواعد وضعتها الدولة وينفذها عمالها كما هي ، فكبير أطباء إحدى المديريات من الفرنجة تفرض عليه الجريدة « بما أنه أفرنكي وبما أن الإفرنك أمثاله المرتب لهم ما هية من ألف قرش وزيادة جارى عليهم خصم الوقائع يقتضى تجروا خصم وقائع سنة ١٢٦١ استحقاق المرسوم ويرسل بها رجعة خصم للطبعة بمبلغ ٧٧ قرشا و ١١ بارة ، (١) .

(١) عابدين وثيقة ٦٩ في ٦ ذى الحجة ١٢٦١ دفتر مدارس عربى ٢١

وإذ فرغت الحكومة من فرض هذه الضريبة على موظفيها الذين بلغت مرتباتهم ألف قرش كحد أدنى للاشتراك في الوقائع سواء كانوا من الفرنجة أو المصريين أو الأتراك أخذت تلاحقهم هنا وهناك ، سرأ وعلنا ، فيكتب ديوان المدارس الى ديوان المالية ينبئ به بأن محمد افندى « مأمور قسم أشمون (بر مصر) مطلوب منه لتأخرات الوقائع لغاية سنة ١٢٥٥ المبلغ المرقوم أدناه ، ولما تحرر لمديرية المنوفية سرأ عن ذلك ورد منها شرح مشيراً به أن المذكور الآن أمين كهرك بولاق ، (١) وإذا كان البحث عن المشتركين الماطين سرأ في قليل من الأحيان فهو جهر في أكثرها تقوم به الحكومة ودواوينها وتشارك فيه السلطات مهما يشط المطاف ، فديوان المدارس - وهو المشرف على المطبعة والوقائع - لا يعدم الوسائل في المطالبة بحقوق الجريدة ولا يفقد الأمل من جبايتها ، فهو يكتب للاسكندرية مطمئناً الى السلطات ومقدرتها على التنفيذ كما يكتب الى منظم مديريات بلاد السودان ، يلقت نظره الى قرار الشورى القاضى بنخصم قيم الوقائع من الموظفين في أوائل كل سنة ويطلب إليه التأكيد على كل جهات بلاد السودان بتحديد رجعة برسم

(١) عابدين وثيقة ٥٠٨ في ١٧ جمادى الثانية ١٢٦١ هـ دفتر مدارس

عربي ج ٥ من ديوان المدارس الى ديوان المالية .

وقائع السنة المذكورة خصم إلى المطبعة وترسل إلى ديوان المدارس
عن كل شخص مبلغ ٧٧ قرشا و ١١ بارة ، وهكذا في كل سنة يتحرر
رجعة على وجه ما ذكر وترسل لنا وهذا يسرى على الذين يكون
مرتب له ألف قرش فأعلا « (١) .

أيدت أكثر من وثيقة همة المصالح وجهد المديرية في تحصيل
الاشترائكات من كبار موظفي الدولة ، وقدرها سبعة وسبعون قرشا
وإحدى عشرة فضة لكل موظف ، وقد أشارت الى ذلك الدفاتر
الرسمية في وضوح لا يقبل الشك أو التأويل ، ثم التفت ديوان
المدارس إلى طبقة الأعيان أو الذوات كما كانوا يعرفون في ذلك
الوقت ، فقد تبين « أنه لدى مراجعة الكشف المحرر من الخزينة
الخديوية المرسل لهذا الطرف بأسماء الذوات المقيد اسمهم بالخزينة
الجارية استقطاع منهم قيمة ثمن الوقائع سنوى على الدفتر المحضر
من المطبعة الذي كان جارى توزيع الوقائع الى الجهات على نسقه بالمطبعة
وجد أن هؤلاء الذوات المتبين أعلاه مقيدون في الدفتر المذكور ، ولم
هم مسطورين بالكشف المحضر من الخزينة » ثم يطلب ديوان المدارس
من الديوان الخديوى أن يوافيه بأسماء هؤلاء الذوات « إنما المأمول من

(١) عابدين وثيقة ٧ في ٢٢ جمادى الثانية ١٢٦٠ هـ دفتر مدارس عربي ج ١

الشيخ الإسعاف في إرسال ذلك» (١) وليس في كتاب المدارس جديد بالاضافة الى اشتراك الذوات الذين جاء ذكرهم فيما تقدم ، فقد سبق هذا الكتاب تكليف أحد الموظفين بتوزيعها وتحصيل اشتراكها من عشر سنوات خلت ، إذ عهد إلى محمود افندي معاون قلم الظهورات بديوان الخديوى أن يقوم بتوزيع نسخ الوقائع على المديریات وجباية اشتراكها من الأعيان والذوات طبقا لقرار المجلس الصادر في ٢٧ ربيع الأول سنة ١٢٥٠ هجرية (٤ أغسطس سنة ١٨٣٤) (٢)

بيننا طرفا من اهتمام حكومة محمد على بالوقائع المصرية واعداد وسائل انتشارها بين الأعيان والتلاميذ وبين طبقات الموظفين المدنيين وذكرنا شيئا كثيرا من حرص الحكومة على تحصيل ثمنها وملاحقة المدنيين لها أنى ذهبوا ، وقد بالغ المسؤولون في ذلك مبالغة شديدة ، فذكرت لنا احدى الوثائق كيف قضى أحد الموظفين وهو مدين للوقائع ، ومضت تعرض موقف الحكومة وكيف أمرت سلطاتها ببحث أمر هذا الدين حتى إذا ثبت لها أن المتوفى ابنا يشغل إحدى

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٥٥٩ في ٢٩ ربيع الثاني سنة ١٢٦٤ هـ دفتر مدارس عربى رقم ٨٧ ص ٢١٥٢ من المدارس إلى ديوان الخديوى
(٢) عابدين وثيقة ١٥٢ معية تركى في ٢٧ ربيع الاول سنة ١٢٥٠ هـ

وظائف ديوان المالية أمرت بخضم من راتبه دين أبيه ! (١) . ومهما يكن من أمر هذا الإلحاح الرسمي فهو يصور لنا حرص الحكومة على أموالها وخاصة ما اتصل منها بجريدها الرسمية ، ولم يكن محمد علي شخصيا أقل اهتماما بأموال الوقائع ؛ فقد كتب الى بوغوص بك يلفت نظره الى أنه سيؤدى « لخزانة البحرية المائة والأربعة والخمسين قرشاً والاثنتين والعشرين بارة (فضة) المطلوبة منك ومن الخواجة بترواير المتوفى لحساب الوقائع المصرية وتأخذون بها الوجعة ، ثم يحدّثه عن المتأخر لحساب الوقائع المصرية لدى المبعوثين وأساتذتهم الذين سافروا إلى أوروبا وقدره ألفان ومائة ثلاثة وستون قرشاً وعشرون بارة » بأن تعلموا من طرفكم حبيب أفندى بأن يخضم ذلك المبلغ الباقي على أولئك المذكورين لأبعادية الديوان ، (٢) وقد أعفى الموظفون المدنيون كما رأينا من مطالعة الوقائع « بصفة جبرية » إلا فئة منهم بلغت مرتباتهم ألف قرش أو جاوزتها ، أما ضباط الجيش فقد فرضت عليهم الجريدة فرضاً ، ومضت تلاحقهم أينما ذهبوا ، ولما كان التوسع المصرى قد امتد شمالاً الى كريت والشام

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٣٣٣ فى ٢٥ جمادى الثانية سنة ١٢٦١ دفتر مدارس عربى رقم ٥ من ديوان المدارس الى ديوان المالية .
 (٢) عابدين وثيقة ٢١ فى ٤ رمضان ١٢٥١ دفتر رقم ٦٤ معية تركى .

وجنوبا إلى السودان وشرقا إلى بلاد العرب فإن (السر عسكر)
ابراهيم باشا طلب إلى ناظر الجهادية أن يهيء للضباط المقيمين في
تلك البلاد النائية فرصة الاطلاع على الوقائع وإرسال البريد بذلك ،
فانعقد مجلس شورى الجهادية بناء على هذا الكتاب وقرر « أنه كلما
قام البريد من ديوان الخديوى ترسل معه أعداد الوقائع فيوزعها
ساعة البريد في الطريق من غزة الى طرابلس » فإذا بلغ السعاة نهاية
الطريق وبقيت لديهم بضعة أعداد منها سلّوها إلى ولى بك في طرابلس
وكلف لتحقيق هذا الغرض « الأفندى مأمور ديوان الخديوى ليعمل
ما يحسن عمله لذلك » أما الضباط الذين في سنار وكرديان فكانت أعدادهم
« تسلم إلى وكيل خورشيد أغا ناظر سنار » المقيم في القاهرة وهو
« يسلمها بمعرفته إلى الهجانة الذين يأتون من سنار بين وقت وآخر »
أما الضباط النازلون في بلاد العرب فكانت تصل إليهم الوقائع
المصرية بعد إجراءات طويلة « فكلما تراكت أعداد من الجريدة
يعرض حسين أفندى مأمور المتقاعدين ذلك لحضرة الباشا ناظر
الجهادية ، ودولته يطلب هجانا من ديوان الخديوى العالى فيرسل معه
الأعداد المتراكمة الى السويس ومحافظ السويس يرسلها إلى جدة
ومحافظ جدة يرسلها الى أصحابها حيث كانوا » وكذلك كان حال
ضباط كريت فقد كانت « الألايات الموجودة في كريت وتوابعها

ترسل لهم الوقائع بمعرفة أمير اللواء إسماعيل بك الموجود في الاسكندرية وهو يرسلها بمعرفته الى أمير اللواء عثمان بك على الباخرة المسافرة الى كريت وهو يوزعها على أصحابها ، (١) .

نفذ هذا المرسوم في غرة ربيع الأول سنة ١٢٤٩ هـ (١٩ يولييه سنة ١٨٣٣) ومضت الجريدة إلى الضباط في انتظام فاستلزم هذا الجهد مقابلا له كأن يوالى الضباط إدارة الوقائع بما عليهم من اشتراكها ، بيد أن وحدات هؤلاء الضباط كانت كثيرة التنقل ورتبهم في رفع مضطرد ، الأمر الذي يترتب عليه حتما متاعب شتى في جباية أموال الجريدة منهم ، فرأى مجلس الشورى للجهادية ، تنظيما للعلاقات المالية بين الجهادية وديوان الوقائع أن يضع لذلك قواعد ، وقرر بعد المذاكرة « أنه تبين أن ضباط الجهادية معرضون دائما لتغيير درجات رتبهم بالترقية وانتقالهم من آلاى إلى آخر فن أجل ذلك لا يمكن تحصيل بدل الاشتراك هنا من كثير من أولئك الضباط » والى يمكن المجلس المسؤولين من تحصيل هذه الاشتراكات رأى تنظيم قوائم بالمطلوب من كل ضابط « وختمها بخاتم أمير الآلاى

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم $\frac{١٧٦}{٢١٦}$ أصلية في ٢٩ صفر سنة ١٢٤٩ دقتر مسلسل

رقم ٧٨٧ ديوان خديوى تركى

الذى يكون فيه أولئك الضباط وإرسالها إلى خزانة الجهادية ليخضع
ما فيها من مرتباتهم « ثم قرر أن يكتب فى ذلك » لجميع أمراء الألوية
والآلايات من طوبجية وسوارى وبيادة وإلى الحكمدارين المستقلين
من قائمقامين وبكباشية سواء أكانوا فى حالة سفر أو فى حالة حضر
أن يبادروا لإجراء ما ذكر على الوجه المبين « كما قرر المجلس » أن
يكتب إلى وكيل ناظر الجهادية حضرة أمير اللواء خورشيد باشا بما
قر عليه قرار الشورى ليكتب به إلى الأفندى مأمور ديوان الخديوى
وهو بدوره يكتب إلى حسين أفندى ناظر الوقائع المصرية بذلك
ويكتب أيضا لمن يلزم التنبيه لإجراء ما ذكر ، (١)

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم $\frac{٣}{٦٣}$ أصلية فى ٢٩ ربيع الآخرة سنة

سياسة محمد علي في توجيه الوقائع

ضمن الالى توزيع الوقائع بحيث تصبح مقروءة فى أكثر البيئات المصرية ولحظ برعايته أموالها واستحث عماله على مراقبتها وجبايتها ثم التفت الى استقامة العمل فى إدارتها ، وراقب بنفسه صلاحية النشر فيها وأخذ يشير برأيه فى أدق مسائلها وأهونها ، يعنيه أن يؤدى عمال الجريدة وظيفتهم أداء حسناً ، يشير الى ذلك ما كتبه الى ساسى بك مأمور الوقائع يستفهم عن أحد العمال الذين أثارت كفايتهم الشكوك « أنت الآن موجود بمصر فاستدع العامل المذكور واختبره جيداً هل يستطيع أن يقوم بصنع الحروف كما يجب ؟ » (١) ويعيننا من هذا الكتاب أنه يصور لنا مدى اهتمام الباشا بجريدته وعمالها ، ويوضح رغبته فى أن يكون عماله فى نشرها مثلاً طيباً إذ كانت تضايقه الأخطاء المطبعية وخاصة تلك الأخطاء التى يترتب عليها اضطراب فى الموضوع وقد كتب فى ذلك أمراً عالياً الى مختار بك يخبره بأنه طلب مسودات قائمة الضباط المطبوعة فى الوقائع

(١) عابدين أمر عال رقم ٣٦٢ فى ٢٢ جادى الاولى ١٢٥٠ دتر

وعاينها فوجدها غير مطابقة للطبوع وأصدر أمره بأن يستدعى ناظر الوقائع ويستجوب في سبب تغيير بعض الأرقام الواردة في أصل القائمة المذكورة دون استئذان ، وينبه عليه بالاعتناء في عمله ثم ذكر في هامش السكتاب « بأنه إذا تبادر إلى الخاطر بأن مثل هذه الأخطاء توجد في كل الجرائد فهناك ملحوظة هامة وهي أن الوقائع المصرية جريدة حكومية وأن مركزها خطير لذلك يجب الاهتمام في صحة مندرجاتها وعدم نشر أى شىء فيها قبل الوثوق من صحته وقبل السؤال عنه وفهمه جيدا ، (١) .

وكذلك التفتت الحكومة إلى مواعيد إصدارها فعملت على أن يكون توزيعها منتظما لا تعترضه عقبة ما ، وقد حدث أن حل موعد إخراجها في أيام العيد ومع ذلك لم تر السلطات في هذه الأيام مانعا يحول دون إصدار الوقائع المصرية ولو حرم العمال والموظفون متعة العيد (٢) .

وطبعي أن هذا الجهد الذى بذله الباشا وحكومته في إصدار الصحيفة وتمكينها من الرواج كانت تدفعه أغراض كثيرة ، فالجناب

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٣٢١ في ٢٧ جمادى الآخرة سنة ١٢٥٠

(٢) » » » » ٣٢٥ في ٤ ذى الحجة سنة ١٢٦٢

دفتر مدارس عربى رقم ٥٦ ص ١٠٧٤

العالى كان حريصاً على أن يرسل إليها أوامره لتنشر فيها وأن تكون مكاناً خصباً لمدحه والثناء عليه ، كما كان يوعز بالمقالات التي من شأنها أن تعلن جهدا من جهوده المتباينة وتبين فضلا من أفضاله الموازية ، وقد رأينا كيف أخذت الجمعية السنوية على عاتقها تحقيق رجاء الوالى فى صحيفته فكتبت الى سامى افندى ناظر الوقائع « بما أن استحقاقات الآلاى الثانى والأورطة البلطجية والأورطة الأولى والعشرين المقيمة فى الأسكندرية قد صرفت لهم لغاية شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٤٤ هـ كاملة غير منقوصة ، ولم يبق لهم من استحقاق تلك السنة ابتداء من شهر رجب لغاية ذى الحجة إلا استحقاق سنة أشهر فقط تقرر صرفه لهم فى هذه الأيام ، فقد صدر الأمر العالى بأن تكتبوا مقالا شائقا فى الوقائع فى هذا الشأن » (١) .

وكان الوالى يوعز كما رأينا بنشر المقالات فى الموضوعات التى يهمه أن يطلع عليها الجمهور ويرى فيها صورة للحكومة العادلة التى تعطى كل ذى حق حقه ، وكانت أمثال هذه المقالات التى يضعها أحد رجاله أو عماله سواء كانوا من المصريين أو من الفرنجة تلقى من لدنه عناية خاصة فيطلع عليها ويدلى فيها برأى قبل نشرها فى

(١) عابدين وثيقة ٤٥٨ فى ٩ صفر ١٢٤٥ دفتر ٣٢ معية تركى

الوقائع وإذاعتها على قرائها ، وبين لنا كتاب المعية إلى بغوص بك مدى التفات الباشا إلى مثل هذا الموضوع حيث قالت في كتابها : « وصلت لنا مقدمة الوقائع المقالة الافتتاحية - التي نظمها جناب الخواجه ميمو لتنشر فيها فاطلع عليها جناب ولي النعم فحازت الاستحسان عنده بناء على استئذان حضرتكم ، وصدرت الارادة السنية بأن تنشر فيها إلا أن خطابكم الوارد تقولون فيه إن الصورة التي وضعت في هذا الظرف وأرسلت إليكم هل المراد طبعها مع الصورة التي وضعها الخواجه ميمو أم يلزم طبعها على حديثها وتستأذنون في ذلك ؟ وبما أن لكم الاطلاع الواسع في هذا الخصوص فتبادلوا الرأي مع جناب الخواجه ميمو وانظروا ما يقر عليه قراركم من طبعها معها أو طبع مقالة ميمو وحدها وترك ما عداها وأجروا ما هو الأحسن عملاً بأمر الجناب العالي الصادر بهذا الخصوص وقد أعدنا لكم المقدمة المذكورة وبوصولها لكم إن شاء الله تعالى تجرون ما يلزم اجراؤه على الوجه المبين كما هو منوط بعهدة حشمتكم (١) . وفي خطاب آخر من المعية إلى مختار بك يوضح لنا أن هذه الافتتاحيات كانت عرضة للتغيير والتبديل فقد « اطالع الجناب العالي

(١) عابدين وثيقة ٢٦٠ في ١٩ محرم ١٢٤٩ دفتر ٥٣ معية سنية

على المسودة التي وضعها المسيو لوبر من أعضاء شورى المدارس
لطبعها في الوقائع . إننا وإن كنا عدلنا فيها بالمحو والإضافة بدون
تغيير في المعنى وفقا لإخطاركم إلا أننا رأينا أن الأمر يتطلب حتما
إبدال صيغتها تطبيقا لأصول الإنشاء وإذا صيغت في صيغة أخرى
فإن المعنى سينخرج عن هيئته الأصلية » (١) .

وليسمت الافتتاحيات وحدها التي كانت تلقى الرعاية وتختص
بالعناية بل إن الحوادث المهمة التي تداع على قراء الوقائع كانت المعنية
تحددتها وترسلها إلى ديوان المطبعة لتنشرها الجريدة الرسمية فقد تلقى
حبيب افندى من المعنية كتابا جاء فيه « وقد كتبت اليوم الحوادث
المراد طبعها ونشرها في الوقائع وأرسلناها ضمن كتابنا هذا لمقامكم
الكريم . وأن من مقتضى أمر ولى النعم أن تكلفوا بترجمتها الخواجه
نصرى وكيل التحرير إن لم يكن مريضا وإلا فتعطوها مترجم قدير
ليترجمها ثم ترسلوها الى الطبع وتطبعون من الوقائع نسخة زيادة
عن المعتاد طبعه وترسلونها إلى بوغوص بك فى الاسكندرية » (٢)

(١) عابن وثيقة ٦٦٨ فى ٧ ربيع الاول سنة ١٢٥٢ دفتر ٧٤ قيد
الاورام العلية .

(٢) عابدين وثيقة ٥١٠ فى ١٠ محرم سنة ١٢٤٩ دفتر ٥٠ ديوان
خديوى تركى .

وإنه وإن غنى بالصحيفة وتهمة الظروف المواتية لها فانه كان
كثير العناية بأخبارها يسيئه جداً أن يطالع فيها خبراً تافهاً أو حادثة
لا تليق بكرامتها وقد كتب في هذا إلى ناظر الوقائع يقول « اطلعنا
في العدد ٤٤٩ من جريدة الوقائع المؤرخ ١٠ جمادى الآخرة ١٢٤٨
في قسم حوادث ديوان الخديوى أن الرجل محمد المغربي من سكان
الباطلية كان في معمل البنادق فطرد منه نظراً لسوء سلوكه وفساد
أخلاقه فأخذ في التشرذ والتعرض لبعض الأولاد والضعفاء ويقول
إننى جاويز في الورشة وإننى سأرسلك إليها فمنهم من يأخذ منه نقوداً
ومنهم من يقدم على هتك عرضه » ويعود الباشا فيذكر المأمور
بالتنبيهات السابقة للملاحظة مثل هذه « الأمور الجزئية » التي لم ير الوالى
نظيراً لها من قبل ثم يعقب بالملاحظة على هذا الخبر الذى لا يليق
بكرامة الصحيفة « فأخذنا العجب في درج مثل هذه الحوادث القبيحة
فاذا علمتم ذلك فعليكم من الآن فصاعداً أن تدرجوا الحوادث اللائقة
بالنشر وتجنبوا نشر ما لا يليق نشره وأن تلاحظوا ذلك بكل تدقيق
واهتمام لأنه من مقتضى ذمة خدمتكم ومطلوبى أن تكونوا بعدئذ
على انتباه وبصيرة (١) .

(١) عابدين وثيقة ٥١ فى ١٤ جمادى الآخرة ١٢٤٨ دفتر ٤٩ دمية تركى
(٥ - ٢)

وكان المفهوم أن أوامر الأمير ستلقى أذناً مصغية غير أن
الجريدة نشرت خبراً عن حادث بين بكباشى الأورطة بدمياط وبين
البولك أمين فأوسل الباشا الى ناظر الجهادية يأخذ عليه نشر أخبار
لم يكن ليحسن نشرها بجريدة الوقائع ، ويطلب معاقبة الذين عملوا
على نشر هذا الخبر (١) وكذلك استاء السر عسكر ابراهيم باشا لخبر
تافه نشرته الجريدة عن « عدم صرف أحمية الأولاد الموجودين
بحديقة شبرا » (٢) .

أدى نشر الأخبار التافهة فى الصحيفة إلى التفات محمد على إليها
التفاتا خاصا فرأيناه حريصا أشد الحرص على أن يطلع بنفسه على
كل موضوعات الوقائع التى أعدت للنشر حتى يأمن عشرة المحرر
ويحفظ للجريدة كرامتها ، وقد تلقى مأمورها خطابا من الجناب العالى
يفسر لنا هذا كله « اطلعت على خطابكم الذى تقولون فيه إنكم استقلتم
ما أرسلناه لكم لتنشره فى الوقائع عن توجيه رتبة أمير اللواء على
ابراهيم بك وأنكم أعدتموه لنا لنصححه ونزيد فيه . إنك يا هذا
رجل مبتل بالثرثرة ولكن ليس لزاما علينا أن نكثر من الكلام

(١) عابدين وثيقة ٢٤٢ فى ٢٦ ربيع ثانى ١٢٤٩ دفتر ٤٩ معية تركى

(٢) عابدين وثيقة ٦٦٨ فى ٣ جادى الآخرة ١٢٥١ دفتر ٦٦ معية تركى

كما تسكره أنت ، فانشر ما أرسلناه لك من قبل كما هو ، وإذ أزم من الآن فصاعداً نشر شيء في الوقائع فأرسله لنا أولاً لنطلع عليه حيث لا يجوز نشره من غير أن نراه ، وهذا هو مطلوبنا منك (١) وقد جرت العادة منذ ذلك الوقت على أن يرفع ناظر الوقائع مسودات الجريدة قبيل الطبع ليقرأها الوالى ويقضى فيها برأى ، يؤكد هذا خطاب ثان من الجمعية السنوية ينبئه بأنه عرض « على الاعتبار العالية المسودة التى أرسلتموها ضمن كتابكم الشريف لدرجها في الوقائع وقد أجرينا فيها بعض التعديلات وأعدناها لكم لطبعها ، وبعثنا لكم بالمسودة التى وضعناها ضمن خطابنا هذا » والاهتمام بهذا الأمر من مقتضى الارادة السنوية (٢) .

لقد دلتنا هذه الوثائق السابقة على أن عناية محمد على بالوقائع المصرية لم تكن عناية سطحية تنفق ومتاعب الوالى الذى كانت تشغله الحياة العامة بمسائل أخطر كثيراً من الجريدة الرسمية ، بيد أنه الإحساس بخطر الصحيفة الذى كان يمل عليه تلك العناية الفائقة بجميع نواحي نشاطها ، وهى جريدته الرسمية ومصدر دعايته فى

(١) عابدين وثيقة ٧٤٣ فى ١٢ جادى الآخرة ١٢٥١ دفتر ٦٦ معية تركى
(٢) عابدين وثيقة ٧٩٩ فى ١٩ جادى الآخرة ١٢٥١ دفتر ٦٦ معية تركى

الأقاليم وبين الخاصة والعامة ، إن هذا الإحساس الذى ظهر واضحاً وهذا الافتناع بقيم الصحف وأثرها تؤكد ملاحظته لوقائع كريت ، وهى على غرار الوقائع المصرية شكلاً وموضوعاً ، كانت تقرأ له هذه وتلك ، وكان يقرر لها المرتبات من مئات القروش ومئات الدراهم من الخبز واللحم والأرز والسمن ، وما منحهما علاوة على ذلك من لباس يتفق وفصول السنة (١) .

هذا مجمل لعناية محمد على الخاصة بالوقائع المصرية وعرض للنظام الإدارى فيها ، نرى منه فى وضوح لا يقبل الشك أنه كان للبasha سياسة صائبة أقرها لجريدته الرسمية ، فقد أعد لها المطبعة وهياً لها المأمورين والمحجرين والمترجمين والعمال وفرض على موظفيه من الأجانب والوطنيين أن يوالوها بالمقالات الهامة وشغل بعض وقته فى مطالعتها ومراجعتها والإضافة إليها والحذف منها .

(١) عابدين وثيقة ١٩٨ فى ١١ ربيع الآخر ١٢٤٦ دفتر ٧٥٩ ديوان الحديوى

مكتبة

تحرير الوقائع المصرية

صدر العدد الأول من الوقائع المصرية في ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٢٤٤ هجرية الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٨٢٨ ، ولم يكن لها ميعاد معلوم في الظهور فحينما تصدر ثلاث مرات في الأسبوع وأخرى مرة واحدة ، وفي بعض الأحيان تطول الفترة بين العدد والعدد ، فقد صدر العدد الثاني منها بعد صدور الأول بأربعة عشرة يوما وصدر العدد الثالث بعد الثاني بعشرين يوما ، وهضى أسبوعان حتى صدر العدد الرابع واحتجبت أحد عشر يوما ثم صدر العدد الخامس ، وتعطلت ثمانية أيام صدر على إثرها العدد السادس ثم هضى أسبوع صدر بعده العدد السابع ، وثمانية أيام أخرى نشر بعدها العدد الثامن ولم تقتصر الوقائع على الحوادث الرسمية بل كانت تبحث قليلا في المسائل المالية والعلمية التي تنصل بحياة الأمة بحثا خفيفا وبقيت هذه الصحيفة الجريدة الرسمية المنظمة التي عاشت في عهد محمد علي ولها أعداد محفوظة هنا وهناك ، ولم تسمح ظروف الحياة المصرية في ذلك الوقت بوجود صحيفة شعبية لأن التربية السياسية والاجتماعية للامة المصرية لم تكن قد تهيأت بعد لاحتمال صحف يتناولها الجمهور ،

ويرى كثيرون ممن كتبوا عن تاريخ الصحف في مصر أن محمدا عليا أنشأ جريدته لاعتبارات شخصية أهمها نشر أوامر الحكومة وحوادثها الرسمية وإذاعة إعلاناتها كما يرى بعضهم أن محمدا عليا رأى أن يصدر صحيفة تنشر أخبار حرب الشام وتذكر أفضال الوالى وتمجد أعماله ومن هذه الآراء ما يوضع موضع التجريح فان من الخطأ البين تقرير قول القائلين بأن محمدا عليا أصدر جريدته لتشيد بحروبه في الشام ، وحرب الشام كما نعلم بدأت بعد نشر الوقائع باعوام ثلاثة أى في سنة ١٨٣١ ، وأكبر الظن أن النظام الإدارى الذى وضعه الوالى فى سنة ١٨٢٦ كان من أهم الأسباب التى حدثت بالبasha إلى أن يطبع المصريين جريدة تعرفهم على « الحال والزمان » كما تلفت نظرهم إلى « الأمور الدقيقة الحاصلة من مصالح الزراعة والحراثة وباقى أنواع الصناعات التى باستعمالها يتأتى الرخاء والتيسير » ومهما يكن من أمر فان من الثابت أن الوقائع المصرية تعتبر فى أيام محمد على وخلفائه الثلاثة ابراهيم وعباس وسعيد مرجعا من أهم المراجع التاريخية الرسمية وخاصة فى الصدر الأول من حياتها كأول جريدة نشرت باللغة العربية فى مصر .

وقد صدرت الوقائع فى أربع صفحات ، طول الصفحة سبعة وثلاثون سنتيمترا ذات نهريْن ، فى أحدهما الموضوعات باللغة التركية

وفي الآخر ترجمتها باللغة العربية ، وقلما كانت تصدر الوقائع في أكثر من أربع صفحات وإن صدرت في القليل النادر منها في ثمان صفحات ، وقد بلغ أحد أعدادها ثمان عشرة صفحة ، وقد تضمنت أعداد الوقائع بعض الأخبار الداخلية وخاصة ما اتصل منها بأخبار الوالى كما أنها عيّنت بالمجالس الرسمية كحوادث مجلس المشورة وحوادث الديوان الخديوى وبعض الأخبار الخارجية ، وغيرها من أخبار الداخل فى المدن المهمة كالأسكندرية ، كما تخصصت بعض صفحاتها للمسائل التجارية وقليل من الاعلانات انتشر هناك وهناك

وقد خرج العدد الأول تتصدره الافتتاحية باللغتين ، التركية فى اليمين وترجمتها العربية فى اليسار ، وتعتبر افتتاحية العدد الأول من الوقائع من أهم ما حمل هذا العدد فهى تصور لنا الأغراض التى من أجلها صدرت الوقائع المصرية وترسم لنا خططها وتبين غايتها ونشرها هنا لتفصح لنا عن هذا كله :

« الحمد لله بارى الأمم والصلاة والسلام على سيد العرب والعجم أما بعد فإن تحرير الأمور الواقعة من اجتماع جنس بنى آدم ، المتدبجين فى صحيفة هذا العالم ، ومن ائتلافهم وحركاتهم وسلوكهم ومعاملاتهم ومعاشراتهم التى حصلت من احتياج بعضهم بعضا ، هى نتيجة الانتباه

والتبصر بالتدبير والإيقان وإظهار الغيرة العمومية وسبب فعال منه
يطلعون على كيفية الحال والزمان ، وهذا واضح لدى أولى الألباب ،
ومن حيث أن الأمور الدقيقة الحاصلة من مصالح الزراعة والحراثة
وباقى أنواع الصنایع التى باستعمالها يتأنى الرخاء والتيسير ، هى أسباب
للحصول على الرفاهية ، وعلى الاجتناب والاحتراز مما ينتج منه الضرر
والأذى (يقصد الأذى) خصوصاً فى مصر بل هى أساس نظام
وتدبير راحة أهلها ففكرت أفندينا ولى النعم فى ترتيب أحوال
البلاد وتمهيدها واعتدال أمور أهلها وتوطيدها ، وفى نظام القرى
والبلدان ورفاهية سكانها وراحتهم ووضع ديوان الجرنال قاصداً
من وضعه أن ترد الأمور الحادثة الناتجة منها النفع والضرر إلى
الديوان المذكور وأن ينتخب ويتنقح فيه منها ما منه ينتج النفع
والأفادة ، حتى إذا ظهر عند المأمورين نوعا النفع والضرر ، ينتخب
ما منه تصدر المنفعة ، ويحتنب عنه ما منه يحصل الضرر وهذه
الارادة الصالحة الصادرة من حضرة سعادة ولى النعم وإن كانت قد
جرت فى ديوان الجرنال إلى الآن إلا أنها لم تسكن عمومية إنما الآن
فأراد ولى النعم أن الأخبار التى ترد إلى الديوان المذكور تنتقح
وينتخب منها ما هو مفيد وتنتشر عموماً مع بعض الأمور التى ترد
من مجلس المذاكرة السامى والأمور المنظور بها فى ديوان الخديوى

والأخبار التي تأتي من أقطار الحجاز والسودان ومن بعض جهات أخرى وذلك ليسكون كله نتيجة للحصول على الفوائد الحسنة التي هي مقصود ولي النعم ، وتقويما لممارسة المأمورين الفخام وباقي الحكام الكرام المقلدين تدبير الأمور والمصالح ومن كون هذا الشيء (كذا) قد لاح في ضمير الذات السنية ولي النعم صدر أمره الشريف بطبع الأمور المذكورة وانتشارها عموما مستعينا بالله وقد سميت واشتهرت بالوقائع المصرية وبالله حسن النية .

وقد رأى ولي النعم أن الأخبار التي ترد إلى ديوان الجرنال لا تستاهل وحدها أن تخرج في صحيفة إلى الناس ، وأن الجماهير لا تغنى بالأخبار التي من وظائف المأمورين أو التي يعيش لها المأمورون ، لذلك قرر الوالي أن هذه الأخبار التي تنقل إلى ديوان الجرنال تنشر بعد تنقيحها مع بعض الأمور التي ترد من مجلس المذاكرة السامي والأمور المنظور بها في ديوان الخديوى ، والأخبار التي تأتي من أقطار الحجاز والسودان ومن بعض جهات أخرى ، وهي أخبار جدية حقاً لو نظمت ورتبت أن تملأ أربع صفحات من الوقائع في كل يوم لو أسعفتها طرق المواصلات وتهيات الأيدي لتناولها والعقول لقراءتها وجاءتها الأخبار يوماً بيوم لذلك صدر أمره الشريف بطبع الأمور المذكورة وانتشارها عموما مستعينا بالله ،

وقد سميت واشتهرت بالوقائع المصرية وبالله حسن النية .
وقد هيئت الأسباب لإخراج الوقائع على الصورة التي كان
يرجوها محمد علي كما ألقى الوالى مقاليدها إلى ديوان المدارس الذى
مضى يشرف عليها إلى أخريات عهد إبراهيم حيث أحيلت شئونها فى
تلك الفترة على قلم الترجمة الجديد الذى نقل إلى مدرسة الألسن
بالناصرية (١) وقد عين لتحرير اللغة التركية فيها وإدارتها سامى
افندى ابتداء من العدد الثانى (٢) ويعتبر ناظر الوقائع الأول أحد
مؤسسيها ومن أصحاب الفضل فى رعايتها ونهضتها ، فقد كان إلى تحرير
أصولها التركية مشرفا على سياسة التحرير فيها ، مسئولا عن توجيهها
عاملا على إرضاء الحكومة وواليتها مضافا إلى ذلك وظيفته الأولى
وهى إدارة المطبعة والإشراف على أعمالها (٣) وقد لقي سامى افندى
عظفا صادقا من الوالى وبقي يتمتع بهذا العطف زهاء ثلاثة أعوام

(١) دفتر ١١٩ (مدارس عربى) ص ١١٧ رقم ١ الى مدير قلم الترجمة

٢٤ ذو الحجة سنة ١٢٦٤ هـ

(٢) هامش ص ١٢٢

“J. Deny (Sommaire des Archives Turques)

(٣) نشرت الوقائع فى العدد ٤٩ سنة ١٢٤٥ هـ خبر انعقاد مجلس المشورة

فى ٢ سبتمبر سنة ١٨٢٩ وذكرت ضمن الاعضاء سامى افندى « محرر الوقائع
المصرية » وكشف افندى باشكاتها .

حتى صدر الأمر بترقيته إلى رتبة المير لواء وتعيينه باشمعاوناً في ١٩ ذى الحجة سنة ١٢٤٧ (٢١ مايو سنة ١٨٣١) وتنصيب درويش أحمد أفندي ناظراً للوقائع بدلاً منه ، على أن أمر الترقية وتنصيب الناظر الجديد لم يعف سامي بك من الإشراف على سياسة الجريدة إذ احتوى الأمر على « تعيين درويش أحمد أفندي ناظراً للوقائع بدلاً من المير لواء سامي بك الباشمعاون بمرتبة ثلاثة أكياس شهرياً على شرط أن يرسل المسودات قبل طبعها لمراجعتها وإعادةها إليه وطبعها بعد ذلك » (١) وقد وكلت إلى سامي بك هذه المراجعة . أشار إلى ذلك كتابه الذي أرسله إلى الناظر الجديد يشكره على تهنتته الرقيقة ويطلب إليه « إرسال مسودة الحوادث الجارية نشرها في الوقائع حسب الأمر الكريم » (٢) .

ولما كان من الثابت أن سامي بك حرر الباب التركي في جريدة الوقائع فإن الكتاب قد اختلفوا فيمن أشرف على تحرير القسم العربي فيها فقيّل إنه الشيخ حسن العطار وقيّل رفاعة رافع

(١) عابدين وثيقة ١٥٦ في ١٩ ذى الحجة ١٢٤٧ دفتر ٣ عابدين

(٢) عابدين وثيقة ١٥٧ في ١٩ ذى الحجة ١٢٤٧ دفتر ٣ عابدين

الطهطاوى (١) وفي رواية أخرى أنه أحمد فارس الشدياق (٢).
وعندى من الأسباب ما يجعلنى أستبعد إلقاء أمر التحرير العربى
فى جريدة الوقائع إلى الشيخ حسن العطار ، فقد انكرته الوثائق
الرسمية إنكاراً تاماً بينما حرصت على ذكر تفاصيل إدارة الوقائع
وتحريرها ، وهى تفاصيل دون قدر الرجل ومكانته كمحرر اللغة العربية
فى الصحيفة الرسمية ، وكان أحق بالذكر منها ، والشيخ حسن العطار
شاعر ناثر لا ينافس فى ميدان الأنشاء والتحرير منافس ، قال عنه
الجبرتى وهو فى معرض التأريخ للشباب « وبقى بعده الشيخ حسن
فريدا عن يشاكله ويناشده ويتجارى معه ويحاوره » (٣) وما أثر
عن أسلوب العطار لا يتفق مطلقاً مع تحرير الوقائع التى هوى أسلوبها ،
وكاد يصل فى معظم أعدادها إلى اللغة الدراجة . وأما رفاعة رافع
الطهطاوى فلم يكن فى مصر وقت إصدار الجريدة بل كان فى صحبة
البعثة المصرية فى باريس ، وكذلك نستبعد من الواقع إلقاء أمور
الوقائع العربية إلى الشدياق إذ كان حدثاً فى مصر يتلقى العلم ويطالع

(١) مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر لجورجى زيدان ج ٢ ص ٢٤

(٢) لويس شيوخو . الآداب العربية فى القرن التاسع عشر ج ٢ ص ٧٩

الطبعة الثانية ..

(٣) الجبرتى ج ٤ ص ٢٥٥

كتاب صحاح الجوهري وديوان المتنبي (١) وإذن فليس لهؤلاء الثلاثة أثر في الوقائع المصرية وقت إصدارها ، ويبدو من مطالعائنا في الجريدة ورجوعنا إلى الوقائع المتصلة بالموضوع أن الخواجه نصر الله (نصرى) وكييل الحرير كان على رأس المترجمين الذين يترجمون للوقائع فصولها من هنا وهناك ، وليس لهذا الرجل مآثرة أدبية غير ما نشرته الوقائع ، وهى ترجمة تركية الأسلوب ملتوية المعانى ، وأكبر الظن أن من ساعد على صياغة الأخبار صياغة عربية صحيحة فى بعض الأحيان هو السيد شهاب الدين محمد بن إسماعيل الذى عين فيما بعد مصححا أول لمطبوعات مطبعة بولاق سنة ١٨٣٦ ، وبقي فى خدمة الوقائع والمطبعة حتى سنة ١٨٤٩ حيث انقطع عن العمل الرسمى ومضى يؤلف شعرا وأهازيج وموالى تغنى (٢) وكان يتقاضى على عمله فى الجريدة والمطبعة سبعمائة وخمسين قرشا (٣) وكذلك ساهم فى خدمة الناحية العربية فى تلك الفترة الشيخ

(١) مشاهير الشرق ج ٢ ص ٧٥ .

(٢) شيخو . ج ١ ص ٨٤ (٣) عابدين وثيقة ٣٧١ فى ١٣ ذى

القعدة ١٢٧٧ هـ ومحفظة رقم ٢٧ معية تركى من أحمد رشيد ناظر المالية إلى المعية

عبد الرحمن الصفقي (١) .

وتتميز الوقائع في ذلك العهد بأن افتتاحتها أرق أسلوبا من رواية الأخبار فيها وإن لم تبلغ رصانة الأسلوب وبلاغة الكلام الذي عرفت به فيما بعد ، وإن حاولوا فيها التزيين والجناس غير أن هذا الأسلوب كثيرا ماضى سلبا يلائم العصر ويتفق وقارىء ذلك الزمن ، وكثيرا ما حمل الديوان العالى عن كاهل المحرر والمترجم أمر بعض المقالات إذ أن « المقالات المتصلة بأعمال الحكومة ومختلف فروع الإدارة حررها سكرتير الديوان العالى » (٢) . ولم تقتصر الوقائع على الحوادث الرسمية وبعض الأمور التي ترد من مجلس المذاكرة العالى والأمور التي تنظر في ديوان الخديو ، بل كانت تضم في أعطافها كثيرا من الأخبار الداخلية وقرارات مجالس الأقاليم وهي جميعا موضع رقابة الحكومة تجيز نشرها وتشير بإذاعتها (٣) ، وكذلك حفلت بكثير من الأخبار التجارية والأوربية

(١) الوقائع المصرية ٢٥ نوفمبر ١٨٦٥ عن مقال أحمد خيرى بك .

(2) Reinaud "De La Gazette Arabe Turque imprimée en Egypte" Journ. Asait. 2 Sérle T. VIII 1831. P. 241

(٣) أشرنا في وثائق عابدين إلى رقابة الحكومة وقد رأينا هنا وثيقتين تثبتان أن الحكومة وحدها التي كانت تجيز النشر إحداهما رقم ٨٧٧ في ١٧ رجب سنة ١٢٦١ مدارس عربى دفتر ١٣ ص ٢٧٧٧ وأخرى عن ابتلاع تمساح لامرأة في الصعيد رقم ٩١٦ في ٢ شعبان سنة ١٢٦١ مدارس عربى دفتر رقم ١٣ ص ٢٨٢٤ .

المعتدلة التي لا تلفت القارىء إلى مثل ولا تقدم إليه معرفة ، وقد شغلت الصحيفة بعضا منها بالمسائل العلمية التي تناسب العصر وتتصل بحياة مصر اتصالا مباشرا . وينبغي أن نذكر هنا أن اللغة العربية لم تكن ترجمة حرفية للغة التركية إذ كان النهر الخاص بالآخيرة أكثر تفصيلا وإيضاحا (١) .

كان إسم الجريدة يكتب « وقائع مصرية » في رأس الصفحة الأولى وفي شمال هذا الاسم رسم أصيص زرع يرمز لشجرة القطن وبقيت الأعداد الأولى محتفظة بهذا الرمز حتى غير ابتداء من العدد الثامن عشر ، واحتل مكانه رمز يتفق وتاريخ مصر الخالص ، فصور الهرم من ورائه تهيأت الشمس للاشراق وأطلت إحدى شجيرات النخيل ، ولم يخل رأس الصفحة الأولى من رسم ميزان « هوأى مصر » ويقصد به (ميزان درجة الحرارة) كما أشير إلى المقياس الذى يدل على مدى ارتفاع منسوب مياه النيل ، وقد احتفظ في أسفل الصفحة الأولى بمكان ذكر فيه « طبعت هذه الوقائع المصرية ، بعون خالق البرية ، بمطبعة صاحب الفتوحات السنسية ، ببولاق مصر المحمية » وبقيت تصدر في مطبعة بولاق إلى العدد ٥٣٥ الصادر في ٢٦ صفر

سنة ١٢٤٦ (١٥ يونيو سنة ١٨٣٣) ثم بمطبعة الوقائع بالقلعة من
من هذا العدد إلى العدد السادس الصادر في ٢٦ جمادى الآخرة
سنة ١٢٦١ هـ (٣ يوليو سنة ١٨٤٥) وعادت به تصدر بمطبعة بولاق
إلى أواخر عهد سعيد .

عنيت الوقائع في صدرها الأول عناية خاصة برواية الأخبار
الرسمية في أسلوب فيه من التعظيم شيء كثير كلما اتصلت الأخبار
بالوالى أو برجال حكومته فقد رأينا أخباراً متناثرة هنا وهناك عن
« والى جدة والحبشة ابراهيم باشا المفخم » (١) أو حديثها عن أعضاء
مجلس المشورة وهم « الذوات المشهود لهم بالفكر الثاقب والرأى
الصائب ، المعدودون أهلاً لتدبير المصالح بالاعتدال والاستقامة ،
الخالون من البغض والعداوة ، العارون عن لباس الغرض النفساني ،
الثابتون فى الجلوس بمحلى واحد كنفس واحدة » (٢) وجرى
الكاتب على هذا النمط فذكر فى شيء من التمجيد الذى يشبه التاليف أن
ولى النعم قرر بناء جامع فى القلعة ثم ذكر فى موضع آخر انتقالات
ولى النعم من بلد إلى بلد فى سطور كلها مديح وثناء (٣) وقد دأبت

(١) العدد الاول من الوقائع المصرية من سنة ١٢٤٤ هـ

(٢) العدد ١٥٨ من الوقائع المصرية فى ١٠ محرم سنة ١٢٤٦ هـ

(٣) الوقائع المصرية عدد ٣ سنة ١٢٤٤ هـ

الحكومة على نشر الحوادث التي تبين للجاهل أن الدولة يقظة تسهر على أمنهم وراحتهم وتذود عنهم المجرمين والأشرار (١) ثم تدس لهم في خلال هذه الحوادث إيهام بالرضى عن مثلها الجديدة كنظام الاحتكار الذي فرضه الباشا على حياة مصر الاقتصادية (٢) وكذلك كانت الافتتاحيات في بعض الأحيان وقفا على ما يصنع الوالى ، فذكر السكاك في إحداها أن أفندينا ولي النعم ذا السطوة والكرم ، من جملة خصاله الحسنة السكرية ، أراد أن يستخرج الأسباب اللازمة لعمار البلاد ورفاهية العباد من القوة إلى الفعل ، وقصد أن يرى لكل فرد من الناس طريق المصالح النافعة والضارة ، وشاء أن يريهم بهذه الطريق ليكون كل منهم راضيا في عمله . النتيجة أنه لم يزل مريدا أن يبين لهم طريقة المسعى بالرحمة والمروءة (٣) وصار فاهمه لعمار الأراضى المصرية وتربية أهلها ، ولعمري إن الناس القاطنين في أراضى السودان الواسعة المعروفة عند من رآها ، خالون من العلم والعمل ، عارون من معرفة النفع والضرر ، مضارعوا الوحوش

(١) الوقائع في ١٣ محرم ١٢٤٦ هـ

(٢) الوقائع ٥ صفر ١٢٤٦ (٣) يقصد المروءة وقد اشتهرت

الوقائع بأنها خلو من المميزات في السنوات الأولى من حياتها

حالة» (١) ثم مضى الكاتب يذكر أفضال رب النعم الذي مهد المواصلات وعلم السودانيين الحرف والصنائع ، وهذه الافتتاحية يجرى في تضاعيفها ذكر الوالى فى شىء كثير من التجيد والإكبار فقد جعل الكاتب الخير كله على يديه وانه مشغوف بشعبه هائم به يعلمه ويغنيه ، وهى افتتاحية تتفق والزمن من ناحية ، وتتفق وسياسة الجريدة من ناحية أخرى ، كما أنها قريبة إلى عقول القراء المعاصرين وتعتبر محاولة طيبة لأدب المقالة الذى نعرفها فى صحفنا المعاصرة ، أما لغتها فلا بأس بها فى عصر محمد على بالقياس إلى لغة الدواوين ، واللغة العربية كانت فى ذلك الزمان شهيدة إهمال شنيع من الأجيال السابقات بهضومة الجانِب إلى حد كبير .

أضافت الوقائع إلى ما وعدت به ، رواية الحوادث الداخلية من جنائية واجتماعية تسليية للجمهور ونحذيرا له ، فذكرت وصفا لجريمة رجل طلب من زوجته مالا فقالت فى رواية الخبر إن ، زوجته حدثته قائلة « فلو كان لى مال إذا لأعطيتك فغضب إذ سمع ذلك ، فمسكها فقطع أنفها وكان ذلك يوم الجمعة ، وبعد هذا عود ذاته أن يفعل ذلك كل جمعة ، لأنه فى الجمعة الثانية بعدمروور تلك قطع أذنيها ،

وفي الجمعة الثالثة قطع شفيتها السفلى وفي الجمعة الرابعة حلق شعرها ،
وفي الجمعة الخامسة كواها في إحدى محلات جسمها ، تصرح ذلك من
أحد أقربائها بتقديمه عرضا لالا إلى الديوان الخديوى « (١) نقلنا هذا
الخبر لنقرر هنا أن الوقائع لم تكن سجلا لأوامر الحكومة
وقراراتها فحسب بل كانت إلى ذلك تصور أحيانا حياة الشعب ونواحي
الخير والشرفيه وتعرضها عرضا صريحا ، فتذكر اسم الرجل وما فعل
بوجه ثم تعقب على ذلك بالجزاء الذى لقيه هذا المجرم بنفيه إلى بلاد
الروم ، وليس هذا الخبر فى مجموعته شديدا لاختلاف عما نقرؤه اليوم
فى صحفنا المعاصرة إلا من حيث اللفظ والعبارة وطريقة العرض ،
وقد دأبت الوقائع المصرية على نشر الأخبار الغربية التى تروى عن
الجهال أو الحوادث التى تلفت القارىء وتستحوذ على فكره لطرافتها
وخاصة فى زمن كان للغرائب فيه أكبر الأثر على أذهان الناس فقد
ذكرت خبرا بعنوان (غريبة) قالت « رجل ما كان له باين باب
قبالة بولاق بقرة عشار لم تقدر على الوضع فاضطربت بروحها وبنيت
له بلسان الحمال حالها المضطربة ، فشق بطنها فخرج عجل له رأسان
وأربع عيون وأربع آذان ، لكنه لم يبق إلا ست ساعات ومات ،

فقدده المذكور وعلقه في محل مشهور عبرة للناس، وإذا بلغ ذلك محققا مسامع عزيز مأمور الوقائع المصرية قيد ذكر ذلك بها، فسبحان من تحير ذاته وقدرته سواء « (١) ولا شك أن هذا الخبر غريب حقا في كل وقت وكل زمن، وإذاعته في الوقائع يجعل في رسالتها الصحفية روحا ما نظنه يوجد في صحف رسمية لنشر أخبار الحكومة وتكون وظيفتها الطبيعية تسجيل الأوامر والقوانين، وظاهر من سياق السطور أن رواية الخبر صحيحة وأنه حدث فعلا هذه القصة الطريفة » وإذا بلغ ذلك محققا مسامع عزيز مأمور الوقائع المصرية قيد ذكر ذلك بها « فهي تحقق أخبارها قبل نشرها وإن جاءت في أسلوب ركيك لا يستقيم مع اللغة الصحيحة وإنما يجرى في معظمة مع اللغة الدارجة ويحمل روحها وطابعها .

مضت الوقائع متصلة عنايتها بتحقيق الأغراض التي بينتها في برنامجها فلم يخل عدد من أخبار مجلس الجهادية أو مجالس الدولة الأخرى، كما أن عنايتها كانت بينة في كل ماله علاقة بالوالى وأخبارد ثم رعت في شيء من الإقلال الأخبار الداخلية العامة التي تتصل بحياة

(١) العدد الثامن والعشرين من الوقائع المصرية ص ٣

الجمهور أوله فيها متعة ولذة ، على أنها بدأت في عددها الخامس عشر وما تلاه من أعداد تنشر أخبارا خارجية متنوعة عن أسبانيا وانجلترا والاضطرابات في ايرلندة ، وهى أخبار انتبتها الحكومة من الصحف الأوروبية المشتركة فيها ، وقد اعتادت الوقائع أن تذيع هذه الأخبار في مقالات مسببة ، كحديثها عن العلاقات بين الباب العالى والروسيا فذكرت أنه « قد علم من كازته وردت من نواحي برلين أنه ربما تصير مخاطبة بين الدولتين أعنى دولة روسيا ودولة الباب العالى ، وأن دولة روسيا قد مالوا الآن إلى الرجوع عن دعواهم التى أظهروها فى ابتداء الحرب ، ونحن نصدق هذا الخبر بدليل أنه لم ترجع روسيا عن ادعائهم يأبى الباب العالى عن أن يخاطبهم ، وقد يبان أنه متقبل وساطة الدول المتفقة فإن صح ذلك يذهب وسيط الانكليز والفرنساوية إلى اسلامبول » (١) وهذا حديث عن السياسة الخارجية التى بدأت الوقائع تعرف أخبارا منذ ذلك اليوم ، وقد عنى به الكاتب لأنه يتصل بسياسة الباب العالى صاحب الكلمة فى مصر ، ونقله إلى مصاف المقالات السياسية إذ أن به تعقيا على ما جاء

(١) الوقائع المصرية العدد الخامس عشر

بالسكازة وتحليلا لسطورها ، على أنه من المشاهد في موضوعات السياسة الخارجية أنها في أكثرها منقولة عن الصحف الفرنسية وفي القليل النادر مأخوذة عن الصحف الأوروبية الأخرى . ولم يكن ينقص الوقائع شيء كصحيفة رسمية وكصحيفة إخبارية على قدر ما تسمح به ظروف الحياة المصرية ، ولم تقوت في أعدادها ذكر الحوادث الجسام ولم تغفل من حسابها الوفيات فذكرت عن « ارتحال بنت أفندينا ولى النعم من دار الفناء إلى دار البقاء والكرم » شيئا كثيرا فقتطف بعضه لنصور أسلوب النعي في ذلك الزمن ، فإن الكاتب حزين حتى أن قلبه « انغمس بمداد المأتم واسال دمع المداد كالديم ، وصريره أبدى زفير الحزن والألم حزنا على حضرة المعصومة ، والدرة المعدومة ، فرع الأصل الأصفي ، منبع الجود الحفي ، وهى التى كانت الاسكندرية متشرفة بها وممسوة ثوب شرف بها » إلى أن يقول .

« وما الموت إلا نقلة غير أنها . . . من المنزل الثانى إلى المنزل الباقى وحيث كل من عليها فان وكل أخ مفارقة أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان ، وأن التقدير ممتنع التغيير ، وأن كل شيء هالك فينبغى تسليم الأمر إلى المالك ، وبهذا الرضى والتسليم رش على نيران أحزانه

- يقصد محمدا عليا - زلال ماء النعيم فنبال حضرة رب العالمين أن يجعل مقر المبرورة المشار إليها في أعلى عليين » (١)

لعل أظهر ما في تحرير الوقائع هو المحاولة في إنشاء المقالة أو أدب المقالة إن صح التعبير ، فالخبر ومن طبعه الاختصار والقصر سواء كان داخليا أو خارجيا يطول حتى يبلغ مرتبة المقالات التي نقرأها في صحفنا المعاصرة ، ولعلنا نرى الألفاظ العربية المتقاة في مواضعها ، وقد ازدحمت التعبيرات بالألفاظ التركية هنا وهناك ، كان الأسلوب في كلمة سقيم اللون ثقيل الوقع ، ولعل مصدر هذا كله أن الأدب العربي في ذلك الزمن كانت مقاليده في يد جماعة بضاعتها الألفاظ المحفوظة والأسجاع المنمقة والجناس الباهت والسكنايات الغريبة على اعتبار أن ذلك صفوة المنطق وغرر الأدب ونهاية الأرب ، ولعل مصدر هذا أيضا ركود الحياة بالرغم من يقظه الحكومة المصرية وتحفزها للحياة الجديدة ، إلا أنها كانت متأثرة أشد التأثر بحياة الأتراك ، والوقائع المصرية صدى هذه الحياة ، محررها رجل تركي أو رجل ذو مزاج تركي ، ومحررها العربي ينقل هذا بعد ترجمته ترجمة تكاد تكون حرفية للغة كانت في شيخوختها ، ليس في حياة

(١) الوقائع المصرية العدد ١٧٠ في ٢ صفر سنة ١٢٤٦ هـ

المحرر إلهام يدفع إلى أسلوب مبتكر ، حياة لاشدة فيها ترهف الحس ولا جديد يذكى الشعور ، ويكون له صدى فى المعانى والألفاظ ، وإنما هى جدول تعترضه الصخور والحصباء . وقد استمرت الوقائع تؤدى رسالتها على هذا النحو برئاسة سامى بك وخليفته درويش أحمد أفندى ومساعديهما ، وقد تقلب على نظارة الجريدة كثيرون من موظفى الحكومة غير هذين الناظرين كان من أهمهم كاشف أفندى وأحمد أفندى وحسن راتب أفندى وصبرى أفندى وفاتح أفندى الذى لم يعمر فى نظارتها إذ عزله والى الجنونه (١) كما قام على خدمتها المترجمون ومن أظهرهم الخواجه نصر الله (نصرى) وكيل التحرير المختص بترجمة الأخبار والحوادث (٢) يعاونه بضعة من الذين يجيدون اللغة التركية واللغات الأجنبية المختلفة التى كانوا ينقلون عنها أخبار الدولة المعروفة إذ ذاك ، وقد بقيت الوقائع المصرية تحرى على نهجها يحبوها هؤلاء وهؤلاء حتى بدأت الصحيفة الرسمية تدخل فى طرز جديد .

(١) محفوظات عابدين دفتر رقم ٦٢ فى سنة ١٢٥١ ودفتر ٦٥ سنة ١٢٥١ أما نظارها الثالث والرابع والخامس والسادس فتراجع الوثائق التالية على التوالى رقم ٤٥٨ فى سنة ١٢٤٥ ورقم ٣١ فى سنة ١٢٤٥ ورقم ٥٩ فى سنة ١٢٤٨ ورقم ٩٥ فى سنة ١٢٤٨ ورقم ٦٢ فى سنة ١٢٥٠
(٢) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٥١٠ فى ١٠ محرم سنة ١٢٤٩ دفتر ٥٠ ديوان خديوى تركى من المعية إلى حبيب أفندى

تجديد الوقائع وتعديل نظامها

في أوائل شهر ذي القعدة من سنة ١٢٥٧ هـ (ديسمبر سنة ١٨٤١ م) أو قبله بقليل اجتمع «سعادة مدير المدارس والبعك الترجمان وكاني بك ومحمد بك مدير الإيرادات وغيرهم» وقرروا للوقائع سياسة جديدة ونحو أطريفا وقواعد لم تلتزمها من قبل (١) وقد أرسل ديوان المدارس في ٢٧ ذي القعدة سنة ١٢٥٧ (١١ يناير ١٨٤٢) إلى ديوان المعاونة «صورة القرار بشأن طبع الوقائع ونشرها راجيا» بعد الاطلاع والموافقة عليه استصدار المرسوم اللازم «أما القرار فكان تنفيذا للأمر العالي الخديوي بتنظيم الوقائع من جديد» فالجناب العالي ظل شديد الرغبة في وضع خطة سديدة تضمن صدور الوقائع على الوجه الأكمل كما هي الحال في صحافة الممالك الأخرى وهذا ما حمل جنابه العالي أن يصدر أمره إلى الشورى بوجوب تحقيق هذه الغاية الكريمة» (٢) فاجتمع المسئولون كما

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٢٧٤ في ١٩ ذي القعدة سنة ١٢٥٧

دفتر رقم ٣١٤ معاونة جهادية - من المعاونة إلى مدير المدارس

(٢) عابدين وثيقة ٦٥ في غرة صفر سنة ١٢٥٨ دفتر ٢٨٦ شورى المعاونة

ذكرنا وأصدروا القرار الآتى :-

« إن الغرض من طبع الوقائع إما هو لنشر الأخبار الحديثة على الناس حتى يستفيد منها كل إنسان ولا يجب الاكتفاء بنشر أخبار مصر فحسب ، وقد أصبح من اللازم إضافة بند للحوادث الخارجية في الجريدة حتى يتقبلها الناس برغبة وشوق ويشتاقون لقراءتها فالأخبار تسقط قيمتها إذا تقادم عهداها ولذلك وجب الحصول على الأخبار أولا فأولا ونشرها على الجمهور ، ولما كان فى بعض الأخبار الأجنبية أشياء لا يليق نشرها فقد تقرر تمييزها وعدم نشر المواد الغير مناسبة ونشر الحوادث الداخلية والخارجية الملائى بالعبر والمنتهز فائدة منها وحيث أن نشر مثل هذه الأخبار يتوقف على قراءة الجرائد التى تنشر فى الخارج ويستوجب أن يكون الموظف المشرف على ترتيب الجريدة وتنظيمها ملما باللغتين وعلى ذلك فقد تقرر إحالة أعمال ترجمة المواد المناسبة من الجرائد الأجنبية وعلاوة بعض قطع أدبية من السكتب الأدبية وانتخاب أخبار الملكية وترتيب الجريدة المصرية بصفة عامة على حضرة الشيخ رفاعى افسندى ناظر مدرسة الألسن لوجود مترجمين جاهزين فى هذه المدرسة ، وإناطة بعض تفريق المواد التى لا تستحق النشر وبمحت المواضيع التى ستدرج بالجريدة بحضرة

أدهم بك مدير المدارس ، وحيث أن حضرة الشيخ رفاعى سيضع
أصول الجريدة بحسب اللغة العربية فتحال أعمال إفراغ الترجمة في
قالب حسن بدون الإخلال بالأصل العربى وتنظيم المواد حسب
النظام التركى على حضرة حسين افندى ناظر المطبعة العامرة على أن
يعد هذا التكليف من اختصاص وظيفته بصفة أصلية . « أما الحوادث
الخارجية وإن كانت ستنشر فى الجريدة إلا أن الأخبار المصرية
ستكون المادة الأساسية وسيتمكن نشر الأخبار المصرية فى كل
أسبوع إذا ما وردت التقارير فى الوقت المناسب من ديوان المعاونة
وديوان الجهادية والديوان الخديوى والأسكندرية والأقاليم إلى
ديوان المدارس ، وفى حالة عدم ورودها فى الوقت المناسب يكلف
على لبيب افندى معاون ديوان المدارس والمترجم العربى للذهاب
إلى الدواوين لإحضار الأخبار وأن تنقل بعض أخبار مناسبة من
جريدة استانبول ، وحيث أن الحوادث الأجنبية معتاد تقديمها إلى
الجناب العالى بعد ترجمتها إلى اللغة التركية فيكلف البك المترجم
بانتخاب المناسب منها وإرسال صورها إلى ديوان المدارس فبهذه
الطريقة يمكن نشر الجريدة أسبوعيا ، (١)

(١) عابدين وثيقه ٥٨٤ فى ٢٧ ذى القعدة ١٢٥٧ دفتر ٢٠٧٣ ص ٨٢ و ٨٣

ثم رأى شورى المعاونة أن يحدد الأخبار الداخلية التي يجب موافاة ديوان المدارس بها توطئة لنشرها في الوقائع نرسمها في البنود الآتية (١) .

- ١ - من المستحسن أن تنشر في الوقائع أخبار الذين ينالون ترقية رتبهم ، وزيادة رواتبهم نظير الخدمات التي يقومون بها ، وأخبار الذين يقالون ويغيبون من الموظفين والذين يكافأون على نشاطهم ومقدرتهم بنقلهم إلى وظائف أكثر أهمية .
- ٢ - وكذلك يستحسن نشر أخبار القضايا التي يفصل فيها وفقاً للشرع والعرف مع ذكر الحكم والقصاص .
- ٣ - أخبار ما ينشأ أو يرمم في الأقاليم من المساجد والمؤسسات الخيرية الأخرى .
- ٤ - بيان عدد الأفدنة التي تزرع بالحبوب المختلفة في المديرية وذكر أنواع هذه الحبوب ومقدار محصولها حتى يعرف الفرق في الزراعة من سنة إلى أخرى .
- ٥ - زرع الأشجار والعناية بالمواشي لإكثارها .

- ٦ -- الإنعام على بعض الموظفين وغيرهم بالأبعاديات .
- ٧ -- أسعار الغلال واللحم والسمن والعسل والمواد الأخرى في البنادر وأسعار مختلف أنواع المواشى الموجودة في الأسواق وخبر ورودها إلى الأسواق مرة في كل خمسة عشر يوما أو مرة في كل شهر .
- ٨ -- أخبار المواليد العجيبة الحلقة والشاذة عن المألوف من الإنسان والحيوان .
- ٩ -- أخبار الذين يوفقون إلى جنى محصول زائد غير مألوف من كل فدان لشدة عنايتهم بالأرض .
- ١٠ -- عدد العمال الذين يعملون في كل يوم في إنشاء القناطر والجسور والنزع ، وذكر المبالغ التي صرفت عليها عند انتهاء العمل فيها مع بيان المدة التي أنشئت في خلالها .
- ١١ -- الوفيات الزائدة عن المألوف في الإنسان والحيوان في القرى والبنادر .
- ١٢ -- المناطق التي رويت إبان الفيضان والتي لم ترو .
- ١٣ -- الحوادث غير المألوف وقوعها .
- نشرنا قرار الشورى وعقبنا عليه بالقواعد التي ارتأتها الحكومة

فيما يختص بالأخبار الداخلية ، ونحن إذ نستعرض التطور الجديد
الذي قرره الباشا لصحيفته يعترضنا اسم رفاة رافع الطهطاوى في
أكثر من مرة . متى عين الطهطاوى في الوقائع ؟ فقرار الشورى



رفاعة الطهطاوى أول مصرى يحرر الوقائع المصرية

صدر في ٢٧ ذى القعدة سنة ١٢٥٧ هجرية (١١ يناير ١٨٤٢ م)
بإحالة « أعمال ترجمة المواد المناسبة من الجرائد الأجنبية وعلاوة

بعض قطع أدبية من الكتب الأدبية وانتخاب أخبار المملوكية وترتيب الجريدة المصرية بصفة عامة على حضرة الشيخ رفاعه أفندي» كذلك يشير السيد صالح مجدى بك بأن رفاعه رافع أحييت إليه نظارتها في سنة ١٢٥١ هجرية (١٨٣٥ ميلادية) وبقي مشرفا عليها حتى سنة ١٢٦٧ هجرية (١٨٥٠ ميلادية) (١) ومهما يكن من أمر فالشيخ الطهطاوى كان أجدر المصريين بهذا المنصب الجديد نظرا لتعليم الرجل وأفق الواسع الذى شحذته ثقافة غربية جامعة، ودراسة واسعة للحياة الفرنسية التى عاش فيها وقتا ما، هذا إلى ثقافته العربية القديمة، فقد ولد رفاعه رافع الطهطاوى في سنة ١٢١٦ هجرية (١٨٠١ ميلادية) وحفظ القرآن، ثم التحق بالأزهر وتلمذ على الشيخ الفضالى والشيخ حسن العطار وخاصة الأخير منهما الذى احتفى به وفتح له بيته وتلقى عليه الطهطاوى علوما أخرى، كالتاريخ والجغرافيا والأدب (٢)، فمضى فى نظر المعاصرين والأديب الأريب العلامة الثبت الثقة الحجة فى كل علم وفن الذى سابق جهابذة عصره فى مضمار العلوم والفنون، فلم ينظم معه فى سمطها أحد إلا كان

(١) السيد صالح مجدى بك - حليمة الزمن فى وصف مناقب خادم الوطن

ص ١٥ و ١٦ (٢) المصدر السابق ص ٦

واسطة العقد في جيد الزمن « (١) . وقد درس الشيخ رفاة في الازهر عامين ثم اختاره العطار لمحمد على إماما للارسالية التي بعثها الوالى إلى باريس ، وهناك لم يقم بالإمامة وحدها ، بل جعل دأبه أن يتحصل على أكثر ما يمكن من معرفة ، ومضى مرتحلا في الربوع الفرنسية رحلته المشهورة المسماة : «تخليص الإبريز في تلخيص باريز» والتي نشرها في كتاب عملا بوصية أستاذه العطار (٢) وقد تعلم اللغة الفرنسية وأكثر من الاتصال ببعض الشخصيات العلمية ، وخاصة الميسيو جومار والعالم البارون دوساسي ، وكانت إقامته في باريس لخمس سنوات عرف فيها كيف يترجم في جميع العلوم على اختلاف اصطلاحاتها ، منها جملة رسائل طبعت في بولاق سماها : «قلائد المفخر في غريب عوائد الأوائل والأواخر» فلما عاد إلى مصر عين مترجما في مدرسة طرا ، وترجم في أثناء هذه الفترة جزءا كبيرا من جغرافية مطبرون ، ثم أسس مدرسة الألسن ، وأهم لغة كانت تدرس فيها هى اللغة الفرنسية ، واتسع نشاطه في الترجمة خلال وجوده في هذه المدرسة ، ومن زملائه المعلمين فيها الشيخ أحمد عبدالرحيم الذى

(١) راجع المصدر السابق ص ٢ (٢) أحمد عزت عبد الكريم

أصبح فيما بعد محرراً للوقائع ، وقد تخرج على يدي رفاة بك كثير من نوابغ التلاميذ الذين ولوا شئون التدريس في المدارس المصرية ، وكان نشاط المزجم مضرب الأمثال ، فهو يدرس لهم في مدرسة الألسن اللغة وفنون الإدارة والشرائع الإسلامية والقوانين الأجنبية وفنون الأدب العالية حتى أصبحوا في الإنشاءات نظماً وشرأ أطروفة مصرهم وتحفة عصرهم ، وللطباطوى شعر في مجموعه لا بأس به (١) والذي يعنينا من أمر الشيخ الطباطوى أن مقاليد الوقائع المصرية ألقيت إليه رسمياً في سنة ١٢٥٧ هـ وقد يكون اتصاله بها قليل ذلك كما يقول السيد صالح مجدى بك ، ولكنه اتصال ضيق

(١) الخطط التوفيقية لعلى مبارك باشا ج ١٣ ص ٥٣ — ٥٥ ومن أروع ما قاله في غربته يتذكر أسرته :

أبكى بعضي مهجتي لفرافهم وأود ألا تشعر العينان
وقال مادحا إبراهيم في حرب سورية وذا كرا نجاح الأمير وتوفيق والده به :
في كفه سيفان سيف عناية والشهم إبراهيم سيف ثاني
وله في الغزل شعر رقيق منه :
تبدي الغرام وأهل العشق تنكتمه أو تدعيه سدى من ذا يسلمه
ما هكذا الحب يا من ليس يفهمه خل الغرام لصب دمه دمه

جداً إن صح تقرير هذه الواقعة ، وقد استطاع أن يفرض وجوده
وشخصيته في تحرير الجريدة بالرغم من تعيين الحكومة لأرتين بك
مشرفاً على أخبارها الداخلية فيما بعد (١) بحيث تمكن من إهماله
والانتصار عليه ومضى في طريقه قدماً ، فبدأ جهده في أول الأمر
بتنظيم الجريدة وتغيير اسمها ووضع لذلك نموذجاً ، ويذبح أن نذكر
أن الوقائع في عهدها الجديد بدأت تتمصر في لغتها أى أن اللغة العربية
أخذت مكان الصدارة « حيث أن حضرة الشيخ رفاعى سيمضع
أصول الجريدة بحسب اللغة العربية » ثم تحال أعمال إفراغ الترجمة
التركية في قالب حسن دون الأخلال بالأصل العربى ، ثم أضافت
وثيقة التنظيم الجديد ملاحظة تعتبر من أهم ما دخل على الوقائع وهى
تسليف ناظر مطبعة بولاق بترجمتها إلى اللغة التركية وكان فيما مضى
مشرفاً على المطبعة والوقائع معاً ، وفى ذلك لون من التخصص
تفرغت له الجريدة الرسمية . وليست اللغة العربية أو استقلال
الجريدة هما اللذان كسبا فى هذا التطور وحدهما بل ان المسائل
المصرية كانت لها الدالة فيها . « أما الحوادث الخارجية وإن كانت
ستنشر فى الجريدة إلا أن الأخبار المصرية ستكون المادة الأساسية »

(١) عابدين وثيقة ٢ فى ٣ جمادى الاولى ١٢٦٠ دفتر ٢٠٩٩ مدارس

وكذلك قررت الحكومة إضافة بند للحوادث الخارجية في الجريدة والحوادث الجديدة التي لم يتقدم عهدها حتى لا تسقط قيمتها مع تحفظ المسؤولين في نشر « المادة غير المناسبة » كما كتفت السلطات العليا الدواوين المهمة بموافاة إدارة المدارس بالأخبار واحتاطت الوقائع في ذلك تنظيماً لأموورها بأنه إذا لم ترد هذه الحوادث في الوقت المناسب يكلف على لبيب افندى معاون ديوان المدارس المترجم العربي للذهاب الى الدواوين لإحضار الأخبار » وهذا نظام جديد مماثل كل الماثلة لما تتبعه صحفنا المعاصرة ، فالحياة الصحفية الصحيحة لا تستقيم بغير انتظام أخبارها ، لذلك أعدت الصحافة في كل مكان عمالها لموافاتها بالحوادث والأخبار فالوقائع تسبق الصحف في مصر جميعا في هذا النظام الإخباري الحديث ، ويعتبر من أهم الحوادث في تاريخها تعيين مخبر يواليها بالأخبار كلها دعت الحاجة إلى ذلك .

وضع الشيخ رفاعة افندى نموذجا للوقائع باسم « مظهر أخبار مصرية » (١) وأقر الشورى هذا الاسم غير أن الباشا لم يحزه وبقيت الوقائع باسمها الأول المعروفة به حتى الآن ، ومضى رفاعة افندى يحرر الأصل العربي ويرتب الجريدة بصفة عامة ، يعاونه في ذلك

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٢٩١ ص ٦٥ في غرة ذى الحجة سنة ١٢٥٧ دفتر رقم ٣١٤ معاونة — جهادية .

المترجمون من رجال مدرسة الألسن ، ومن بينهم على لبيب افندى الذى استغنى عن خدماته بعد قليل حيث ثبت أن للصحيفة « مترجماً آخر يقوم بهذه المهمة من القديم ويتولى حسين افندى ناظر الوقائع بعد ذلك تصحيح الترجمة ، ومن ثم ترسل إلى الطبع » ، ومن أهم ملاحظاته منذ تعيين الطهطاوى أن ناظر الوقائع أصبح فى المرتبة الثانية بالنسبة لمحررها . وقد بذل رفاة جهده فى رعاية الصحيفة وأضاف فيها وحورها تحويرا يليق بفهمه ، ويتصل بإدارته ، واستعان فى ذلك بفئة من المحررين ، أهمهم احمد فارس الشدياق والسيد شهاب الدين تلميذ العطار (١) فأما فارس الشدياق فكان لبنانيا ولد سنة ١٨٠٤ وتعلم القراءة ومبادئ النحو واللغة فى بلاده ، وقرأ كثيرا فى مكتبة والده ، وكان خطه جميلا يرتفق به فى نسخ الكتب ، وقد اضطلع فى بلده لمذهبه الدينى فأعانه الأمر بكان فى السفر إلى مصر حيث كان موضع عطفهم فى محنته لدفاعه عن مذهبهم وتحمله الضرر من أجل هذا الدفاع . وفى مصر تعلم على فضلاء الأساتذة واستكمل دراسته اللغوية وتمكن من الصرف والمنطق ، وبدأ يقول الشعر ثم عمل فى الوقائع المصرية فى القسم العربى ، ولم

يقوم بمصر طويلا بل ساح في أوربا ، ودون سياحته في كتاب من جزأين أحدهما يقال له « الواسطة في معرفة أحوال مالطة » والجزء الثاني سماه « كشف المخبا عن فنون أوربا » وهما على ما تضمننا من شعر ركيك وعبارات نثرية لا تخلو من ضعف ، يمتازان بأنهما صورا صخرة مالطة والفرنسيين والانجليز تصويرا بديعا من حيث تاريخهم وحياتهم الاجتماعية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر دون إغراق في القدرح أو إفراط في الثناء ، وفي ذلك يقول « وليكن معلوما عند القارئ والسامع والداري أني في كل ما وصفت به الانجليز والفرنسيين وغيرهم من أهل أوربا لم يمل بي هوى ولا غرض بغضا أو حبا ، وإنما رويت عنهم ما رويت وحكيت ما حكيت بحسب ما ظهر لي أنه الصواب ، فلا ينبغي أن يحمل قولي على ضعف أو إغضب ، وأعوذ بالله من أن أبخس الناس أشياءهم » (١). وكان للشدياق جولات أخرى في تونس حيث حرر فيها جريدتها الرسمية المسماة « الرائد التونسي » . وفي سنة ١٢٧٧ هجرية (١٨٦٠ ميلادية) أنشأ جريدة (الجوائب) في الآستانة ، وكانت هذه الجريدة أعظم صحف الشرق جميعا ، ولها أثر كبير في تفكير الجماهير ، ومن هنا بدأ

(١) الواسطة وكشف المخبا لاحمد فارس الشدياق ص ٥

نجم الشدياق يبرز ويحتل مكانه في الزعامة من كتاب الشرق، وعرفه الأوروبيون واعتبروه رجلا ذا خطر، وقد كان سلطان تركيا يوليه عطفه وتقديره فقرر منحه خمسمائة ليرة عثمانية في كل عام، كما أن اسماعيل باشا خديو مصر فطن إليه وعرف قدره فمنحه منحا كثيرة ليقوم بالدعاية له في صحيفته ولدى الجهات الرسمية في القسطنطينية وبين أبناء الشرق، وكان المترجم أمينا على وفائه لإسماعيل فعطلت جريدته ستة شهور لأنه رفض أن ينشر مقالا ضد الخديو سنة ١٨٧٩ بل أنه كان أكثر نبلا في موقفه فرد على المقالة التي طوّل بنشرها ينصر اسماعيل في مقالة سماها «سفاهة الحقيقة» وولّا أنه تقاضى ألف ليرة وأذاع منشور البسبب العالي ضد عرابي لبقى في الشرق أعظم وأظهر كاتب حتى موته (١) وقد عاد الشدياق إلى مصر عقب الثورة العرابية سنة ١٨٨٦ بيد أنه بقي فيها فترة قصيرة رحل بعدها إلى الآستانة حيث مات هناك. وللمترجم مواهب غير منسكورة، فهو ذو أسلوب سهل مترادف الألفاظ غني بالجناس ألف به تسعة مؤلفات في شتى نواحي التأليف غير مقالاته التي نشرها هنا وهنا (٢) نعود إلى الوقائع وما جدد عليها في عام ١٢٥٨ هجرية (١٨٤٢ ميلادية)

(١) فيليب دي طرازي ص ٦١ و ٦٣

(٢) مشاهير الشرق ج ٢ من ص ٧٤ الى ص ٧٩

منذ أنيط بأدهم بك مدير المدارس « تفريق المواد التي تستحق النشر
وبحث المواضيع التي ستندرج بالجريدة » وعين الطهطاوى لوضع
« أصول الجريدة بحسب اللغة العربية » فترى الجريدة الرسمية قد
نظمت تنظيما جديدا بحيث أصبحت تصدر كل أسبوع في يوم
الجمعة المبارك ، وقررت أن لها مكانا للبيع هو دار الطباعة العامة
ببولاق وقدر ثمن النمرة الواحدة قرش ، وللإشتراك فيها إثنا عشر
قرشا في الأشهر الثلاثة وأربعة وعشرون قرشا في نصف السنة
وضعها في العام الكامل ، كما أنها أعلنت قراءها بسياستها الجديدة في
التحرير والتبويب « فتشتمل على الأخبار الملكية ، داخلية وخارجية ،
صناعية وتجارية ، علمية وأدبية » (١) وكان لمكانة رفاعة الطهطاوى
أثر كبير في تقدير الصحيفة واعتبارها واحترام لغة البلاد فيها ، فإن
مكان اللغة قد تبدل فأصبحت العربية في الناحية اليمنى تصدر الجريدة
في صفحاتها الأربع وأخذت التركية مكان اليسار ، ومضت تتضمن
الأغراض التي ذكرناها عن وثائق عابدين وأجملتها الجريدة في طرزها
الجديد ، مبوبة تبويبا طيبا يسبق فيه الأهم المهم . على أن التطور
الخطير حقا الذي لوحظ على الجريدة ليس في شكلها وتبويبها ، وإنما

(١) راجع العدد ٦٢٣ من الوقائع المصرية في غرة ربيع آخر سنة ١٢٥٨ هـ

في موضوعاتها التي انتقلت فجأة من توافه الأخبار والحوادث والافتتاحيات الثقيلة المحشوة مديحاً وثناء للوالى بمبرر وبغير مبرر إلى موضوعات رئيسية لها خطرها لا في الشرق وحده ، بل في أوربا في ذلك الوقت ، فقد حملت المقالة الرئيسية في العدد ٦٢٣ جديداً لم يعرفه قارئ الوقائع من قبل تحت عنوان « تمهيد » .

كانت هذه المقالة حديثاً عن السياسة والسياسيين ونظم الحكم من ديمقراطية واستبدادية ، والرد على مايزعم الأجانب من استبداد حكام الشرق ، وقد بدأ رفاعة رافع مقالته عن حديث الناس في مختلف العصور . فذكر الوليد المشهور بالصناعات والمصانع وأن صدى ثرائه ونشاطه الصناعي كان يجري على شفاه الناس الذين أخذوا يتساءلون عن « الدنيا والمصانع والصناعات وشق الأنهار وغرس الأشجار » ثم انتقل الكاتب الى ابن عبد المالك ، وكان صاحب طعام ونكاح « فكان الناس يتساءلون ويتحدثون بالأطعمة اللذيذة والثياب الرفيعة ، ويتغالون في المناكح والسراري » ، ولما ولى عمر ابن عبد العزيز « كان الناس يتساءلون : كم تحفظ من القرآن ؟ ومتى تحتم ؟ وكم وردك كل ليلة ؟ وكم تصوم من الشهر ؟ » ذكر الكاتب هذا كمقدمة للموضوع ، وهذا تحليل للعقلية الشرقية أمتع الأثر فيه فلننظر كيف أن هذه العقلية بعينها أخذت عن الغرب وتأثرت به .

فقد استطرد المحرر متحدثا عن تساؤل الناس في زمنه عن أحوال الدول ، داخلية وخارجية من جهة ادارتها وسياستها وما فيها من التولية والعزل ، وما إلى ذلك « وهذا ما يسمى بالبوليتيقة ، والمتكلم في شأن ذلك يقال له بولوتيقي ، فما كان بين الدول والملل يقال له بولوتيقة خارجية ، وما كان في دولة واحدة مما يتعلق بانتظامها وتديرها يقال له بولوتيقة داخلية والغالب أن الغازات والوقائع هي التي تتكلم عن كل من البولوتيقة الداخلية والخارجية » ، وهكذا يستمر المقال يدفع الناس الى قراءة الصحف ، أو بمعنى أوضح قراءة الوقائع ، وذلك بالإشارة إلى اهتمام الأوربيين بالاطلاع على صحفهم لتعرف أحوال الداخل والخارج ، ثم ينتقل الحديث إلى أنواع الحكم فيراها « منقسمة الى أربع أقسام : ديمقراطية وأرستقراطية ومونرخية ومختلطة أى مركبة » ثم يمضى المحرر مدافعا الأجانب في اتهامهم ملوك الشرق وأمرائه بالاستبداد « ظن من لا معرفة له أن ما يفعله حكام الإسلام لا وجه له في الشرع ، وقل أن يقدم ملك إسلامي على ما يخالف صراحة كتاب الله وسنة رسوله » .

ويعتبر هذا المقال أول موضوع من نوعه في تاريخ الوقائع المصرية إذ أن فيه جديدا في المعنى لم يكن معروفا من قبل ولم يكن

يعرفه محرر الوقائع في عهدها الأول ، ولا يلاحظ على الكاتب في أسلوبه إلا بعض ملاحظات طفيفة ، فأسلوبه هنا أكثر وضوحا من أساليب الجريدة الأولى ، وإن لم توات الكاتب بعض الألفاظ ، فقال بولونية دون سياسة ، كما أن في هذا المقال معنى واضحا وهو حديثه عن أهمية الصحف في فهم الحياة الداخلية والخارجية للأمم ودفعه القارئ إلى تقدير هذه الحقيقة التي غفلت عنه ، أما دفاعه عن الحكومات الشرقية ونظمها فإن لم يكن عن عقيدة ثابتة في نفسه فهي تتفق مع طبيعة الأشياء وتتفق مع الشريعة التي يؤمن بها القارئ ، والتي تدعو إلى طاعة أولى الأمر ، كما أنها تجرى مع إلهام الحكومة له بأن يكون قلبه دائما في الدفاع عنها وضرب المثل بها وإيضاح أن حاكم الشرق المسلم يستمد حكمه من إرادة الله وشريعته وهي خير ضمان للعدل واستقامة الأمور في البلاد الإسلامية ومنها مصر ، وأكبر الظن أن المناسبة التي أوجت بهذا المقال هي الأزمة المصرية التي حدثت في سنة ١٨٤٠ ، وهي رد على اتهامات أوروبا للشرق وحكامه .

وقد برت الوقائع بوعدها فحددت في صفحاتها سطورا للنشر ما له علاقة بالأدب على أنها لم تنشر جديدا على ما قال القدماء بل أعادت

إذاعة ماقالوه في الماضي ، وذكرت في العدد ٦٣٢ شيئاً مأثوراً عن ابن خلدون في صناعة الأدب بعنوان « من ابن خلدون الحضرمي في الكلام عن العلوم وأصنافها واستدلالة على أن اللغة ملكة صناعية » وجاء في العدد التالي من الوقائع قصيدة شعرية وهي أول ما قيل من شعر في الوقائع ، وصاحب هذه القصيدة كما ذكرت الجريدة هو الأديب الأريب الشيخ محمد شهاب الدين باش مصحح دار الطباعة ، وقد قالها بمناسبة تولية العلامة الشيخ محمد الحبيش منصب مفتي السادة المالكية ، وليس في هذه القصيدة جمال فني ولا أسلوب رفيع بل هي شعر ركيك الألفاظ ، ضعيف الوزن ، مضطرب القافية ، ولم نقرأ نعيًا في الوقائع إلا ما سبق أن ذكرناه في إذاعة وفاة بنت « أفندينا ولي النعم » باذا عثرنا الآن في الجريدة أثناء تطورها على نعي فرد من أفراد الشعب فيكون هذا حدثاً جديداً فيها ، على أن ذكرها لوفاة الشيخ عبد الله الصعیدی شيخ السادة المالكية والصعايدة (١) يمتاز بأن فيه لونا من الرثاء والتمجيد العلبي فبعد أن نعتته أخذت تشرح سيرة الشيخ ومقامه من العلم والأدب ثم ذكرت في ختام نعيه « وله أبيات فائقة ، وأشعار رائقة ، فكمله من نظم مليح فصيح ،

(١) العدد ٦٣٤ من الوقائع المعربة .

في الرثاء والمدح . .

كان العددان ٦٢٣ و ٦٢٤ عددان حافلين حقاً في تاريخ الوقائع المصرية فقد رأيناها في بداية عهد جديد دخلت فيه الصحيفة الرسمية نشطة قوية ، وجدنا موضوعات تقرأ ، ونقرأ يروى عن القسداى وشعرا مهما يكن فيه من سخف فهو أول محاولة لظهور الشعر فيها ، كما رأينا أنها تذكر بعض العلماء وإن جاء ذكرهم في نعيمهم ، كما قرأنا في العدد الرابع والعشرين بعد الستائة أول اعلان ظهر في تاريخ الوقائع وهو « بيان ما في الدلالة من العقارات وغيرها » عن حوانيت وأطيان ومنازل . .

وبعد سنة ١٢٥٨ هـ عادت اللغة العربية إلى اليسار والتركية لعهد ^{الملك} الأول من التتكريم والاعتبار ، وكان هذا إيذاناً بانحلال الجريدة والانصراف عنها فقد أهملت في الصحيفة بعض نواحي النشاط التي شاهدناها فلم نعد نرى أدبا أو شعرا وإنما استغرقتها موضوعات أخرى كتنشر الأخبار الرسمية أو الداخلية كراى الوالى وإيحائه حيث أمر بالآلا يكتب فى الوقائع « شىء يختص بالسياسة بل يجب انحصارها فى أخبار ما يحفر من الترع وما ينشأ من الجسور والقناطر فى أنباء العزل والنصب وكذلك أنباء السفن التى من

الخارج» (١) ونحسب حرمان الوقائع من الموضوعات السياسية يتصل اتصالا مباشرا بنتيجة الأزمة المصرية ١٨٤٠ التي انتهت بتحديد استقلال مصر وحرمانها من مكانها الدولي المعروف لها من قبل، فأصبح من المتعذر على الحكومة المصرية أن تحجز لصحيفتها نشر أخبار أوروبا السياسية والتعليق عليها بما قد يسيء إلى أى دولة من دولها وإن أباحت نشر أخبار تلك الأمم مجردة لارأى لها فيها، ثم قرأنا كثيرا من الترجمة عن الصحف الأوروبية عامه والفرنسية خاصة، ولولا نقلها عن هذه الصحف الفرنسية لكانت قيمتها، إذ أن هذه الصحف غدتها بالطرائف التي كانت تنشر في (جرنال باريس المسمى بالديبا) (٢) فذكرت عن تسليمة المرضى في المشافي العقلية الأوروبية « لما كان نوع الطرب والأشياء المرححة للقلب كالرقص والأغاني وضرب الأوتار من أعظم علاج وأحسن دواء يستشفى به أصحاب الأمراض المخلة بالدماغ، وقد تفتن لهذا الأمر أكثر الحكماء الحاذقين اخذت مدينة بيج والحالة هذه في إجراء التجارب

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٢ دفتر رقم ٢٠٩٩ ص ١٤١ مدارس

تركى في ٣ جمادى الاولى سنة ١٢٦٠ هـ .

(٢) يقصد الحريدة المسماة Journal des Débats

بالاستباليات التي فيها ، (١) ثم عنيت في نقلها عن الصحافة الغربية
بأخبار بلدان أوربا الهامة فأذاعت ، أنه سيفتتح مجلس بارلامنتو
الانكليز في أواخر حزيران هذا وتنتخب أعضاء الجديدة على
مقتضى الأصول المرعية كما وجد مسطوراً بالكازنات » (٢) .

لم يكن الضعف الذي اعتور الجريدة اقنصارها على الأخبار
الداخلية والترجمة عن الصحف الغربية دون المقالات والأخبار
الأخرى فحسب ، بل ان توزيعها اختصر اختصاراً مخلاً ، وأصبح
قراؤها كما أمر عباس الاول أولئك الحائزين على رتبة فريق ورتبة
ميرميران ورتبة ميرلوا ورتبة ميرالاي فقط » (٣) وبذلك حرمت
مجموعة كبيرة من قرائها كالعلماء والتلاميذ وأعيان المصريين في
مختلف المديریات ، ومصدر ذلك كله أنه ثبت لدى والي عباس أن
الجريدة ترسل « لجماعة أمية وسفلة مثل حسن أغا وكميل الخراج
وفيض الله أغا الطاهي وموسى اليهودى الآلاتي (المهرج) » ثم يقول
في كتابه إلى مجلس الأحكام « فلما رأيت ذلك خجلت من نفسي
ورأيت أن إرسال الجريدة إلى أمثال فيض الله أغا وحسن أغا من

(١) الوقائع المصرية العدد ٦٠ سنة ١٢٦٣

(٢) الوقائع المصرية العدد ٧٢ سنة ١٢٦٣

(٣) عابدين وثيقة ٤٩٧ دفتر ٤٨٤ معية تركي ٢٣ صفر ١٢٦٩ ادارة

الأمية والجهلة الذين لا يعرفون معنى الجريدة لاسيما موسى اليهودى
الآلاتى فقد عدت إرسال الجريدة لهم ذلا زائدا ، (١) .

وقد ظهرت الوقائع فى أواخر عهد محمد على وخلال حكم إبراهيم
وعباس وسعيد فى أعداد كثيرة فى صورتين ، صورة تركية خالصة
وصورة عربية خالصة ، وأصبحت صفحاتها مقسمة ثلاثة أقسام على
أعمدة ثلاثة ابتداء من العدد السبعين سنة ١٢٦٣ هجرية الموافق
(١٨٤٦) ومضت متصلة عنايتها بالأخبار الخارجية ، وتعددت
نواحي هذه العناية ، فلم يكن يخلو عدد من ذكر أخبار عن روسيا
وفرنسا وانكلترا وروما واسبانيا والبرتوكيز والممالك المجتمعة
بأمريكا وجمهورية المكسيقا ، كما التفتت إلى « الحوادث التجارية »
وهى نشر اسعار الغلال وألوان التجارة ، بيد أن أهم ما يلاحظ فيها
أنها خلت من رواية الأدب أو طرق موضوع على أو بحث اجتماعى
أو سياسى . وقد ولى شئون الوقائع فى عهد سعيد على جودت افندى
يعاونه بضعة موظفين من مطبعة بولاق ، وهم حسين افندى حسنى
ويتقاضى مرتبا شهريا قدره سبعة وخمسون قرشا ووظيفته « مساعد

(١) طابدين وثيقة ٦٠ دفتر ٤٨٤ معية تركى فى غرة ذى الحجة ١٢٦٨

من المعية الى مجلس الاحكام

تصحيح تركي ومراجع وقائع» وكذلك عمر عطشان وراتبه مائتان وستون قرشا ووظيفته «مطبع أوراق دمنغة وتذاكر سكة ووقائع» وله مساعد في عمله هو محمد الجمال ويتقاضى مائتي قرش في كل شهر (١) وتولى تحرير الصورة العربية في هذه الفترة الشيخ ابراهيم ابن عبد الغفار الدسوقي وكان من خيرة تلامذة الأزهر ، ونبغ في الدراسات العربية البحتة ، وأمضى مدة طويلة مدرسا للغة العربية في مدرسة الهندسة العليا ثم عين بعد إشرافه على تحرير الوقائع مصححا أول لمطبعة بولاق ، وقد حاول أن يكون له تأثير في تهذيب اللغة العربية ، وكانت سياسته في تسيير دفعة التحرير أن يصبغ أخبارها بالصبغة الدينية (٢) .

(١) محفوظات عابدين محفظة رقم ٢٧ معية تركي في ٢١ شبان سنة ١٢٧٧ هـ
رقم ٣٦ من احمد خورشيد ناظر ديوان المالية الى المعية السفية .
(٢) كمال الدين جلال ص ٦٠

الوقائع المصرية في عصر الخديو اسماعيل

تولى اسماعيل حكم مصر في مستهل عام ١٨٦٣ ، وبقي منصرفا عن جريدة الحكومة الرسمية إلى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٥ حيث بدأ يعنى بها ويضع لها القواعد النظم ، وقد يبدو هذا غريبا جدا من الحاكم المصرى الذى تجددت الحياة المصرية فى عهده ، والتفت إلى أهون مسائلها ورفعها ويضيف إليها ، غير أن هذه الفترة التى أشاح الوالى فيها عن جريدته الرسمية مصدرها خطأ ارتكبه سلفه فى آخر سنى حكمه فقد كانت مطبعة بولاق تقوم بواجبها منذ أنشأها محمد على ، ومضت تؤدى رسالتها فى هدوء متخطية كثيرا من الصعاب ، بيد أنها فى عهد سعيد لقيت عناء شديدا أثر على نشاطها واضطرت إلى التعطيل سنة على وجه التقريب ، فاحتجب جهدها من يولييه سنة ١٨٦١ إلى ١٩ أغسطس سنة ١٨٦٢ ثم عادت إلى الحياة فى فتور ، إذ أمر الوالى أن تعطل بعد أن تقوم بطبع ما كانت الحكومة فى حاجة إليه من الكتب والدفاتر ، ويظهر أن هذا التصميم كان معروفا من الوالى

فقد كانت المطبعة عنده شيئاً تافهاً حتى أنه وهبها هدية إلى أحد موظفيه وقال في أمره إلى المالية عن هذه المنحة « قد سمحت إرادتنا بإعطاء مطبعة بولاق إنعاماً إلى عبد الرحمن رشدى بك مدير الوابورات الميرية في البحر الأحمر بما فيها من الآلات مثل ملازم طبع الحروف وملازم طبع الحجر والحروف الرصاص والأمهات والأبهاث وغيره ، ثم كلف رشدى بك بطبع ما تطلبه المصالح الأميرية ، أما الورق والخبر الموجودان في المطبعة فقد احتفظ بهما المهدي إليه كعهدة عليه إلى أن « يتسدد أثمان الورق والخبر شيئاً فشيئاً » ثم أمر الوالى بتحرير الحجة « التى تلزم بامتلاكه العقار - أى المطبعة - ليكون ذلك سبباً لاتساع معاشه كما اقتضته إرادتنا » (١) .

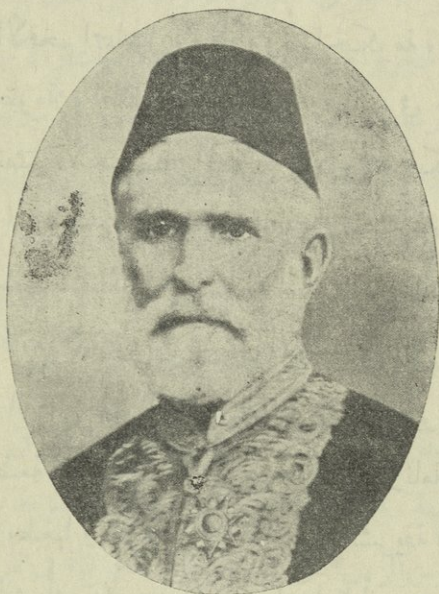
فلولا عبد الرحمن رشدى بك ورغبة الوالى فى اتساع رزقه لأقفلت المطبعة ، وكذلك الحال مع الوقائع المصرية ، فقد تعطلت بدورها فترة من الزمن ، هى فترة الركود الملحوظة فى تاريخها ، وليس معنى هذا أن المطبعة التى أهديت إلى عبد الرحمن رشدى منعت ظهور الجريدة الرسمية من سنة ١٨٦٢ إلى ١٨٦٥ ، حقا إن الوقائع « سطت

(١) أمر عال صادر من سعيد باشا إلى نظارة المالية فى ١٣ ربيع الثانى سنة ١٢٧٩ دفتراواامر العلية الصادرة للمالية - محفوظات القلعة .

عليها أيدي الليالي ومزقت صحفها كل ممزق في الزمن الخالي فبقيت نحو
سنتين معتقلة اللسان تنتظر فرجاً باعتدال الزمان « كما يقول خيرى
بك (مكتوبجى) الحضرة الخديوية ، وهو فى ذلك يحدثنا عن السنتين
الآخرتين فى عهد سعيد باشا فإذا « أطلع المولى الجليل شمس عدل
الخديوى الأفخم اسماعيل ، وعاد رونق الحكومة ، وصارت درر
الأمر منظومة ، أطلقت من العقال ، وجالت فى ميدان المقال ،
وشرعت تنشر الأخبار المصرية والأجنبية لىكن فى هيئة غير
رسمية » (١) ويقصد الكاتب من قوله فى « هيئة غير رسمية » عبد
الرحمن رشدى بك الذى هبأ الأسباب لعود النشاط الصحفى فى
جريدة الوقائع كما وفق من قبل إلى الإبقاء على إدارة المطبعة . وقد
كتب عبد الرحمن بك إلى المعية السنية فى ٩ فبراير ١٨٦٣ « لقد
ازدانت المطبعة بطبع العدد الأول من جريدة روزنامة وقائع مصرية
الى أذن لما بطبعها ونشرها من لدن الحضرة الشريفة الخديوية ، ولنا
الأمل الوطيد بأن تنشر من الآن فصاعداً كل أسبوع من غير إخلال
ومن المعلوم أن الأخبار الخارجية (الأجنبية) التى ستنتشر إنما

(١) مقالة أحمد خيرى بك فى الوقائع فى العدد الصادر فى ٢٥ نوفمبر

تؤخذ من الجرائد لأول وهلة فلا يقع تأخير بهذا الخصوص ولكن
القسم الهام للجريدة بحسب موقفها هو الحوادث الداخلية والوقوعات
الرسمية الجديرة بالنشر، أى ما يحصل من ترتيبات وتنسيقات وتوجيه



رشدى بك صاحب مطبعة بولاق ومحرر الوقائع

رتب ونياشين وتوظيف مأمورين وخلاصة أحكام المجالس ، فإن
هذه الأشياء إذا لم ترد لقلم التحرير فى يومها ولم ينظر فيما تقتضيه بأن
نشرت بعد ما تسكون علمت من الخارج فإنه لا ينظر إليها (الشعب)

بنظر الاهتمام كما لا يخفى ، وإذا لم ترسل أصلا فإن نشر الجريدة
وهي خالية من الأخبار الرسمية والحوادث الداخلية سيكون أمرا
موجبا للتعجب والاستغراب عند العامة كما هو الواضح ، فورود ما
يلزم درجه في الجريدة من الوقوعات والمواد الرسمية والاعلانات
وغيرها يوميا على وجه سهل لا تراخي فيه يكون أمرا مؤديا للانتظام
باتباعه . فإذا حسن لدى رأيكم العالى أن كل مأمور فى ديوان أو
مجلس أو مأمورية عندما يذهب لمحل عمله ويقيد فى دفتر الوقوعات
الرسمية اللائقة بأن تنشر فى الجريدة ، يكتب صورة من ذلك فى ورقة
مخصوصة بشكل جريدة أو خلاصة وقبل أن يبرح عمله فى المساء
يعرضه على رئيس قلبه لتصحيحه ثم يضعه فى البوسطة ويرسل باسم
الداعى معنونا بعنوان محل عمله ، ففى هذه الصورة تكون الجريدة
نالت بغيتها وتكون الرغبة العالية وجدت محلها » (١) .

حقا إن هذا برنامج مفصل لجريدة الوقائع التى « أذن بطبعها
ونشرها من لدن الحضرة الشريفة الخديوية » وظاهر من هذا
الكتاب السابق أن الخديو اسماعيل صاحب الفكرة فى نشرها كانتها

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٤٤٤ فى ١٩ شعبان سنة ١٢٧٩ محطة
رقم ٢٩ معية تركى من عبد الرحمن رشدى بك إلى حضرة صاحب السعادة

جريدة شبه رسمية للحكومة ، وفي ذلك يقول رشدى بك وهو يفصل
الأسباب التى تروج الجريدة « تكون الرغبة العالية وجدت محلها ،
وما أشبه موقف رشدى بك فى الوقائع بموقفه فى المطبعة ، كانت
المطبعة هدية له فى عهد سعيد مقابل بضعة شروط أهمها تسديد ثمن
الورق والخبر ، وكذلك كان الحال مع الوقائع أو روزنامة وقائع
مصرية كما سماها هو . وقد أعد عبد الرحمن رشدى بك الأسباب
لإصدار الجريدة « لحسابه » كما جاء فى منشور الحكومة لجميع جهاتها
وفروعها التى كتب لها المعية بعد موافقة « الأعتاب العالية العلية »
على ذلك (١) وأصبحت الوقائع المصرية أو روزنامة وقائع مصرية
كما سماها صاحبها جريدة شبه رسمية ، بدى نشرها فى النصف الثانى
من شهر شعبان سنة ١٢٧٩ هـ (فبراير سنة ١٨٦٣) وبقيت تصدر
فى انتظام حتى ٣ رجب سنة ١٢٨٢ (٢٢ نوفمبر ١٨٦٥) إذ التفتت
إليها الحكومة بعد جهد بذله أحمد خيرى بك كاتب الخديو الخاص ،
وهو يحدثنا عن تفكيره فيها وموقفه من تنظيمها قائلا « إلى أن
راجعت فى ذلك حضرة شريف باشا ناظر الداخلية والخارجية وقلت
إن الوقائع وإن لم تكن رسمية لكنها منسوبة إلى الديار

(١) عابدين وثيقة ١٠ دفتر ٥٣٠ معية تركى فى ٢٦ شعبان ١٢٧٩

المصرية « (١) وليس حديث خيرى بك صحيحا كله ، فالخديو اسماعيل هو أول من فكر فى إصدار الوقائع على نفقة الحكومة واستعادتها مكانها الأول فى الحياة المصرية فقد كتب اسماعيل إلى ناظر المالية « إن من المسلم به أن للجرائد منافع ومحسنات عند الأهالى ولدى الحكومة ولذلك فإننى أرغب فى إدخال جريدة الوقائع المصرية فى عداد الجرائد المعتمدة ، فكشفت برغبتي هذه صاحب السعادة ناظر الداخلية والخارجية شريف باشا وسعادة كاتبنا الخاص خيرى بك ، وأمرتهم بإجراء ما يلزم لتحقيق هذه الغاية ، وبجمل القول هنا أن اسماعيل كلف وزيره وكاتبه الخاص بتنظيم الجريدة من جديد . وهذا أمر طبعى من الخديو اسماعيل ، إذ مهما يكن قضاء المؤرخين فى عهده فإنهم لا يستطيعون أن ينكروا أنه لفت ببلاده لفتة سريعة نقلتهم من جيل إلى جيل ، فحرى به وقد تجدد كل شئ فى عصره واثارت الحياة المصرية على نفسها أن تمس هذه الثورة جريدته الرسمية وأن ينالها حظ من التقدم والارتقاء ، وإن كان حظها من نشاطه ورعايته جاء متأخرا بعض الشئ .

(١) الوقائع المصرية فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٥ - مقدمة خيرى بك

وفي ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٦٥ صدر أمر بترتيب قلم الوقائع المصرية،
بحيث أصبح لهذا القلم مدير يتقاضى ثلاثة آلاف قرش في الشهر،
ومحرر عربي راتبه الشهري ألف وخمسمائة قرش، غير ما هنالك من



الحديو اسماعيل مجدد الوقائع المصرية

محررين للغتين العربية والتركية، ومترجمين وكتبة ومبعضين وهوزعين
وسعاة، وقد بلغت مرتبات هؤلاء جميعا ومن بينهم مدير القلم والمحرر
الأول للغة العربية تسعة آلاف ثمانمائة وخمسون قرشا في كل شهر (١)

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٦٤ دفتر رقم ١١٨١ أوامر المالية في
٣ رجب سنة ١٢٨٢ من الحديو اسماعيل إلى ناظر المالية .

وهكذا انتظم قلم الوقائع على الوجه الذى لخصناه فى السطور السابقة واحتوت وثيقة التنظيم « على جعل قلم جريدة الوقائع مستقلا على حدته » كما أن راتب المحرر الأول وهو الشيخ احمد عبد الرحيم كان زيادة عما « هو مقيد باسمه فى الرزناجة بصورة استثنائية خاصة بالمومى إليه » وبقيت المسائل المادية الخاصة بالصحيفة من ورق وأدوات ومصروفات الطبع والنشر تابعة لدبوان المدارس .

أصبح احمد خيرى بك مشرفا على الوقائع فى صورتها العربية وتركية ومضى الشيخ احمد عبد الرحيم محرر القسم العربى منها ، وأكبر الظن أن المحرر الثانى الذى لم تذكر لنا اسمه وثيقة التنظيم الجديد قد ترك أسرا احتباره للمحرر الأول ، وقد كان هذا الحاق ممنوحا لسكار المحررين كما سنرى فيما بعد . فوقع اختيار المحرر الأول الشيخ احمد عبد الرحيم على شقيقه الشيخ محمد عبد الرحيم الذى عين محرراً ثانيا بالإضافة الى وظيفته كمدرس فى الأزهر (١) ثم عادت السياسة العليا للوقائع المصرية فعرضت على الخديو فى سنة ١٢٨٣ هـ (١٨٦٦ م) شدة الحاجة إلى محررين آخرين نظرا لاتساع أعمال التحرير فى القسم العربى ، وبينت حاجتها الملحة إلى مبيض تركى وساع

(١) الرافعى — عصر اسماعيل جزء أول صحيفة ٢٧٩

يضاف الى الساعين السابقين ، فصدر أمر اسماعيل في ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٢٨٣ (أول اكتوبر سنة ١٨٦٦) وهو « يقضى بتعيين الشيخ مصطفى سلامة القدير بأدبيات اللغة العربية محررا في الوقائع براتب ألف قرش في الشهر على ألا يمس راتبه المقيد بالروزنامة » كما أن الأمر تضمن منح هذا الشيخ حق اختيار مساعد له براتب شهرى قدره خمسمائة قرش ، ثم ووفق على تعيين مبيض تركى بمهامية في الشهر قدرها خمسمائة قرش ، كما أضيف إلى الساعين السابقين ساع جديد (١) وعين في وظيفة المبيض التركى « عبد العزيز بك الموظف بوظيفة مساعد كاتب قلم العرائض بالمالية » (٢) .

وقد اتسعت أعمال الوقائع اتساعا لم تعهده من قبل ، وكان هذا القلم في ذلك الوقت يتبع ديوان المدارس في بعض جهده حتى يخيل إلينا أنه كان جزءا داخلا فيه ، فلما أقيمت سنة ١٢٨٥ هـ (١٨٦٨ م) تبين للمسؤولين أن التحرير والتوزيع يقتضيان لونا من الاستقلال حتى يتفرغ الموظفون والمحررون للعمل وأدائه على وجه مستقل سريع ، وصدر فعلا قرار من المجلس المخصوص في ٩ جمادى الأولى

(١) عابدين وثيقة ٤ في ٢٠ جمادى الأولى ١٢٨٣ دفتر ٥٥٧ معية

تركى صحيفة ٢

(٢) عابدين وثيقة ٩١ محفظة ٣٩ معية تركى في ٢٧ جمادى الأولى ١٢٨٣

سنة ١٢٨٥ (٢٨ أغسطس سنة ١٨٦٨) باعتبار قلم الوقائع إدارة مستقلة لها شخصيتها في أعمال الحكومة ، واستدعى ذلك زيادة في عدد الموظفين الإداريين ، فجاء في قرار المجلس المذكور الترتيب الإداري الجديد ، على أن من أطرف ما حملته هذه الوثيقة عناية الحكومة بأمور المحررين وأمزجتهم وتهمة ظروف العمل في جو يتفق وهذه الأمزجة كالبن والفحم لزوم القهوة التي يعتبرها كثير من أصحاب التفكير ضرورة من ضرورات حياتهم ومن أجهل الفنى ! ويتضمن القرار ما يأتي « والآن بمناسبة انفصال القلم المذكور - يعنى قلم الوقائع - واستقلاله قائما بذاته ولزوم إنشاء قيودات خصوصية به لقيود تحريره صادرة كانت أو واردة فلم يكن في إمكان الكتاب المرتب تأدية جميع ذلك العمل خصوصا لجسامة توزيع الوقائع الجارى في كل أسبوع دفعيتين وأنه من اللازم ترتيب كاتب علاوة على الموجود بمهنية شهرية مائتين وخمسين قرشا ، وأنه لمناسبة إقامة القلم بجهة الأزبكية مقتضى له واحد فراش أيضا لأجل نظافة الأود المعدة له وحفظ وصيانة مهماته ومفروشات مع ترتيب ما يقتضى إليه من البن والفحم لزوم القهوة والماء العذب لزوم المشروب » (١) .

(١) عابدين من وثيقة رقم ١٠٩ في ٩ جمادى الاولى سنة ١٢٨٥ دفتر

ينبغي أن نذكر في معرض تاريخ الوقائع بعض الحقائق الثابتة وهي أنها بدأت في أول الأمر تستمد حياتها من المطبعة ببولاق حيث كانت جزءاً منها ، ثم نقلت الى إشراف ديوان المدارس ثم أخذت تتخلص شيئاً فشيئاً من تأثير ذلك الديوان حتى منحت في سنة ١٢٨٥ لونا من الاستقلال ، وكانت الى ذلك تتلقى المقالات والأخبار في أول عهدها من موظفي الحكومة سواء من الفرنجة أو الأتراك أو المصريين ، فاذا أقبل اسماعيل ، نظم لها محررين ممتازين في اللغتين التركية والعربية ، وأقام عليها ناظراً خاصاً بها هو راسخ افندى من أصحاب الرتبة الثالثة ، على أن هذا الاستقلال الإداري الذي منحه لها المجلس المخصوص وأقر وجهة نظر المسؤولين فيها (١) لم يمنع رقابة الخديو عليها (٢) أو رقابة وزرائه وكبار رجال دولته في أخبارها ومقالاتها وشكلها وكل ماله اتصال بترتيبها وتبويبها وطبعها (٣) .

صدر العدد الأول من الوقائع المصرية في أيام اسماعيل في ٢٥
نوفمبر سنة ١٨٦٥ في صورة غير معهودة ولا معروفة ، فهي في حجمها

(١) عابدين وثيقة ١١٣ في ١٥ جادى الأولى ١٢٨٥ دفتر ٧٤ ص ١٠٩

(٢) عابدين وثيقة ١٣١ في ١٩ صفر ١٢٨٦ محفظة ٤٥ معية تركي

(٣) عابدين وثيقة ٣٠ في ٢٣ محرم ١٢٩٢ محفظة ٥٢ معية تركي

أطول كثير من عهد البداية ، بلغت في طولها ٦٨ سنتيمترا وحصلت في عرضها على ٣١ و ٣٠ سنتيمترا ، وأصبح شكلها جميلا وورقها ناصع البياض . بينه وبين أعدادها القديمة فروق ملحوظة ، وبان اسمها واضحا كبيرا في رأس صفحاتها الأولى وقل فيها الخطأ المطبعي ، وأكملت حروفها الناقصة التي عاشت بدونها ردحا من الزمن كالهزات وقد ظهر العدد الأول تنصده الافتتاحية تحت عنوان جديد احتل النهر الأول في جميع أعدادها هو « حوادث داخلية » ويعتبر المقال الأول الذي حمله العدد المذكور برئاستها رسم للوقائع تجرى عليه في خطتها الجديدة وهو لأحمد خيرى بك مكتوب بحى الحضرة الخديوية ، قدمت له الوقائع بأن هذه المقالة « بصدد إصلاح حال الوقائع الجارى طبعها في ظل الحضرة الداورية ليطلع أبناء الوطن على حوادث الزمن ، فبادرنا بدرج صورة المقالة العربية في هذا المحل ، لتكونها جملة الفوائد كثيرة الفرائد ، ولأنها تفصح عما تكون صحيفة الوقائع المصرية مشتملة عليه من الآن فصاعدا ، وهى صورتها كما هى . »

بهذا الشناء قدمت الجريدة لصاحب المقال وأخذت على نفسها عهدا من التحسين والابتكار « من الآن فصاعدا ، وتلخص اقتراحات

أحمد خيرى بك أو برناجه الذى رسمه للوقائع ، بأن تكون عنايتها
فائقة فى نشر أخبار معاصرة وقديمة . وانه لذلك قد اتصل بشريف
باشا ناظر الداخلية والخارجية لإصلاح حال الوقائع وأن الوزير
أمر « ببذل المهمة فى إرسال الأخبار المهمة » كما أنه فرض عليها أن
« تنقل الحوادث الخارجية من الجرنالات الأوروبية المعتبرة ومن
التلغرافات الواردة من أوروبا » ثم يقول عن الأخبار الشرقية إنه
« يحسن أن تصدر أخبار أفريقيا من مصر لكونها من قطعاتها ،
وايضا أخبار الحجاز واليمن لأنهما وإن كانتا من آسيا لكنهما
بجاورتان لها ، وكذا أخبار الهند لكون مصر اقصر طرقه الموصلة
الى أوروبا ، فلذلك رتبنا الجرنالات الهندية انكليزية كانت او فارسية
مع الجرنالات الإسلامية والأوروبية المعتبرة لقلم الوقائع المصرية »
ثم يعود صاحب المقال الى الأخبار الداخلية فيذكر انها ستضمن
أعمال الحكومة ونشاط المأمورين ، كما ان نشر هذه الأخبار فى
مجموعها ينبغى ان يعنى المحرر بنشر المهم منها كما ان الكتائب قرر
ضرورة ضبط ميعاد الطبع والتوزيع ثم انه رسم سياسة الجريدة
من الناحية الحكومية فجعل من أوجب واجباتها ان تجعل من دأبها
الرد على جريدة (ايجبت) التى تصدر فى الاسكندرية فيما تذيعه من
افتراءات . وليست جريدة ايجبت وحدها القمينة بالرد عليها بل
ينبغى أن تصدى الوقائع للرد على الصحف الأوروبية كلما دعت

الحاجة الى ذلك ، وطبعى أن تنولى الوقائع مهمة الدفاع عن الحكومة ومناهضة خصومها أمام الجماهير من قراء العربية ، فقد كانت مصر فى ذلك الوقت محرومة من الصحف العربية التى قد يمكن الاعتماد عليها فى مثل هذه الشؤون ، ثم ينتقل الكاتب إلى الخديو وأنبائه فيفرض على الصحيفة الرسمية أن تنشر أخبار مقابلاته للأجانب وتذكر مكافآته ونياشينه التى ينعم بها عليهم وتبين أسباب ذلك من خدمات أدوها للبلاد ليسكونوا عبرة لغيرهم وعظة يجرى على نهجها أمثالهم ، كذلك أوجب على الجريدة العناية بالتنقلات العسكرية للوحدات وحوادث الترسانة وتقاعد الموظفين على المعاش وتطهير الترع وإنشائها وذكر أمور المعارف والموظفين النابهين وتفصيل حوادث السرقة التى تضبط بدقة وبراعة ، ولا تسقط من حسابها الأمور التجارية والمسائل الاقتصادية وبيان المحصولات ومقدار الوارد والصادر كما « يجوز للمحرر أن يذكر ما يستقبحه من العادات القديمة الجارية إن كانت مذمومة شرعا وعقلا وتذكر ما لاح من الأمور النافعة للعامة » .

هذا يحمل للبرنامج الذى نشره احمد خيرى بك وهو برنامج واسع فيه إضافة لما جرت عليه الوقائع وتجديد فى أبوابها ، وقد حققت الصحيفة هذا البرنامج وأضافت إليه موضوعات سياقى

ذكرها فيما بعد ، ونحب أن نذكر في هذا الصدد أن كاتب المقال صاحب وظيفة في ديوان الخديو ، وصفيه في تحرير كل ما يأمر به باللغتين التركية والعربية ، بيد أنه إلى ذلك كان مشرفا على الوقائع وتحريرها وهو صاحب برنامجها الجديد ومنظمها وراعيها . وقد كان نشاط خيرى بك ماحوظا في تحرير الوقائع سواء اتصل هذا النشاط بتحرير الصورة العربية أو الصورة التركية المسماة « روزنامة وقايع مصرية » وقد أشار إلى ذلك صالح افندى مجدى بقلم الترجمة بديوان المدارس في إحدى مقالاته بالوقائع إذ قال « وقد اعتنى هذا الأمير بتربيتها وتنقيحها في اللغتين وتهذيبها ، (١) وقد كانت الصورة التركية مطابقة تمام المطابقة للصورة العربية من حيث الشكل والموضوع معا وقد قام بمساعدة خيرى بك في تحريرها وتنظيمها بعض المسئولين كان من أهمهم راسخ افندى مدير القلم (٢) وزميلان له ، أحدهما حسين حليم افندى والثانى مصطفى رسمى افندى ، وهما موظفان قديمان في قلم الوقائع ، قاما على خدمتها يوم تولى أمورها رشدى

(١) الوقائع المصرية عدد ٤ في ١٤ ديسمبر ١٨٦٥

(٢) الوقائع العدد الاول في ٢٥ نوفمبر ١٨٦٥

بك، وأمر بتعيينهما الخديو اسماعيل في غاية محرم سنة ١٢٨٠ هـ
(١٨ يونيه سنة ١٨٦٣ م) (١).



القسم التركي من الوقائع في عهد اسماعيل

(١) عابدين وثيقة ٩٦ أمر كريم إلى نظارة المالية دفتر ١٩٠٢
محفظة أوامر صفحة ٨٩.

رسالة الوقائع في العصر الجديد

تعود إلى الوقائع وإشراف خيرى بك عليها في صورتها العربية
والتركية وهما صورتان منفصلتان ، فذكر همة الرجل الذى كانت
غايته أن ينقل الجريدة إلى مصاف الجرائد التى يكون لها أثر في
توجيه الرأى العام ، وتمده بكل ما يتوق إليه من حوادث وأخبار ،
ومضت تخرج مرة في كل أسبوع في عامها الأول ثم أخذت تصدر
مرتين ابتداء من العدد الثالث والأربعين وجاء إعلان عن ذلك
بقولها « من الأسبوع الماضى نشرت صحيفتنا مرتين في الأسبوع
وستستمر بالمشيئة على ذلك وإذا ألزم لمهم الأزدباد ، زيدت على
طبق المراد » (١) .

وقد كلفت الوقائع بالسجع في رواية أخبارها وحوادثها ، كما
أنها نشرت في بعض أخبارها حوادث لم تعتمد نشرها فيما مضى
فراحت تصف حادث شاب قضى ضحية عشقه وهيامه قالت « إن
شبابا يهوديا بالقاهرة سنه اثنتان وعشرون سنة أحب يهودية حبما

شديدا ، وأصبح في هواها عميدا ، حتى أنه لشدة حبها ، وشغفه بها ، اشتغل فـكـره بزواجها ، على خلاف مزاجها ، وكتب بذلك إليها ، وألح في أمر الزواج عليها ، فبينما هو يترقب الإجابة وبلوغ المأمول ، إذ كتبت إليه تعلمه أنها لسكونها أكبر منه سنا لا يمكنها القبول ، إلى أن تقول « فاتخذ صورتها معن النظر فيها قابضا بإحدى يديه ، وعمد باليد الأخرى إلى طبنجة مملوءة كانت لديه . فوضعها في فيه ، وأفرغها فيه ، فبأه بسوء بخته ، وخر صريعا لوقته » (١) ونحن نلاحظ في رواية هذا الخبر لفظا رصينا وسجعا مقبولا إلا حد بعيد ، كما أن إذاعة الخبر جاءت في أسلوب أقرب إلى القصة منه إلى تسجيل حادثة تسجيليا ملاما ثقيلًا . وفي هذا العهد أيضا رأينا الوقائع تنشر بعض الشعر (٢) وتنشره بكثرة ظاهرة فكانت بعض أعدادها تحمل قطعيتين معا ، على أن الملحوظ في هذا الشعر أن جله كان مدحا وإطراء « في الحضرة الخديوية الفخيمة » في المناسبات العديدة كعيد مولده أو عيد ارتقائه أريكة الحكم أو في الموالد والأعياد العامة ، وهي عادة جرت عليها منذ أشرفت عليها حكومة الخديو اسماعيل ، وقد كان أظهر شعراء الوقائع في تلك الفترة الشيخ مصطفى سلامة .

ولم تحتفظ في عنايتها بالفنون الأدبية بالشعر وحده بل كان للأدب مجال واسع بيد أنه أدب حديث لا صورة لما قاله القدماء من نثر أو حكم وعظات ، وبدأت عنايتها به في العدد الواحد والعشرين معلنة قبل ذلك بأنها ستذيع « بعض الكتب اللطيفة ، تكميلاً لفائدة مشترى هذه الصحيفة » (١) ونشرت فعلاً كتاباً أدبياً من إبراهيم بك مرزوق إلى أحمد بك خيرى جاء فيه محبياً ومسلماً « أهدي مع نسيم الصبا ، الحاملة لعبير الربا ، ووفور النسيم ، المتحملة بالتمكريم والتعظيم ، ورسائل الأصائل ، المتضرعة بنشر الخنائل ما يزرى بنور الرياض ، وتغازل المقل المراض » ثم يصور الكتاب بعد هذه المقدمة الطريفة في التحية والسلام - في إيجاز شديد بالقياس إلى المقدمة - ما لقيه الكاتب في السودان فيقول « قد اقتعدنا غوارب الاقتاد ، وجنبنا الصخور والأوتاد ، إلى أن وصلنا بالقدر المحتوم إلى بندر الخرطوم » ثم يصف المدينة « القرية الظالم أهلها ، المستحيل مثلها ، بسبب هوائها الوخيم ، ووبائها المستقيم » (٢) ، وملحوظ في هذا الأسلوب الأدبي السجع والكلف بالمتراذفات الكثيرة ، كما يتضح لنا غناء الكاتب

(١) الوقائع المصرية عدد ١٩ في ٥ أبريل سنة ١٨٦٦

(٢) الوقائع ١٩ أبريل سنة ١٨٦٦

بالألفاظ التي رصها رصا وزحم بها معاني كثيرة اغرض واحد .
على أن عناية الصحيفة بما ينشئه الكتاب المحدثون لم يحل دون رعاية
الآداب العربية القديمة ، فكانت تمتد قراءها بطرف مما قال أصحاب
البيان القدماء شعرا ونثرا وإن جاءت هذه العناية متأخرة بعض الشيء ،
وقد قدم الكاتب مصطفى سلامة النجارى لهذا بقوله « قد انبلج
لفسكرى ، واختلج في صدرى ، أن أجمع في هذه الأوراق ، مرقا
وراق ... من مآثور النوادر ، التي هي درر أصداف الدفاتر ، وفنون
المجنون التي تسر بها المسامع وتقر الهموم ، وطرائف المحاورات ،
وظرائف المحاضرات ، وبدائع المفاهات ، وروائع المشافهات » (١)
وكانت هذه البحوث المتفاوتة نثرا وشعرا تنشر في مستطيل منظم
بشكل هندسى جميل يلفت النظر ، وقد تجاوزت هذه الرسائل الأدبية
المائة عددا .

نظر المسئولون في الوقائع فرأوا أهم الأبواب الأدبية قد تحققت
فيها ، بيد أن روح التجديد في المشرفين عليها أملت عليهم بايجادها ،
فأخذت تنشر في أعداد كثيرة ما قاله الفرنجة في كتبهم عن مصر ،
وتنقله الى قرائها مترجما عن لغات المؤلفين « ليحظى به المطالعون »

فترجمت ضمن ما ترجمت فصلا طويلا من كتاب المسيو برنار الفرنسى فى فن الجغرافيا وهو كتاب طبعه فى باريس وخص به تلاميذ الشرقين (١). وقد كان اهتمامها فيما مضى مقصورا على نشر أنباء الولاة وتنقلاتهم ومدحهم فى إسرار قد يستغرق نصف صفحاتها كما رأينا ذلك من قبل ، وقلما كنا نجد خيرا عن إقليم من أقاليم مصر أو مدينة من مدنها ، ولكنها فى هذا العهد الجديد ، نظمت هذه الناحية وملاأت هذا الفراغ فعيّنت لها مكاتبين فى كل إقليم ، وفى كل مدينة ذات أهمية ، وكان هؤلاء المكاتبون يوالونها بأخبار بلادهم ، ويتحدثون فى رسائلهم عن أحوالها ، ويقترحون الإصلاح فى بعض هذه الرسائل التى توزعت فى صفحات الجريدة .

ويلاحظ فى أعداد الوقائع فى هذا العهد عناية فائقة بأخبار التعليم والمدارس المصرية على اختلاف أشكالها وتعدد أغراضها ، وكانت تنشر إعانات الحكومة الخديوية للمدارس تركية لها وحثا لغيرها على الجهد والعمل والنهج على مثالها ، كما أنها أذاعت فى كثير من الأحيان زيارات الخديول هذه المدارس ، ونشرت كذلك رعايته

للمسؤولين فيها تشجيعا لهم وتنشيطا لهممهم . على أن من أطرف
 الأبواب التي اهتمت بها الوقائع اهتماما يفوق ما كنا نقدر ، ذلك
 عنايتها بسباق الخيل . حقا إن أخبار الخيل وسباقها كانت تذكر
 خلال السطور بين الفينة والفينة دون أن تلفت النظر أو تشغل القارىء
 كأنها أخبار عادية لا تتجاوز سطورا قليلة في مكان يهمله كثير من
 قراء الصحف وهو موضع المحصولات ومكان الحالة التجارية وأثمان
 الغلال ، أما هنا فإن عام ١٨٦٨ وما تلاه من الأعوام شهد تحية
 غريبة لأخبار السباق فكانت الوقائع تذكر في شيء من التفصيل أسماء
 (الجوكية) وأسماء الخيول التي جرى عليها الرهان ، وليس هذا فحسب
 بل كانت تنشرها في صدر الصفحة الأولى تحت عنوان « الحوادث
 الداخلية » وهو أخطر مكان في تاريخ الوقائع في تلك الفترة ، وهو
 المكان الذي اعتاد الشعراء والأدباء أن يرفعوا منه الخديويهم التحية
 والإجلال كلما عنت مناسبة من المناسبات ، وهو المكان الذي كانت
 الصحيفة تحتفظ به لأفضل مقالاتها وأعز أقلامها ، وقد بق لهذا
 الباب طوال حكم اسماعيل شأن عظيم في تحريرها (١) .
 لم يتطور كثيرا أسلوت الكاتب في نشر الأخبار الخارجية إلا

(١) الوقائع المصرية عدد ١٧٢ في ١٦ يناير سنة ١٨٦٨ وما بعده .

أنه حددها و فرق بينها فلم تعد أخبار الدولة العثمانية بولاياتها في الشرق أخبارا خارجية وإنما يجرى ذكرها في أعطاف الأخبار الداخلية كأخبار مصر نفسها ، وفيما عدا ذلك يعتبر أخبارا خارجية ، ولم يكن هذا التفريق وملحوظا في صدرها الأول في عهد محمد علي وخلفائه الثلاثة .

مضى الشيخ أحمد عبد الرحيم الذي تعين لتحريرها يذيل باسمه الجريدة ابتداء من العدد ١٧٢ ، ويعتبر المحرر الجديد أكثر المحررين عهدا بالوقائع ، فقد قضى في الإشراف عليها أربعة عشرة عاما ، حظى فيها بعطف الحديو وتكريمه ولقى من لدنه كل تشجيع حتى أنه كافأه على جهده بأن أصدر أمره إلى المالية في ١٩ ذى القعدة سنة ١٢٩٠ (٩ يناير سنة ١٨٧٤) « بربط وترتيب ألف قرش شهريا بالروزنامة إلى الشيخ أحمد عبد الرحيم محرر الوقائع المصرية بوجه الإحسان » (١) ويعتبر هذا الرئيس في مقاييس الكتاب المعاصرين « نابغة عصره ونادرة مصره » (٢) . ولد بطهطا في ٢٦ ذى الحجة سنة ١٢٣٣ هـ وكان ذكيا ذا نباهة فحفظ القرآن وهو ابن تسع ،

(١) عابدين وثيقة ٧٧ في ١٩ ذى القعدة ١٢٩٠

(٢) الخطط التوفيقية ج ١٣ ص ٥٢

وتعلم في تلك السن الإملاء والنخط في اللوح ثم حفظ فنون النحو والفقه وألفية ابن مالك ثم اشتغل في محكمة طهطا الشرعية فتعلم صناعة الكتابة وإنشاء الصكوك ومعرفة الأحكام الشرعية والرقوم الحسابية ثم التحق بالأزهر وقرأ أكثر الكتب التي تتصل بمذهب الإمام الشافعي ، وعاد إلى بلده متكففا فترة قصيرة من الزمن ، فأحاط به أهله ومواطنوه ووضعوه من أنفسهم علما وحجة لهم ، فقام فيهم إماما يرجعون إليه في كل ما يتصل بحياتهم الدينية ، ويحييهم هو إلى بغيتهم بما يعن له من فتاوى ثم عاد إلى الأزهر مرة أخرى وقرأ فيه كتاب (العقائد النسفية) بحواشيها وهو كتاب في التوحيد ، ثم طالع كتاب آداب البحث في علم المناظرة وغيرها من العلوم النقلية والعقلية وفي سنة ١٢٥٥ هـ اشتغل مدرسا بالمدرسة التجهيزية لتعليم النحو والصرف ونظم منظوماته الصرفية المشروحة بشروح أكبرها الشيخ عليش شيخ المالكية . ثم التحق بمدرسة الألسن مدرسا فيها فقرأ على تلاميذه النحو والبيان والبديع والمنطق والعروض والقوافي والتوحيد ، وألقى عليهم بعض الأدب شعرا ونثرا للشيخين العطار ومرعي ودواوين ابن معتوق وابن الفارض ، وله كتب طبع بعضها في المطبعة الأميرية ، كما له ديوان في السيرة النبوية ، ومن رسائله

المعروفة رسالة فى العروض والقوافى كما أنه ألف حين كان مدرسا فى مدرسة المهندسخانة رسائل فى النحو أهمها رسالته المسماة « النقطة الذهبية فى علم العربية » وألف فى أثناء تدريسه فى المدرسة الحربية شرحا على الأجرومية ثم عين آخر الأمر محررا أول للوقائع المصرية .

ومضى الشيخ عبد الرحيم يوالى الجريدة وينظم أهورها ويباشر أعمال التحرير من منزله دون أن يقضى ساعات العمل المفروضة فى إدارة الجريدة (١) التى تهيأت دارها وأعلن عن انتقالها هى وإدارتها إلى مكانها الجديد (٢) فى مكان « مطل على شارع بالقرب من المسافر خانة القديمة بالناصرية » حيث يجتمع بقية المحررين والقائمين بالأمر فيها ، ومن هذا المكان يصدر توزيع الجريدة وبيعها ، وفيه تقبل المقالات ، والإعلانات ، وتخصص فى عهد رئاسته اثنان لبيع الجريدة كتمهدين للتوزيع أحدهما أحمد افندى العشى والثانى الخواجه حبيب غرزوزى بالأسكندرية ، وانضم اليهما فى أخريات أيام الشيخ عبد الرحيم ، وأحمد افندى خليفه واختص ببيعها فى الموسكى .

(١) الخطط التوفيقية ج ١٣ ص ٥٢ و ٥٣

(٢) الوقائع المصرية عدد ٣٥١ فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٦٨

وبالرغم من جهد الشيخ احمد عبد الرحيم وبقيّة مساعديه من
المحررين كشقيقه والشيخ سلامه والشيخ محمد عبده الذى عين محررا
ثالثا فى عهده (١) فإن الجريدة بالقياس الى غيرها من الصحف
المعاصرة لقيت أزمة شديدة فى سنة ١٨٧٥ فأهملها كثير من القراء
وكادت أن تسقط ، ومرجع هذا بضعة أشياء تضمنها كتاب رياض
باشا الى المعية حيث ذكر فى حديثه « أن جريدتنا تنكاد أن تكون
فى الوقت الحاضر تدخل فى عهد تحوز فيه الرغبة العامة نوعا ما كما
فهمت من ذاتكم العلية أيضا ، إلا أنها مشوبة بنقص فاحش فى الطبع
وترتيب الحروف وبكثرة الأغلاط فضلا عن أن ورقها ردى
وهذا ما شاهدتموه سمعادتكم ، وجملة القول لا يمكن قبولها كورقة
مطبوعة (جريدة) ويمكن من هذه الوجهة أن يكون هذا سببا فى
سقوطها بعد الرغبة فيها فأردت لذلك أن أستقدم لدى راسخ بك
لأؤكد عليه وأشدّد عليه الخناق فعلمت مما ذكره أن التقصير من جهة
إدارة المطبعة ، وهو كثير الشكوى منها مع أن أجرة طبع هذه الجريدة
عالية وفيها زيادة ، وأريد أن أقول إن المطبعة تستفيد من ذلك فوائد
جمة . وها أنذا أرسل راسخ الى سمعادتكم ليعرض شكايته شفيعا على

(١) الاسلام والتجديد فى مصر - تشارلز آدمس - ترجمة عباس محمود ص ٤٤ وما بعدها

مقامكم العالى ورجائى ألا تحجموا عن إصدار التأكيدات والتنبيهات اللازمة الى حسين بك حتى لا يبلغ الخبر أخيرا الى مولانا» (١) .

وأكبر الظن أن ملاحظات رياض باشا لقيت أذناً مصغية فاهتم المسئولون سواء كان راسخ بك ناظر الوقائع أو حسين بك ناظر المطبعة حتى أن الجريدة لقيت رواجاً تغبط عليه ؛ دليل هذا كثرة الاعلانات الأهلية فيها ، وفى ذلك معنى الثقة بها والاقبال عليها . وقد تنبهت الأفكار لقيمة الاعلان وأثره فى عهد تحرير الشيخ للوقائع فلم تعد الإعلانات فى مدة تحريره لها اعلانات حكومية خالصة ولا يبيع بيوت وأطيان أو كتب صدرت عن مطبعة بولاق ، بل كثرت الاعلانات فى مختلف التواحي ولم يعد يخلو عدد منها ، حتى أن الأجانب رغبوا فى الاعلان فنشرت لإحدى البيوتات التجارية إعلانا عن بيع قاتل للحشرات والحميات وما إلى ذلك من محل إيمس وشركاه بالاسكندرية (٢) كما امتازت الاعلانات بعنوانها الطريف كقوله « انذار » وهو عنوان للاعلان عن ساعات محل طودملر (٣) وكان الاعلان الواحد يتكرر نشره مرات ، ولذلك لم يكن بد لإدارة الوقائع من وضع قاعدة لإعلاناتها وتحديد أثمانها

(١) عابدين وثيقة ٣٠٠ محفظة ٥٢ معية تركى فى ٢٢ محرم ١٢٩٢ هـ

(٢) الوقائع ٢٠ يناير ١٨٢٨ (٣) الوقائع ١٠ نوفمبر ١٨٢٩

فأذاعت في رموس أعدادها أن السطر في الصحيفة الأولى يقتضى ثمانية قروش ، وفي الصفحة الثانية خمسة والثالثة قروشا ثلاثة أما الرابعة أو الذيل فقرشان (١) ثم رأت أن تضيف الى ذلك فى أعداد أخرى أنه بعد نشر الاعلان فى الوقائع ثلاث مرات فى الصفحة الأولى يجرى عليه تخفيض فى السطر عشرين فضة كل مرة حتى يبلغ ما تقتضاه الإدارة عن السطر الواحد أربعة قروش لثمانية وكذلك يجرى العمل فى الصفحتين الثانية والثالثة ، أما الرابعة والذيل فأجر السطر الواحد فيهما يبلغ قرشا واحداً إذا بلغ طول الاعلان مائة سطر فأكثر وتكرر طبعه ، فإذا طبع الاعلان ثلاث مرات وكانت سطوراه فى كل مرة أكثر من مائة سطر دفع له أجر عشرين فضة عن كل سطر .

وبذلك خلقت جريدة الوقائع المصرية لنفسها بابا من أبواب الكسب الجديدة لم تكن معروفة على هذا النمط ولم تأخذ بها من قبل ، كما أن أجور الاعلان فيها وارتفاعها بالقياس الى صحف ذلك الزمان وإقبال الناس على الاعلان فيها ، وتعيين متعهدين لتوزيعها ، يدلنا هذا على أن قراءها قد كثر عددهم وأصبحت جريدة ظاهرة منتشرة ، ومقروءة هنا وهناك .

(١) الوقائع المصرية عدد ٦٥٠ فى ١٩ مارس سنة ١٨٧٦

وظهرت في عهد الشيخ احمد عبد الرحيم كثرة الأخبار من داخلية وخارجية متعددة النواحي متباينة الأغراض ، وكان لأخبار مجلس شورى النواب مكان ممتاز فأخذت تصف حفلات افتتاحه وتشرقراراته ومحاضر جلساته (١) وكانت تضيف أحيانا على رواية الخبر لونا من الأدب فيحار الإنسان أقصد الكاتب مقالا أدبيا أم رواية خبر عادي ، وخاصة إذا اتصل هذا النبأ بتعيين وزير أو القضاء في أمر خطير ، مثال ذلك ما جاء بها عن خبر الإناعام « برتبة الوزارة السمية من السلطنة العلية » (٢) على رياض باشا ناظر النظائر الجديد ، هذا الى الأخبار التي درجت على نشرها منذ الثقات حكومة اسماعيل الى اصلاحها وتنظيمها ، على أن الملاحظ في هذه الأخبار تعلق الكاتب بالسجع عكس ما رأينا في أخبارها الخارجية التي تمس حياة الشعوب السياسية والاجتماعية والتقديم لها والتعليق عليها ، فوصفت معرض أمريكا ، وذكرت اشتراك مصر فيه مع كثير من دول أوروبا وآسيا وأفريقيا ، فبدأت هذا الوصف بإذاعة تاريخ مجمل لأمريكا واستقلالها وكفاحها الطويل مع إنجلترا في سبيل حريتها ، ثم وصفت

(١) الوقائع المصرية ابتداء من العدد ٣٤٧ في ٢٨ فبراير ١٨٧٠ وما يليه

(٢) الوقائع المصرية عدد ٩١٥ في ٤ أغسطس ١٨٨٠

المعرض وما احتوى عليه (١) على أن أخبارها الخارجية ازدهمت
بالألفاظ الغريبة المشتقة من اللغات الأجنبية كلفظ بولوتيقة بدلا
من سياسة ، كما وضعت عنوانا لافتتاح مجلس النواب الانجليزي ذكرته
بقولها « بيان كيفية افتتاح برلمان انكلترا » (٢) ولم تقف هذه
الظاهرة في استعمال الألفاظ الأجنبية دون تعريبها عند رواية أخبار
الخارج بل كانت واضحة في خلال سطورها في رواية الأخبار
الدخلية أيضا كقولها عن أسرة الخديو « فاميلية الحضرة الفخيمة » (٣)
أو كقولها شهر « زانويه » بدلا من شهر يناير وهي ترجمة حرفية
لاسم الشهر باللغة الفرنسية (٤) وهكذا مضت بعض سنواتها مليئة
بالأخبار داخلية وخارجية على هذا الغرار وفي ذلك الأسلوب (٥)
وهناك ظاهرة ملحوظة في ذلك العهد ، فقد عودتنا الوقائع أن
تقف صفحاتها للموضوعات المختلفة يسطرها محرروها المختصون بها
وإن كان هذا نادرا في تاريخها ، أما الآن فقد أفسحت صدرها
للكتاب من غير محرريها فنشرت لهم شعرا كالشيخ الليثي ، وكل
قصائده ثناء ومدح في الخديو ، ثم نشرت لهم نثرا ، مثال ذلك

(١) الوقائم ٣٠ مايو ١٨٧٧ (٢) الوقائع ١١ مارس ١٨٧٧

(٣) الوقائم العدد ٧٣٩ في سنة ١٨٧٧ (٤) الوقائع ٤ يناير ١٨٦٩

(٥) راجع أعداد الوقائم المصرية في سنة ١٨٧٧

ما أرسله إليها المبعوثون في باريس كالشيخ على نائل (١) وغيره من
هواة الكتابة والتحرير ، وكانت تسرف أحيانا في تحية هؤلاء
الكتاب وتفسح لهم صدرها كله ، فيتقدم بعضهم بموضوع واحد
يملأ صفحات المجلة جميعا كتلك المقالة التي ترجمها أحدهم عن اللغة
النمساوية في « مباحث طبية » تدعو إلى الملل وتدفع إلى الضيق وتشغل
بقارىء الصحف عادة (٢) .

ويمتاز شهر نوفمبر من سنة ١٨٦٩ بأخبار قناة السويس وافتتاحها
فقد كان وقفا على هذه الأخبار في جميع أعداده وفي جل صفحاته ،
وكان الكاتب حريصا أشد الحرص على تهئية أذهان القراء إلى هذا
الموضوع ، يدافع عنه ويذكره ، وينشر أخبار قدوم العطاء والكبراء
من ممثلى الدول معلنا عن صفاتهم ومراتبهم محييا لهم ومكرما لدولهم ،
وقد أطلق الكاتب لقلبه العنان يصف استقبال الخديو لإمبراطورة
فرنسا في ثغر الاسكندرية في نهري من أنهر الجريدة (٣) كما مضت
الوقائع تصف في مقال طويل أهمية قناة السويس ومدى تأثيرها على

(١) الوقائع ١٤ يولية ١٨٧٠ (٢) الوقائع ٢٤ مارس ١٨٧٤

(٣) الوقائع المصرية ٦ نوفمبر ١٨٦٩

العلم والمعرفة عامة ، وأثرها المادى والأدبى على مصر خاصة ، وتصف
الاحتفال بافتتاحها والحاضرين من السادة وممثلى الملوك والأمم ،
وتتحدث فى شىء من التكريم الخاص عن الإمبراطورة (أوزه فى)
- تقصد أوجينى - ثم تنشر ما قالته الشعراء فى ذلك اليوم وفى مقدمة
سمير الحديو الشيخ على اللبى (١) . على أنه ليس فى استطاعتنا أن
نذكر هنا العناية المضطردة فى الوقائع دون أن نعلق على النقص فيها
ذلك هو أسلوب الكتاب الذى واثته المعانى حقاً واتسع أفقه
الإنشائى واعتدلت عباراته ، بيد أن الألفاظ التى يوصف بها الملوك
وتقال فى الأمراء افتقدتها فكان يذكر الإمبراطورة أوجينى بقوله
حضرتها دون جلالها ، ويقول عن الأمير جنابه دون سموه وغيرها
من الألفاظ التى كان ينبغى أن تطلق فى هذا المقام ، يضاف إلى
الضعف الظاهر فى بعض الألفاظ الجديدة التى مر ذكرها نقص فى
بعض ألفاظ أخرى كقوله فى معرض التحدث عن محمد على
(جنتم كان) وهو لفظ تركى يقصد به ساكن الجنان .

إنتهى عهد أحمد خيرى بك بالوقائع المصرية وختم رعايته لها
فى سنة ١٢٩٣ هـ إذ سدر أمر كريم فى ٢٦ محرم سنة ١٢٩٣ (١٥)

فبراير سنة ١٨٧٦) بفصل على جودت بك من رئاسة مجلس استئناف
بنى سيف وتعيينه مديرا للوقائع (١) وليس جودت بك دخيلا
على الجريدة الرسمية فله فيها تاريخ قديم ، فقد كان محررا للوقائع بعد
رفاعة رافع الطهطاوى ، وكان موضع إعجاب سعيد باشا وتقديره
فأصدر أمرا بترقية جودت افندى محرر الوقائع إلى رتبة القائمقام
ومنحه مرتبها ، لأنه من رجال العلم وأهل الفضل الجديرين بالعطف
عليهم ، (٢) وبقي جودت بك يؤدى واجبه أداء حسنا فى إدارة
المطبعة والوقائع المصرية ، عاملا على تنظيمها ومكافأة العمال
والموظفين لتنشيطهم (٣) حتى سنة ١٢٧٧ هجرية (١٨٦٠ ميلادية)
إذ عين فى تلك السنة نوحى افندى ناظر المطبعة (٤) ثم أخذ المترجم
يتنقل فى وظائف الدولة فشغل وظيفة وكيل ديوان محافظة مصر (٥)

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٩ فى ٢٦ محرم سنة ١٢٩٣

(٢) عابدين دفتر ٤٨٤ معية تركى فى ٢٨ شوال ١٢٧٠ أمر الى ديوان

المدرس .

(٣) محفوظات عابدين وثيقة ١٤٢ محفظة ٢٦ معية تركى ١٠ ربيع الاول

١٢٧٧ من ناظر المطبعة والوقائع الى المعية (٤) محفوظات عابدين وثيقة

١٨٨ محفظة ٢٧ معية تركى ٢٢ شعبان سنة ١٢٧٧ من ناظر ديوان المالية إلى

المعية (٥) محفوظات عابدين وثيقة ١٤٨ محفظة ٣٨ معية تركى ٢ محرم

١٢٨٣

ثم اختيار محافظا لدمياط فى سنة ١٢٧٣ هـ (١٨٦٦ م) (١) إلى أن صدر الأمر بتعيينه مديرا للوقائع ، وبقي فى وظيفته هذه حتى عين مديرا للمطبوعات فى ٥ مايو ١٨٨١ بالإضافة إلى قلم الوقائع (٢) .

وأقبل عاما ١٨٧٩ و ١٨٨٠ فإذا كل من هذين العامين يزدحم بالإخطارات الرسمية من إدارة المطبوعات ، وكانت الجريدة الرسمية تنشرها فى أمكنة ظاهرة منها ، وهى تختلف كثيرا عن البلاغات الرسمية التى تصدرها إدارة اليوم فى أسلوبها وإن اتفقت فى معانيها أحيانا على أنها كانت أشبه بالمقالات منها بالبلاغات الرسمية ، فكانت تتحدث كثيرا عن الصحافة وقيمتها وأسباب وجودها وأنها وسيلة لتتوير الأذهان « لاتشويشها ولاوقوعها فى الأوهام بإبداء تأويلات سخيفة ونشر أخبار غير صحيحة » أما صحف ذلك الوقت فى رأى إدارة المطبوعات أنها « تدخل فى عميق السياسة بدون المرسى على ساحل الحقيقة وهذا عدول عن حد الاعتدال » ثم تعقب الإدارة المذكورة على هذا بأن « الاستمرار على هذا السير فى هذا الأوان

(١) محفوظات عابدين وثيفه رقم ٤٨١ محفظة ٤٠ . معيه تركى فى ذى القعدة

١٢٨٣ (٢) سجل أول استحقاقات الداخلية وأعلامها والدفترخانة المصرية

ومجلس شورى النواب ٨٨ بالقلعة .

مما يسكدر الخواطر ويشوش الأذهان ، (١) .

ذكرنا طرفا مما كانت تديعه إدارة المطبوعات بين الحين والحين لأنه كان يتصل بحياة الجريدة الرسمية اتصالا وثيقا في هذين العامين فقد أصبحت البلاغات الرسمية لكثرتها شيئا جديدا عليها ومادة من موادها التي يستقبلها القارئ مرات في الأسبوع الواحد ، وكانت هذه البلاغات كثيرة بالقياس إلى الانذارات وأوامر غلق الصحف التي تتدخل فيما لا يعنينا من شؤون مصر أو تلك التي تضع أنفها « في أمور بولوتيقة الدولة العلمية » (٢) .

ثم مضت الجريدة على سبجيتها في الحوادث الجسام ، فاستقبلت تعيين الخديو توفيق مادحة مهلة كما هلمت من قبل لارتقاء الولاية السابقين ، وكانت تذكرهم كلها بمنحت الفرص بتكبير هو أقرب إلى التآلية منه إلى التكريم سواء كان ذلك شعرا أو نثرا ، وكل تغيير في ذلك يتصل بالشكل دون الموضوع . وفي ١٣ أكتوبر سنة ١٨٨٠ نشرت الجريدة مقالا ممتعا من قلم تحريرها بعنوان (العدالة والعلم) وهو فيما نعلم المقال الأول والأخير من نوعه ، نشرته الوقائع المصرية

(١) الوقائع المصرية عدد ٨٠٧ في ٢٠ أبريل ١٨٧٩

(٢) الوقائع المصرية عدد ٨٢٧ في ٧ سبتمبر ١٨٧٩

فى عهد اسماعيل ، والصدر الأول من حكم توفيق ، وايس هذا المقال
 شيئاً يسيراً فى تاريخ الصحافة بل يعتبر حدثاً فيها ، فهو إشارة حسنة
 إلى تطور تفكير المحرر ، فقد كانت المقالة فى العهد السابق محاولة
 مبثورة بينما هى محاولة ناجحة هنا ، اذ تعتبر هذه المقالة بدءاً لأدب
 المقالة فى الوقائع ، ومهما يسكن من أمر هذا الموضوع ، فان مقالة
 (العدالة والعلم) تعتبر ختام جهد طويل بذله الشيخ احمد عبد الرحيم
 فى الجريدة الرسمية ، أدى واجبه فيها على أحسن وجه وعلى أكمل ما
 تؤدى الواجبات . ثم مضت فترة قصيرة لم تتجاوز أياماً ستة كانت
 الصحافة الرسمية تعد نفسها إعداداً فاصلاً فى تاريخها لتستقبل عهداً
 جديداً فيه النضج والاستواء حقاً .

الوقائع صحيفة رأى وفكرة

أصبحت الوقائع المصرية ابتداء من العدد ٩٣٣ الصادر في ٩ أكتوبر سنة ١٨٨٠ برئاسة الشيخ محمد عبده « جريدة رسمية يومية تصدر في كل يوم ما عدا يوم الجمعة » كما أنها استقلت بشؤونها جميعا فأضحت ذات مطبعة خاصة غير مطبعة بولاق وهى « مطبعة الداخلية الجليلة » وزاد ثمنها زيادة طفيفة قالت عنها الجريدة إنها قيمة زهيدة وقد كتب الشيخ محمد عبده افتتاحية العدد المذكور بعنوان « دخول جريدة الوقائع المصرية فى طرز جديد » وهى دستور جديد للوقائع، أبعد أثرا وأدق نظاما من برامجها الأولى، تحدت فيه اختصاصاتها، وغاياتها، ونشر أهم ما احتوت عليه هذه الافتتاحية. فقد قال الاستاذ الامام بعد أن تحدث عن نسبة الحكم إلى البلاد، وأثرهم فى ضعفها وقوتها « ولم يقتصر دولتو رئيس نظارها على النظر فى السكليات، ولكن وجه عنايته إلى ترتيب الجزئيات، فشمّل نظره إدارة الوقائع المصرية التى أتت عليها أدوار عديدة، وتقلب فى أطوار مختلفة مدة مديدة، وهى فى كلها غير ملتفت إليها من أول الأمر، تتقدمها الجريدة الرسمية الفرنسية وبكونها يومية دائمة الظهور، تنشر فيها المهمات

قصدا وبالذات ، ولا تدرج في الوقائع إلا عرضا وبالتبع ، ولا يخفى ما كان في ذلك من الخط بشأن اللغة العربية وأبنائها الذين هم الوطنيون الحقيقيون ، وهم الآحق بالاطلاع على أوامر حكومتهم السامية وأعمالها الوفيعة ، فقد نالت هذه الجريدة على عهد حكومة الخديو الأعظم بتوجه عناية دولته ناظر الداخلية من علو الشال ما لم تكن تناله من قبل إذ صدر أمر دولته بأن تكون يومية بعد ما نظم لها لائحة تكفل لها أن تكون ذات المركز الأول ، والمقام الأعلى في بابها ، وأن تسابق الصحف الشهيرة في غزارة المواد المفيدة على نمط تألفه النفس ، ولا يمججه الطبع ، ثم عقب على ذلك بنشر أهم مواد اللائحة وتنحصر في البنود الآتية : —

البند الأول ستحتوى الجريدة على أخبار الدواوين والنظارات بدون استثناء في جميع فروعها وأقلامها ، وإن هذه الجهات قد ألزمت بإرسال هذه الأخبار بانتظام وأطراد بما في ذلك أخبار رفت الموظفين وتصميمهم والأسباب التي أوجبت ذلك ، كما فرض على المحاكم الشرعية ومجالس القضاء إرسال نتائج أحكامها وأسباب الحكم ونتيجة التحقيق ، والزمت المديريات وحكمدارية السودان وسواحل البحر الأحمر وجهات هرر وملحقاتها بإرسال أخبارها ، وما يفعله

مأمورها ، ومديروها من الفوائد والسياحات والاستكشافات ،
وكما يجب إرسال أخبار القتل والسرقات ، وما هناك من تعيين ورفرت
مشايخ وعمد البلاد وأسباب ذلك ، كما ينبغي على الجهات المختصة أن
تبلغ الجريدة عن سير العمليات العمومية في البلاد كلية وجزئية ،
ومقدار مكعبات العمليات العمومية التي تقرر لكل مديرية في أوائل
السنة ثم رد كشوفات في أثناء التشغيل بما تم منها وما لم يتم ، وأخبار
الرى كذلك وما يحدث من غرق بسبب القطوع أو قصر النيل في
بعض الجهات وذلك بواسطة البرق ، وكل مديرية ملزمة بتحرير كشف
في كل موسم من مواسم الزراعة ببيان أصناف مزروعاتها في داخل
إدارتها صنفاً صنفاً ، كما أن المديرين والمأمورين ملزمون بالكتابة
للجريدة عن نتيجة تحقيقهم فيما توجهه الجرائد الأهلية إلى بعض
الموظفين المرموسين لهم حتى يمكن الرد على هذه الجرائد ثم تسكينها
رسمياً بنشر تكذيب لما قالت .

البند الثاني : وظيفة هذه الجريدة المقارنة بين الدواوين والمديريات
فهى شاهد عدل على أعمالهم حتى تهتم كل جهة لشئونها .

البند الثالث : تنقسم الجريدة إلى أقسام : قسم الأوامر العسكرية
وقرارات مجلس النظار وخطاباته المهمة ، والثانى للنظارات العليا
ومنشوراتها وسائر مهماتها مع تمييز كل ديوان بعنوانه الخاص ،

والثالث للمديريات والمراكز، والرابع قرارات المجالس والقومسيونات والمحاكم بأنواعها، والخامس للعلوم والآداب بأنواعها تحت عنوان «فنون متنوعة» ويدخل في هذا القسم الجمل النهديبية المتعلقة بالأخلاق والفوائد وغيرها، سواء أكان هذا من قلم التحرير أم من الرسائل التي تصل الجريدة من ذوى العرفان، والقسم السادس للحوادث الخارجية، والسابع الاعلانات ونحوها، إلا إذا كان الاعلان مهماً فيقدم.

البند العاشر : ليس لمحضر الجريدة الحكومية أن يطرى ما يشاء، بل إن هذا محذور، ثم أن الموظفين يذكرون بأسمائهم وألقابهم الرسمية، وأعمالهم وآثارهم الصحيحة، وليس لمحضر أن يغير في المقالات المرسلة من الخارج، وإذا وجد بها نقصاً أرسلها لصاحبها ليصلح خطأها، وإذا تهورت الصحف الأهلية وتجاوزت فيما بينها في جدالها حدود الأدب وتدخلت في الأحوال الشخصية المخلة بالآداب العمومية كان لإدارة المطبوعات أن تفصل بين هذه الجرائد المتجادلة، وإن لم تشك إحداها، وللإدارة الحق أن تنذر المتهورة منها بالكيف عن ذلك.

هذا يحمل لبرنامج الوقائع واللائحة التي سارت بمقتضاها، وقد نشرنا أهم بنودها لنحدد الأغراض التي من أجلها صدرت اللائحة

والانجاءات التي قصدها الشيخ منها ، وفي ذلك يقول : « كانت
الجريدة الرسمية توزع على المأمورين وعمد البلاد ، ترسل الى من
ترسل اليه بغير طلبه ، ويجبر على دفع قيمتها بالوسائل التي كان يجبر
بها الممولون على الدفع ، فأراد رياض باشا أن يجعل للجريدة الرسمية
قيمة في ذاتها تحمل الناس على طلبها رغبة فيها ، ليقفوا على ما تضمنته
من الأوامر واللوائح ، فيكونوا على بصيرة مما تريده الحكومة
بهم ومنهم ، من غير إكراه من الحكومة لهم على ذلك ، وكان قد
أحسن بتوجيه الأفكار إلى طلب شيء من طلاوة العبارة ، ووفرة
المعنى ، وحسن الانتقاد ، أما أوامر الحكومة وحدها فلم تكن بما
تحرك النفوس للاطلاع عليها في الجريدة الرسمية ، لأن المأمورين
يعرفونها من طريقة أخرى ، والأهالي لم يكونوا قد تعودوا معاملة
الحكومة بما تنشره ، ولا على أن تكون طاعتهم لها منحصرة فيما
يكتب وينشر بوجه رسمي ، ولا على الثقة بأن الحكومة تقف عند
ما تجده في أوامرها ، لهذا لم يكن لهم اهتمام في الأغلب إلا بأشخاص
الحاكمين دون ما يكتبونه ولم يكن في الجريدة الرسمية وراء أوامر
الحكومة إلا مداخل للجناب الخديوي وبعض كبار المأمورين على
الطريقة القديمة ، وهذا مما كان ينفر من رؤيتها ، فطلب رياض باشا
وسيلة لتغيير طريقة التحرير ، وتحريرها على وجه يستميل الناس

بالاطلاع عليها» (١). كذلك كانت الجريدة الرسمية في اعتبار الاستاذ الامام، وضع لها الأصول والقواعد الجديدة حتى بلغت بمقتضاها الوقائع المصرية عصرها الذهبي، وقد عين الشيخ محمد عبده أول ماعين محررا ثالثا للوقائع برئاسة احمد عبدالرحيم وشقيقه المحرر الثاني، فكانت بداية أعمال المحرر الثالث أن وضع تقريراً ضافيا لاصلاح الجريدة، وقد اهتم رياض باشا لهذا التقرير اهتماما خاصا، فأمر بتعيين لجنة من مدير المطبوعات ووكيل الداخلية وصاحب التقرير لوضع لائحة لقلم المطبوعات، وتحرير الجريدة الرسمية، فوضعت هذه اللائحة وأمضاها الوزير، ثم كفأه على تقريره القيم بأن عينه رئيسا لقلم تحرير الجريدة الرسمية العربية ومشرفا على المطبوعات (٢) فانتخب معه نخبة من المحررين الذين تستميل الاس أقلاهم، لأنه يعتبر هذا الاصلاح الخاص بالوقائع حادثا يتصل بتقدم الشعب ونضجه، وأن اللائحة التي وضعها «أودعها أحكاما غريبة في بابها يعجب بها الناظر فيها، خصوصا إذا كان من أبناء الشعوب المتمدنة أو من المقلدين للمتمدنين» (٣).

(١) تاريخ الاستاذ الامام ج ١ ص ١٦٥

(٢) الاسلام والتجديد في مصر ترجمة عباس محمود ص ٤٤ وما بعدها

(٣) تاريخ الاستاذ الامام ج ١ ص ١٦٦

وكان الأستاذ بعد هذا كله حريصا أشد الحرص على أن يكون أسلوب الكتابة أسلوباً عربياً صحيحاً ، يفيد اللغة وتسمو به معانيها ، وقصد من ذلك شيئا آخر ، فإن الاشراف على إدارات الحكومة ونظاراتها - كما تبين لنا ذلك من البرنامج السابق نشره - ومطالبتها بنشر أخبارها وحوادثها ، وما الى ذلك في الجريدة الرسمية ، اقتضى ذلك أن « اضطر الجاهلون باللغة والتحرير الى استدعاء المعلمين أو المبادرة الى المدارس الليلية ليتعلموا كيفية التحرير ، وعم ذلك المديرات ، كما عم النظارات وذلك هو تاريخ إصلاح التحرير في مصالح الحكومة » فكأنه قصد من تدخله في أمور الحكومة تقويم اللغة فيها وتعليم الجهال من موظفيها ، كيف يكتبون ويحررون ، هذا إلى أن إشرافه على المطبوعات وإدارتها وإلفات نظر الصحف إلى تحريرها وتحسين أسلوبها وإلا أنذرت ، كان من شأنه أن جعل الجرائد تلبى دعوته شأنها شأن الدواوين فأصبحت « تتسابق إلى إظهار مزايها في التحرير حتى تعجب إدارة المطبوعات أو العامل فيها » (١) ومعنى هذا أن أساليب الصحف عامة قد أخذت تتطور وتماشى العصر فتهدبت ألفاظها ، ونمت في البلاد نهضة أدبية ،

وشهدت أقلاما جديدة وتطوراً ملحوظاً في نواحي الكتابة ،
وتسابق الأدباء الى التحرير كما تسابق المواطنون الى القراءة ، وتعارف
الكاتب بالقارىء على البعد ، وخلق في الفئة المتعلمة رأى عام وتيارات
فكرية لم تكن معهودة من قبل ، وشامت الظروف أن يخرج القدح
الشخصى من الحياة الصحفية سواء تساهل المقدوح فيهم أو أسخطهم
القدح والذم ، وكان هذا الموقف الحر الصريح الذى تمتعت به الوقائع
فى عهد محمد عبده من شأنه أن يقف كل امرئ عند حده ، وأن
يشجع كل امرئ على أن يسير فى طريق النكاح والمنافسة فى العمل
الصالح ، ولم يبق عامل ولا رئيس مصلحة ولا ناظر إلا ورغب أشد
الرغبة أن تظهر محاسن أعماله فى صفحات الجريدة الرسمية ، ويخشى
أن تكون له سوءة فتبدو ، وتسجلها الجريدة بنقشة من نقشاتها (١) ،
وفى الحق أن الوقائع المصرية لعبت دوراً خطيراً فى الحياة العامة
المصرية فى عهد الأستاذ الامام ، إذ بادر الرجل الى توسيع ميدان
نفوذها فكان ينقد ما كان يراه قبيحاً بالنقد فيما يقدم اليه من تقارير
المصالح واحكام المحاكم ، ولم يكن نقده مقصوراً على الشكل بل كان
يتناول أعمال المصالح المختلفة وقراراتها ، وقد خلق هذا النشر والنقد

(١) تاريخ الاستاذ الامام ج ١ ص ١٧٨

في الموظفين اهتماماً صادقاً فأدى ذلك كله إلى إصلاح أعمال الحكومة ومصالحها شيئاً فشيئاً (١) .

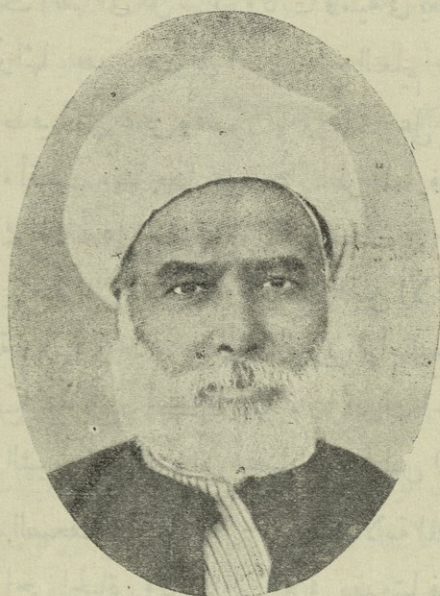
ولم يكن نشاطها أمراً محصوراً في الرقابة أو نشر الأخبار فقط بل إنها مدت أنفها إلى كل شيء ، وكانت قاسية في بعض لاحظاتها ، عنيفة في آرائها ، فقد دعت إلى إصلاح التعليم وانتقدت نظمه وصورت ما فيها من عجز وقصور ، وحملت على نظارة المعارف حملة شعواء أقضت مضاجعها حتى استاء ناظر المعارف استياء شديداً واعتبر ذلك افتئاتاً على حقوقه ، ولكنها مضت في حملتها حتى أقرت الحكومة وجهة نظر السكاتب وشكلت المجلس الأعلى للتعليم في ٢١ مارس سنة ١٨٨١ وحد من سلطان الوزير وأصبح منفذاً فحسب ، بل إن الحكومة كانت أكثر سخاء مما قدرت الجريدة ومحررها فاختارت الشيخ محمد عبده بين أعضاء هذا المجلس (٢) .

كانت الصحف في تلك الفترة من حياة الأمة المصرية ذات أثر في شتى نواحي الحياة ، وكانت الوقائع في مقدمتها فيبحث في كل أمر وناقشت كل موضوع سواء أكان أدبياً أم اجتماعياً ، وكانت «تخاطب العامة بلسان الحكومة وتخاطب الحكومة بلسان العامة» فيكأنها

(١) الاسلام والتجديد في مصر ص ٤٤ وما بعدها

(٢) تاريخ الاستاذ الامام ج ١ ص ١٧٩

قدرت لنفسها مكان الوساطة بين الحاكم والمحكوم ، ولم يكن أسلوبها ولا غاية الكاتب أن ينشر مقالا « لإظهار براعة ، أو الافتخار بمعرفة بل كان يكتب ما يكتب انتظارا لأثره في الأنفس



الشيخ محمد عبده محرر الوقائع المصرية

لا غير وما كان الأثر يتخلف عنه . وبهذا وبما سبقه تنبهت الأفكار وبدأت الحياة الاجتماعية تدب في جسم أمة فرقها الظلم وأماتها الجور وانبعث النفوس تطلب ما شعرت به من حاجاتها فتألفت بعض

الجمعيات الخيرية الإسلامية وقبطية لمساعدة الفقراء بالمعونة المادية وأولادهم بالنزيرة ولم يكن يسمع بمثل ذلك في مصر من قبل (١). وأهم ما امتازت به الوقائع المصرية في حياة محرريها أنها كانت مدرسة لهم جميعاً يأخذ فيها التلميذ عن أستاذه ثم يبلغ مرتبة الأستاذية حين يفرغ الأستاذ من أداء واجبه فيها على أحسن ما تؤدي الواجبات، خدمها رفاة رافع وتلامذته فيها شهاب الدين والشدياق ثم كان أحمد عبد الرحيم صديقاً لرفاعة بك وزميلاً له يكبره ويحله ، وهذا أخذ عنه ، فولى أمر التحرير في الوقائع وأشرف عليها إشرافاً حسناً من بعده ، وعمل الأستاذ الامام مع عبد الرحيم محرراً (ثالثاً) ثم نظمها على ما ذكر وحل مكانه من بعده ، وهكذا اتبع الإمام خطة سابقيه فضم اليه نخبة من تلامذته ومريديه ليعاونوه على إصدارها وتحقيق أغراضه فيها ، ومن تلامذته المعروفين الشيخ عبد الكريم سليمان الذي كان من أحب الشبان الى الأفغانى ومن أخلصهم الى الشيخ محمد عبده ، فقد لازمه صديقاً وتلميذاً وكان الأستاذ الإمام حفيظاً به حرصاً على مودته فأشركه في تحرير الوقائع ووجهه فيها توجيهاً

(٢) تاريخ الأستاذ الامام ج ١ ص ١٨ من كلام الأستاذ الامام نفسه .

طيباً (١) وقد بقيت صداقتهما مثلاً وودهما صادقا متصلا إلا في فترة الثورة العراقية (٢) ولاكنها عادت صافية فيما بعد وبقيت على الود والمعروف ، وقد ورث عبد الكريم سلمان أستاذه وصديقه في رئاسة التحرير حين شبت الثورة العراقية واتهم فيها الأستاذ الامام وألقي القبض عليه . ومن تلامذته في الوقائع المحبين اليه الشيخ سعد زغلول الذى أضحى في القرن العشرين قائد الحركة الوطنية في مصر ، وكانت صلته بالأستاذ الامام من أقوى الصلات التى تقوم بين التلميذ وأستاذه ، وقد استفاد سعد من هذه الصلات علما وعملا فشب كاتباً وأديبا وسياسيا فيما بعد (٣) وقد تمرن على الكتابة فى المسائل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية واطلع لصلته بالوقائع ومحررها على شئون الحكومة وتدرّب عمليا فترة من الزمن تحت اشراف الشيخ وملاحظته (٤) . وكذلك كان من تلامذة الشيخ محمد عبده الشيخ ابراهيم الهلباوى صديق سعد زغلول ومن أكبر محامى مصر فيما بعد اختاره الشيخ لمساعدته فى تحرير الوقائع المصرية وكان من أقدر زملائه المحدثين فى التحرير والإنشاء (٥) ومن أهم ما يلاحظ على أصحاب

(١) للنار ج ٨ ص ٤٠٦ (٢) تاريخ الأستاذ الامام ج ١ ص ٢٧٨

(٣) الاسلام والتجديد فى مصر ص ٢١٨ (٤) النار ج ٢٢ ص ٥١٠

(٥) تاريخ الأستاذ الامام ج ١ ص ١٣٨ و ٧٤٣ و ٧٤٨

هذه المدرسة - مدرسة الوقائع - أنهم جميعا ، أساتذة وطلابا ، كانوا أصحاب رأى فى البلاد أثناء عملهم فى الوقائع أو بعد مجاوزتهم هذا الدور من الحياة .

ذكرنا أن عام ١٨٨١ يعتبر فى حياة الوقائع المصرية عصرًا ذهبيا لها إذ اهتمت بها الحكومة اهتماما فائقا ، وهو خاتم الجهود التى بذلها المسئولون فى انهاض الوقائع لتؤدى رسالتها كاملة فى حياة الدولة والجمهور المصرى ، وينبغى أن نذكر هنا أن جهد الحكومة كان شاقا وأملها فى نجاح صحيفتها يبدو عليه كثير من الشك ، ذلك أن الوقائع فى ذلك الوقت لم تكن وحدها فى هذا الميدان ، بل كانت تنافس عشرات الصحف الوطنية الأخرى التى تتحدث عن مثل وآراء جديدة محببة الى الجماهير ، وليس فى وسع الجريدة الرسمية أن تجاريها فى هذه الآراء الحرة المتطرفة ، ومع هذه المنافسة الشديدة استطاعت الجريدة الحكومية أن تعيش وتقفوز بشئ كثير من رضى الناس وعطفتهم ، ومصدر هذا كله الاعداد الذى أعدته لها الحكومة فقد هيأت لها بعض المحررين والموظفين من ذوى الكفايات والهمم مثل جودت بك مدير قلم الوقائع والمطبوعات (١) والشيخ محمد عبده

(١) راجع سجل أول وثانى استحقاقات الداخلية وأعلامها والدفترخانة المصرية ومجلس شورى النواب عن سنة ١٨٨١ محفوظات القلعة

محررها العربي بالإضافة إلى عمله كرئيس « قلم المطبوعات والمطابع المختصة بنشر الصحف المحررة باللغة التركية أو العربية » (١) .

وكان الشيخ يتقاضى على عمله هذا ألفا وخمسمائة قرش زيدة إلى ألفي قرش بعد قليل ، ومنهم أيضا الشيخ عبدالكريم سلمان والشيخ سعد زغلول الذى تقرر له ثمانمائة قرش أجرا شهريا والشيخ ابراهيم الهلباوى وراتبه خمسمائة قرش فى الشهر زيدت إلى ثمانمائة قرش بعد قليل غير أنه فصل بعد هذه الترقية بخمسة أشهر ، وغيرهم من المحررين والمبشرين والمترجمين والمكتبة والمعاونين والجماعين والقراشين والسعاة ، وتراوحت رواتب هؤلاء جميعا بين ألف قرش ومائة خمسة وسبعين قرشا (٢) .

كانت إدارة الوقائع فى عصر اسماعيل تتبع ديوان المدارس فى بعض النواحى ، وتستقل بأمورها فى نواح أخرى ، وبقي هذا النظام معمولاً به حتى انتقلت إلى نظارة الداخلية وأصبحت تابعة لها ،

(١) احتوى قرار نظارة الداخلية إلى ما ذكرنا تعيين المسيو أرنست فوكلن المحرر رئيسا لقلم المطبوعات والمطابع المختصة بنشر الصحف الانجليزية - راجع الوقائع المصرية عدد ١٢٧٧ فى ١٠ ديسمبر سنة ١٨٨١
(٢) راجع سجل أول وثانى استحقاقات الداخلية وأقلامها والدفترخانة المصرية ومجلس شورى النواب عن سنة ١٨٨١ محفوظات القلعة .

وتحررت من مطبعة بولاق واختصت « بمطبعة الداخلية الجليلية »
وقد ربط المسؤولون بين الوقائع وبين إدارة المطبوعات فكان الشيخ
محمد عبده محررا للوقائع ورئيسا لقلم المطبوعات والمطابع المختصة
بنشر الصحف العربية والتركية ، وكان مدير الوقائع مديرا للمطبوعات
أيضا ، فإدارة الجريدة لم تتخلص من ديوان المدارس فحسب بل
تخطت ذلك إلى مركز يسمح لها بالتدخل في كل شيء يمس الحكومة
أو نظاراتها بما يبينه لنا برناهج الشيخ محمد عبده ولائحة الوقائع ، ويعنيها
هنا قبل بحث الوقائع وتحليل ما احتوت عليه في تلك الفترة أن نذكر
أن الأستاذ الإمام كان أظهر كتابها وأحرصهم على إحلالها المقام
اللائق بها . ولم يكن الشيخ محمد عبده نسكرة قبل تعيينه بالوقائع الرسمية
كأديب له صولات وجولات في الأدب والاجتماع ، عرفه قراء
الصحف شابا متملنا على السيد جمال الدين الأفغاني ، فقد نشر بعض
مقالات في جريدة مصر التي كانت تطبع في الإسكندرية ميدانا
لأفكار الأفغاني ومريديه ، وكانت مقالات الشيخ هنا نقلا لمحاضرات
الأفغاني التي كان يلقيها على تلاميذه ، وهي موضوعات فلسفية في
التربية قدم لها بقوله « من الواجب قياما بالخدمة الإنسانية أن
أودع بعضها قوالب العبارات اللائقة بها ، وأنشر طيب وفدها في
صحف الجرنالات لنعم الفائدة » والله يتولى التوفيق ، وقال في نقل

موضوع آخر للأفغانى وهو عن فلسفة التربية ، ولما فيه من عظم الفائدة رغبت فى نشره فى الجرائد الوطنية تعميما للفوائد وبيان لما انطوى عليه من حسن المقاصد . . . (١) وهو هنا أشبه بالطلاب يُلخصون الدرس لا بالأدباء الكتّابين . على أنه كان كاتباً معروفاً قبل ذلك أيضاً ، فقد نشرت له الأهرام فى سنتها الأولى مقالات مبرها بامضاءه وقدمت له الجريدة مقدمة طيبة (٢) ، منها موضوع عن « الكتابة والقلم » بالعدد الثامن من صحيفة الأهرام وغيرها كتمثال « المدبر الإنسانى والمدبر العقلى الروحانى » التى نشرت فى العدد الحادى عشر . وهو هنا صحفى مبتدئ وهادى من هواة الكتابة والتحرير ، ولكنه شجاع كثير الألفاظ العربية وإن كانت معانيه جديدة كل الجدة ، فان أزهرياً فى عصره ليسكون غريباً منه أن تصدر عنه آراء فى مصر القديمة فيها تمجيد لعظمتها ودعوة صريحة إلى الاتصال بها ووصلها بتاريخنا الحديث . فهو إذن أديب معروف فى زمن ندرت فيه الأقلام ، فيه اتجاه قوى نحو المسائل الاجتماعية ودراستها ، وقد لاحظنا أن معالجته لها قبيل الوقائع لم تكن واضحة كل الوضوح ،

(١) جريدة مصر شهر يونيه سنة ١٨٧٩

(٢) الأهرام فى ٢ سبتمبر سنة ١٨٧٦

أما في الجريدة الرسمية فقد صال الرجل فيها صولات موفقة شغلت
الرأى العام ردحا من الزمن ، إذ أنشأ فيها قسما أدبيا لإصلاح الأمة
وآدابها ولغاتها . وبعتبر مقال « حكومتنا والجمعيات الخيرية » أول
مقال له في الوقائع (١) .

ومن أهم مقالاته معالجته إسراف الأهالى وسكان القرى ، كان
أهالى بلدنا يحملين من الأثقال النقدية مالا يطيقون من ضرائب على
الأراضى متنوعة متكررة ، تتجدد على الدوام بتجدد الأشهر والأعوام ،
تفرض على الأنفس وتوابعها من غير نظام ، لا تنتهى إلى غاية ولا
تقف عند حد ، حتى بلغت بهم نهاية لا يستطيعون معها الأداء لشيء
مما فرض عليهم ، ثم فكروهم بالوان الظلم والقسوة ، ولفت نظر الفلاح
إلى أنه لم يكن يجد « للخلاص من جميع ذلك سبيلا » سوى الالتجاء
إلى التجار وأرباب البنوك الذين هم كانوا أعظم أعوان الظلم فى ذلك
الوقت وأشد أنصاره ، فاذا رأوا حاجة الأهالى إليهم تدللوا وتمنعوا
لعلهم أن السكراباج وراءهم ، ثم يقارن الحال القديمة بالحال الجديدة
قائلا « والحمد لله أصبحوا فى هذه الأيام وقد خفت عنهم الأثقال ،
والغنى كثير من الضرائب غير القانونية ، ووقفت المطالبات عند

(١) الوقائع المصرية فى ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨٠

حد معروف ، وضربت لتأديتها مواعيت محدودة على حسب فصول السنة ، وما يكون فيها من حاصلات الزراعة ، فتوفرت على الأهالي ثمرات أتعابهم .

ثم يقول مندداً بسفه الفلاحين ورغبتهم في الفقر ، وإن وجد منقذهم منه « فتحوا على أنفسهم باباً آخر من الفقر يلجونه باختيارهم وإرادتهم بدون قاسر ولا قاهر ، وهو باب السرف والتبذير والإكثار من لوازم الرفاهية والزينة ، وما يكسب الظهور الكاذب بلا طائل ، فرأيانهم يفاخرون في إعداد الولائم وإتقان أشكال الزينة ، ويتنافسون في تشييد الأبنية ، ويتكاثرون في الملابس وأنواع الملاذ ، لا يقفون فيها عند حد ولا يفتنون إلى غاية ، وليتهم مع ذلك ينقدون في اجتلاب هذه الأشياء قيمتها الحقيقية ، ولكن من الجهل يشترى ما يساوى عشرة بعشرين إن لم نقل بمائة » (١) .

ومن مقالاته الممتعة حقاً مقالاته « المعارف » التي بدأ نشرها بالعدد ٩٩٠ الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٠ ، وكانت تكملتها في عددين آخرين من هذا الشهر المذكور ، وفيها ينقد وزارة المعارف في تصرفها الخاص بفتح مدرسة ليلية لتعليم الناس واشترائها لمن

(١) الوقائع المصرية عدد ٩٦٩ و ٩٨٩ و ١٠٢٤ (١)

يريد الالتحاق أن يكون ملها بمبادئ الرياضيات والطبيعات وباللغة الفرنسية التي ستكون لغة الدراسة ، وله مقالات أخرى في « وخامة الرشوة » و « العفة ولوازمها » و « القوة والقانون » و « ما أكثر القول وما أقل العمل » ثم مقالاته العنيفة الأخرى في نقد حياتنا الاجتماعية بعنوان « منتدياتنا العمومية وأحاديثها » (١) تحدث فيها عن العرب في الاسلام وحديثهم شعرا ونثرا ، وأن هذا الحديث من أهم خصائصه أن يكون متصلا اتصالا وثيقا بالحرب والنزال والمفاخرة بهما والادعاء بالفروسية ، وأن هذه الأحاديث القوية التي شغلت حياة العرب أخذت تضمحل حين لحق مجالسها ترف الحديث عن النعيم والحب والعشق ، ولهجت شعراؤهم بأوصاف الغزل بعد الخماس وبنعت الحاجبين والخصر ، بعد الاسهاب في وصف القوس والوتر ، ثم عقب على حديث العرب بحديث اليونان أمة النجوم والعرفان ثم يعقب على حياة الأوربيين الذين لا تخلو مجالسهم من مفيد في نواحي العلم والفن ، أما نحن المصريين « تعقد عندنا المجالس واسكن على ذكر أنواع الخمر والمسكرات ، يطرب المجتمعون فيها بذكر أوصاف الغيد الحسان ، ويصرفون ثلثي الليل على قهاويهن ، وفي ذلك يتسابقون ويتخاصمون حيث أن كلا منهم يفضل مألوفه من ذلك على مألوفات

أصحابه ، ولا يروق لهم الحديث إلا إذا انتقلوا إلى القذف في شرف من بينه وبينهم جامعة ديوانية أو علاقة مجاورة منزلية ... يتبارون في ميادين البذاء ، واستحضار كل ما قبيح وخبث من الألفاظ وهو المسمى عندهم (تنكيتا) فقسّموا الألفاظ العرفية أبواباً وفصولاً حتى كثرت الفصول وتنوعت المواضيع ، ويقول عن مجال الكبار من أهل المدن ساخراً « فإنها إن اتفق وتجردت عن الحديث في منكر فهي لا تخلو عن حشو ، فانه على الأقل لابد أن يتشرف المجلس ولو زمنا قليلا بحلول الغيبة أو النسيمة المرافقتين لنا . »

هذه أمتع مقالة قرأناها للأستاذ الامام في موضوعاته التي طرق فيها حياتنا الاجتماعية ، ممتعة في مقدمتها وفي تحليلها ، وفي لفتات ذهنه ودقة ملاحظته وصدقه في الرواية ، وتصويره لأمراض الكلام فينا ، وكذلك امتاز هذا المقال بأسلوبه الرصين الذي خلا من التعقّد وتبرأ من السجع الممل ، وهو إلى ذلك يسجل حقيقة في طبائعنا ، وهو فوق ذلك كله يعرض موضوعا من الموضوعات التي قلبها كان يطرقها كاتب من كتاب ذلك العصر . وقد كان للشيخ محمد عبده غير هذه الفصول الاجتماعية الممتعة ، أخرى علمية دقيقة كموضوع « العلم وتأثيره في الارادة والاختيار » (١) وهو يبحث في سلطة الفكر والتعقل وأثر

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢٧١ في ٣ سبتمبر سنة ١٨٨١

الإرادة فيهما ، وقد كانت هذه المقالة طويلة جداً ، وكتبت رداً على سؤال أحد الفضلاء في هذا الباب .

هذا هو سهم الشيخ الخاص في تحرير المقالات الرئيسية التي توزعت في أعداد الوقائع ، بيد أن جل مقالاته كانت نقداً لحياتنا الاجتماعية في ذلك العهد ، وهي إن ظهرت لنا موضوعات عادية اليوم إلا أنها في زمانها كانت شيئاً جديداً مبتكراً في تاريخ الإنشاء والتحرير في الصحف عامة وفي الوقائع المصرية خاصة . وهو في مقالاته لم يتكلف السجع أو يجرى وراء حشو اللفظ الذي يعجب العصر ويرضيه ، ومصدر هذا كتاباته اليومية التي تعز لسكرتها الأسجاع ، لذلك درج في بيانه على أسلوب هادئ فيه من البساطة والدعة ما يسهل على الناس فهمه ، ويتبينون منه قصده ، وكانت مقالاته فضلاً عن هذا صورة حياة الأمة ، فيها تحليل لها لا غلو فيه ولا مبالغة ، فهو في ذلك أديب واقعي . وقد فتح باب الوقائع لهذا وغيره ، وهياً صفحاتها للنقاش والحوار والنقد ، ونقد الحاكم قبل المحكوم ، وبين مواطن الزلل ومواضع الضعف دون مواربة أو مجاملة ، وأرشد إلى الخير والطريق المستقيمة ، وهو بعد في إدارة المطبوعات حرر الصحف من القيود القديمة ونشطها في نشر الأخبار ، وهداها إلى الأساليب الصحفية القيمة بالكرامة الصحفية ، والتي لا تتجاوز

حدود الاعتدال (١) .

تحدثنا في غير هذا الموضوع عن لائحة المطبوعات وبرنامج الوقائع وفصلنا مدى نشاط الشيخ الخاص في التحرير والمراقبة التي فرضها على الصحف ، وقد حدث فعلا أن أدت الجريدة وظيفتها في نشر أخبار تعطيل الصحف كجريدة الاسكندرية التي صدر الأمر باغلاقها هي ومطبعتها لأنها سبت رئيس مجلس المنصورة وباشكائب المجلس ، كما نشرت إخطارا رسميا لمحافظة الاسكندرية تطلب فيه تعطيل جريدة المحروسة خمسة عشر يوما لأنها نشرت إشاعة حرب بين مصر والحبشة (٢) وكانت أخبار التعطيل والإنذار للصحف كثيرة وتحتل مكانا رفيعا من صفحات الجريدة

وكانت أخبار الحكومة وتنصيب الموظفين وإفلاتهم وقرارات المجالس والنظارات والأوامر والقوانين لا يخلو منها عدد من الأعداد ، بيد أنها كانت تأتي في أسلوب طبعي قلما تجرى فيه زخرفة الكتاب ، واضح لا شبهة فيه ولا غرض ، وكان المديرون والمحافظون يكتبونها ويطلعونها على أعمالهم ، وكان مكاتبوها في كل مدينة يوالونها بأخبار بلادهم يوما بعد يوم ، وبالبرق أحيانا ، ولا تسمح بنشر أى خبر

(١) التاويخ السرى لمصر . بقلم بلنت . طبعة نيويورك ١٩٢٢ ص ١٣٧

(٢) الوقائع المصرية عدد ٩٣٤ في ١٠ أكتوبر سنة ١٨٨٠

يأتيها ، بل تعين مكاتيبها لهذا الغرض ، وتعلن عنهم ، فنقول مثلاً
« أقامت إدارة الوقائع المصرية حضرة نسيم أفندي نوفل وكيلا لها
بمدينة طنطا ومراسلا في الأحوال العمومية المتعلقة بالزراعة
والتجارة والفوائد وما شاكل ذلك مما تشوق إلى معرفته نفوس القراء
والمطالعين » (١) ولم تمكن أخبار الأقاليم لغوا فارغا ، بل كانت مما
يهم له القارئ من أخبار دقيقة وخطيرة ولا تخلو من رعاية خاصة
في أسلوبها ، ولعل إدارة التحرير في الجريدة كانت تصلح أساليبها
وتهمز لغتها قبل نشرها وإن لم تسلم أحيانا من ألفاظ سخيفة كقوله
عن خبر من ديوان المعارف « تعلق المكاتب الأهلية » (٢) كما أن
بعض الألفاظ التركية كانت تستعمل أحيانا قليلة كقوله في حديثها
عن مؤسس الأسرة العلوية وهي في معرض الحديث عنه « جتتمكان
أفندينا الكبير محمد علي باشا » (٣) أي محمد علي ساكن الجنان ،
وحرصت الوقائع على نشر الأخبار الخاصة بأمر الأسرة الحاكمة ،
تنشر تنقلاتهم وحفلاتهم « كمرجان زفاف الأميرة توحيدية خانم
أفندي شقيقة دولتلو عصمتلو حرم الحضرة الخديوية » وكانت تنشر

(٢) الوقائع ٨ يونيو ١٨٨١

(١) الوقائع ٢١ مايو ١٨٨١

(٣) الوقائع ٢١ فبراير ١٨٨١

هذا في صدر الجريدة تحت عنوان الحوادث الداخلية (١) .
كانت الوقائع المصرية في عمرها الطويل الحافل تعنى بمقتطفات
من أخبار الخارج ولكنها لم تكن موفقة في اختيار هذه الأخبار
حتى ولى أمرها الاستاذ الإمام فعنى بنقل هذه الأخبار برقا وبريدا،
واتفقت الجريدة مع شركة روتر (رويتر كما جاء بالجريدة) على
موافاتها ببرقياتها التجارية والسياسية ، وبدأت فعلا بنشرها ابتداء
من العدد ٩٣٤ ، وحدث مثل هذا الاتفاق مع شركة هافاس (هاواس
كما جاء بالجريدة) أيضا فأخذت تنشر أخبارها التي تحملها برقياتها
مبتدئة بالعدد ٩٣٦ ومنعت تنشر الأثنين برقياتها . هذا إلى الأخبار
الأخرى التي كانت تتصل بموضوعات لها خطرها في الغرب وتشغل
الرأى العام الاوروبى حقا ، وتعلق عليها وتناقشها ، وأغفلت من
حسابها رخيص الأخبار وتفهمها ، كما أنها دأبت على نقل بعض
الموضوعات التي نشرت في الصحف الأوروبية عامة والفرنسية منها
خاصة وفي جريدة لوطان على وجه أخص . وقبلها كان يهر السكتاب
مقالاتهم بامضاءاتهم ، وكان المحررون الموظفون في الوقائع إذ
أمضوا مقالا أمضوه بحروف أسمائهم الاولى دون ذكر الاسم

كاملا ، فقد رأينا مقالا مهورا باسم عبد الكريم أى عبد الكريم سلمان ، وعنوانه « الإنشاء » يتحدث فيه كاتبه عن القافية والتسجيع وأنهما « لا يساعدان على الكتابة والإنشاء فان ذلك يضيق على القلم سبيل البيان ويحمله ألفاظا قد لا يحتملها المقام ، ويلزم بالابحاز حيث ينبغي الأطناب وليس هذا من الإنشاء الصحيح فى شيء » (١) وكذلك كان دأب محررى الجريدة اللهم إلا الشيخ محمد عبده نفسه فإنه لم يهر باسمه ما كان يكتبه من مقالاته ، ولكنه كان يذيل الجريدة كلها .

وقد رأينا مقالات شتى أرسلها قوم من الخارج ونشرتها الجريدة دون ذكر أسمائهم أو ذكرها كاملة . وكانت بعض الشخصيات الرسمية توالى الجريدة بموضوعاتها فى شتى النواحي كعزتو حسن بك محمود مفتش صحة القاهرة ، وله موضوع شديد الصلة بوظيفته وعنوانه « المحافظة على الصحة » (٢) كما نشرت كتابا أرسل إليها من أحد المشتركين يشكو من الشكوى من عدم وجود كراسة فيها إحصاء لما احتوت عليه مصر ، يكون دليلا للناس يرشدهم إلى كل ما فى

(١) الوقائع المصرية ٢١ أكتوبر ١٨٨٠

(٢) الوقائع ٢٥ ديسمبر ١٨٨٠

بلادهم ، وأظهر الكاتب امتعاضه لوجود هذه الكراسة باللغة الفرنسية وليس لها نظير باللغة العربية (١) وعلقت الجريدة على الكتاب وطالبت المسؤولين بتنفيذ هذا الاقتراح . ومن أمتع المقالات التي لها صلة بأمور البلاد السياسية ، مقالات نشرها على التابع (أديب فاضل) وهي تصور لنا مستوى المقالات الخارجية التي كانت تنشرها الوقائع المصرية في السياسة والاجتماع ، كان كاتبها يتحدث عن الوطن وموجبات حبه والحرص عليه ، كما فصل لنا معناه وماهيته في حياة المواطنين ، وأنه السكن وأنه مكان الحقوق والواجبات ، وأنه موضع النسبة التي يعلو بها الانسان ويعز أو يسفل وينزل وقد تضمنت هذه المقالات شعرا كلما أعوز الكاتب دليل يدعم به رأيه ويقوى حجته ، وقد كانت لحة هذه المقالات وسداها أن تهيه للقارئ معاني الوطنية ، وتدفعه الى حب ، صبر وتقديرها والذود عنها حين يجد الجد ويستوب الداعي البذل والفداء (٢) .

وقد مضت الوقائع تنشر مقالات الكتاب الخارجي عن هيئة التحرير ، وكانت تذيع في بعض الأحيان كتبهم التي ألفوها كما رأينا

(١) الوقائع ١٧ ديسمبر ١٨٨١

(٢) الوقائع ١٧ ديسمبر ١٨٨١

في سنة ١٨٨٢ كتبنا منشوراً على مرات متتالية اسمه «سياحة السودان» بقلم محمد افندى نيازي ، يصف فيه صاحبه حياة السودانيين وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية وطبائعهم وأخلاقهم مما يسترعى انتباه القارىء عادة ، وهنا نرى الفرق واضحاً بين ما كانت تنشره الوقائع في عهدها السابق لقراءها من موضوعات متتابعة في الأدب العربي القديم الممل ، وبين ما كانت تنشره في صفحاتها عام ١٨٨٢ مما يلائم العصر ويتفق مع زمن كانت فيه النهضة الفكرية واضحة . ولم تغفل الجريدة شيئاً من الأبواب القديمة التي درجت عليها بل تضمنتها وأصلحت فيها وأضاف إليها ، وكانت تعنى بنشر تراجم الممتمازين من رجال مصر الذين قضوا وبقيت لهم ذكريات كريمة تستوجب تقدير الوطن وتستحق من المحرر العناية والالتفات إلى ذكرها (١) .

وقد بينا ونحن في معرض التحليل والتأريخ لحياة الوقائع المصرية في عهدها القديم أنها عنيت بنشر أخبار الوفيات المهمة ، وهى هنا في عهدها الجديد قد اقتصت آثار الماضي ، فكانت تذكر نعي العظام وذوى الحيشة والمسكان العلمية أو الدينية ، فقد جاء في نعي على بك

(١) الوقائع ٢٢ مايو ١٨٨١

مظهر أن قد « رزى الفضل والأدب بفقد الكاتب البليغ الناثر المجيد على بك مظهر رئيس قلم عربى مجلس النظار ، بعد أن قاسى زحمة الله آلام الأمراض زمناً طويلاً ، فارق الحياة مأسوفاً عليه من أهل المعرفة والذكاء ، محزوناً عليه من ذوى المهارة وجميع النبهاء ، كان رحمه الله من نور البصيرة بمكان كريم الأخلاق ، لين العريكة ، سهل الطباع ، بسيط الأقوال والأعمال ، (١) وفى هذا النعى يظهر لنا واضحاً الاختلاف العميق بين الأسلوبين القديم والحديث وطريقة الخبر وروايته ، والاعتدال فى المدح وتصوير الراحل بما يستحق من الذكر الحسن دون إغراق فى الثناء . وبجمل القول فى أسلوب الوقائع المصرية فى عهد الاستاذ الإمام الذى يسجل الصدر الأول من عهد توقيق ، أنه تخلص من السجع البغيض ، كما أن المقالة بمعناها المفهوم ظهرت واضحة فيها ، وقد تخلصت اللغة العربية من الضعف الذى ألم بها على صفحاتها فيما مضى ، وغنت بالألفاظ الصحيحة ، فقرغت من برلماتو وعرفت لفظ البرلمان . وتخلصت من بولوتيقه التى أصبحت سياسة ، وقلما كانت تذكر لفظ جتتمكان إذ عربها الكتائب فى ألفاظ شتى ، وفهمت كلمة (وزير) واستعملت بدلاً من

ناظر وخاصة إن جاءت في الأخبار الخارجية .

وفي العهد الأخير لرئاسة الشيخ محمد عبده حرمت الجريدة من المقالات الأدبية والاجتماعية نظرا للاضطراب السياسى الذى شمل مصر فى ذلك الوقت ، وأصبحت الوقائع بحل صفحاتها وقفا على الأمور العسكرية وأخبارها ، تكتب المقالات فى حث المواطنين على الانخراط فى سلك الجيش وما إلى ذلك من تنقلات الوحدات حتى أصبحت جريدة عسكرية خالصة .

وقد كانت الوقائع المصرية فى خلال عهد الاستاذ الإمام متأثرة بسياسة الحكومة إلى حد بعيد فهى فى عهد رياض باشا كانت ترى الصحافء الوطنية والكتب الحماسية « من الأمور التكميلية » (١) التى يجوز للحكومة أن تبيحها أو تمنعها ، وهى فى عهد شريف تتحدث عن الشورى فتمتدحها وعن الاستبداد فتذمه .

كان طبعيا بعد أن أصبحت الجريدة صحيفة يومية تخرج منافسة الصحف الوطنية الحرة مزدحمة بكل باب ، غنية بكل خبر ملأى بالحوادث جامعة لأفضل أعلام العصر فى الأدب والاجتماع أن يقبل القراء عليها ، وأن يشعر التجار وأصحاب الصناعات بقيمتها وقيمتها

(١) الوقائع أول ديسمبر ١٨٨٢

الإعلان فيها . لذلك رأينا في معظم صفحات اعدادها كل يوم
إعلانات شتى حكومية وأهلية ، تجارية وصناعية ، وقد أصبح قراؤها
كثيرين حتى اضطرت إلى تعيين متعدين ثلاثة في القاهرة أحدهم متعهد
جديد اسمه محمد افندي جلبي وهو بائع طرايش ، وكان لها في
الاسكندرية متعهد كما كان لها في السودان متعهد آخر . أما سكان
الأقاليم فكانت ترسل إليهم عن طريق الاشتراك . وجملة القول في
تاريخ الوقائع المصرية في عهد الاستاذ الإمام أنه كان كل شيء فيها ،
وأنه كاتبها ومحررها ، ولا يطبع في صفحاتها خبر أو موضوع دون
أن يبت هو فيه ويجيزه بنفسه ، ونحن نرجع هذا كله من روح الجريدة
وميولها التي كانت تتفق مع ميوله وروحه ، ويزكي رأينا أيضا أن
الجريدة تعطلت عن الصدور في يومى ٢٧ و ٢٨ مايو سنة ١٨٨٢ ،
فاذا في اليوم الثالث حين صدرت تقول في صدرها أن احتجائها في
اليومين السابقين كان مرجعه إلى مرض محررها الأول (١) ويبين
ذلك تماما مدى إشراف الشيخ محمد عبده على كل صغيرة وكبيرة ،
فلو أن عمله فيها كان محمدا لصدرت الصحيفة وأغفلت جهده المحدود
بيد أنه كان كل شيء ، فاذا غاب احتجبت عن القراء مطالعتها .

(١) الوقائع ٢٩ مايو ١٨٨٢

وحيل بين الأستاذ الإمام وبين رئاسة التحرير لسجنه عقب دخول الإنكليز في مصر وشغل مكانه تلميذه وصديقه الأستاذ عبد الكريم سليمان وظل قائما على تحريرها حتى شغل وظائف أخرى وبعده بدأت الوقائع تأخذ طريقها رويدا ثم حثيثا إلى عهدها الأول، بل إنها في عهد الاحتلال الأخير، وفي العهد الحديث اقتصرت على الأخبار الحكومية وقراراتها وقوانينها، ولوائحها، ولم يعد لها أثر في حياة المجموعة المصرية التي أخذت تتقدم حياتها ومثلها، وينشط الرأي العام فيها نشاطا لا يرضيه الوقائع وتحريرها.

تاريخ الوقائع المصرية

من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩٤٢

تمتاز الوقائع المصرية في تاريخها الحافل باضطراب في حياتها تقلبت في أعطافه بين الخفض والرفع ، وشهدت من الحوادث والتغير ما لم تشهده جريدة حكومية أخرى ، فقد بدأت الوقائع صحيفة رسمية للنشر اللوائح والأوامر والقوانين ثم تطرقت من هذه الرسمية المطلقة إلى التماس ما يجب الناس فيها وبدعواهم إليها فنشرت قليلا من الاخبار العامة ، وبعض فصول في الأدب القديم ، ثم أضافت بعد قليل مقالات في السياسة الخارجية والداخلية ، وأقبل عهد اسماعيل الزاهر فأدخلها في عداد « الجرائد المعتمدة » على حد تعبيره . ومهما يكن من أمر النشاط الذي دب في حياة الوقائع المصرية شكلا وموضوعا في ذلك الوقت فإنه لا يقاس بعد النضج والاستواء الذي قاد زمامه الاستاذ الإمام الشيخ محمد عبده حتى بلغت الوقائع بجهد منزلة رفيعة بين الصحافة المصرية المعاصرة جميعا سواء في الادارة أو التحرير ، وكان ذلك ختام عهد لا يجوز أن تكون عليه جريدة رسمية ، فالصحافة المصرية من هذا الغرار شيء يختلف أشد الاختلاف

مع ما أراده الاستاذ الامام للوقائع فاذا كانت الصحيفة الرسمية قد بلغت في رئاسته لتحريرها شأوا عظيما بين صحافة مصر فانها كانت أبعد ما تكون عن لونها الأصلي وطبيعتها التي كان ينبغي أن ترسل عليها ، كانت جريدة حكومية إسمها فالشيخ قد نقلها بمقالاته وانتقاداته إلى جو من الحرية لا تعرفه الصحف الرسمية ، نقلها إلى صحيفة رأى وفكرة ، غلب الأدب والاجتماع فيها الصفة الرسمية الخاصة بنشر القوانين واللوائح وإذاعة منشورات الحكومة وأوامرها ، وقد بقيت في هذا اللون العجيب إلى أن وقفت عن الصدور في ١٠ يولية سنة ١٨٨٢ ، وفصل الاستاذ الامام من تحريرها في ١٦ سبتمبر من نفس السنة (١) . وقد إحتجبت الوقائع المصرية من ١٠ يولية إلى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وهي فترة من أدق فترات الحياة المصرية إذ ذاك ، ثم بدأت تظهر من جديد جريدة حكومية تغلب عليها الصفة الرسمية قبل كل شيء ، وهي تصور في أول عدد ظهر منها عقب فشل الثورة العرابية روح الحكومة ومظاهر تغيرها ، فرغت من الاستاذ الامام وقلبه ومهرها كرئيس للتحرير الشيخ عبد الكريم سلمان ، ونشرت مقالا عنيفا منددة بعراي وشيعته ثم نشرت الأوامر الجديدة التي تتصل بتسكين اللجان لمعاينة قادة الثورة وأنصارها .

(١) دفتر استحقاقات الداخلية وفروعها عن سنة ١٨٨٢ رقم ١٤٦٤٦

قادها عقب الثورة مباشرة الشيخ عبد الكريم سليمان وهو أحد أولئك الذين استعان بهم الشيخ محمد عبده في الانقلاب الذى حدث فى الوقائع المصرية ابتداء من اليوم التاسع من شهر أكتوبر سنة ١٨٨٠، اختاره محررا ثانيا بمرتب ألف قرش فى الشهر، زيد إلى ألف ومائتى قرش فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ (١) ثم قرب به إلى نفسه فى خلال حياته جميعا، فهو الذى أشار بتعيينه قاضيا فى المحاكم الشرعية فيما بعدواختاره زميلا له فى لجنة الإصلاح الأزهرى، وقال الأستاذ الإمام فى تقريره «أكفنته كفى فأدنيته منى وجعلته فى مكان النحو من ابن جنى...» وقد استمرت صحبتهما أكثر من أربعين عاما (٢) فصداقتهما قديمة وودهما متصل قبل العمل فى الوقائع وبعده، وقد انفرط عقد مدرسة الإمام عقب الاحتلال مباشرة، انفصل سعيد زغلول عن الوقائع المصرية قبيل الثورة إلى عمل حكومى أخرى، ورفت إبراهيم الهلباوى من وظيفة التحرير لأمر ما، وبقي عبد الكريم سليمان والشيخ وفا محمد وخدمتهما يقومان بخدمة الوقائع المصرية (٣).

(١) دفتر استحقاقات الداخلية وفروعها عن سننى ١٨٨١ - ١٨٨٢

رقم ١٤٦٠٨ و ١٤٦٤٦

(٢) تاريخ الاستاذ الامام ج ١ ص ٢٧٨ و ٤٢٧ و ١٠١٩ طبعة سنة ١٩٣١

(٣) دفتر استحقاقات الداخلية وأعلامها عن سنوات ١٨٨١ - ١٨٨٢ -

١٨٨٣ رقم ١٤٦٠٨ و ١٤٦٤٦ و ١٤٦٦٨ على التوالى . محفوظات القلعة

أما عبد الكريم سليمان محررها الجديد ، فقد طالت صحبته للوقائع ،
عين كما ذكرنا في عهد الاستاذ الامام ، ثم ولى أمرها بعد عزل الشيخ
محمد عبده ، وبقى يتقاضى مرتبه الضئيل وقدره ثلاثة عشر جنيها إلى
سنة ١٨٨٦ في وظيفة أطلق عليها المحرر العربي ، ثم منح في أغسطس
من هذه السنة جنيها فبلغ راتبه أربعة عشر جنيها ، وبقى على هذا
الراتب حتى سنة ١٨٨٩ ، وفي أول يناير سنة ١٨٩٠ أصبح راتبه خمسة
عشر جنيها ، ثم رقى إلى وكييل قلم إدارة الجريدة الرسمية في أول
أغسطس سنة ١٨٩١ ، وزيد أجره بمناسبة هذه الترقية إلى تسعة عشر
جنيها ، وذلك - كما جاء بقرار الترقية - « بناء على ما روى من كفاءته »
ثم نقل إلى نظارة الحقانية في أول يناير سنة ١٨٩٨ (١) . وقد أصبح
الشيخ عبد الكريم سليمان محررا للوقائع ابتداء من ٢١ سبتمبر سنة
١٨٨٢ بعد أن فصل الاستاذ الامام من عمله وقبض عليه ونفى خارج
القطر ، ووضع محررها الجديد في الدرجة الأولى وأطلق عليه « محرر
عربي الوقائع » (٢) ومضى يشرف على الجريدة الرسمية وتحريرها
ويصدرها من « مطبعة الداخلية الجليلة » كما كان حالها على عهد

(١) المصدر السابق (٣) دفتر استحقاقات الداخلية وأقلامها عن

سنتي ١٨٨٤ - ١٨٨٥ رقم ١٤٧٢٧ - القلعة . (٢)

الاستاذ الامام .

صدرت الوقائع المصرية يومية كما كان الحال قبل الاحتلال ما عدا أيام الجمع والعطلات الرسمية ، وكان اشتراؤها السنوى مائة قرش في مصر يضاف إليها عشرون قرشا في الثغور والأقاليم البحرية والقبلية ، وبلغ اشتراؤها في السودان مائة وأربعين قرشا في كل عام ، وكان يتولى بيعها في مصر احمد افندى العشى ، ومحمد افندى خليفة ، وفي الاسكندرية الخواجه حبيب الغرزوزى وبقي أجر الاعلان فيها كسابق عهده قبل الاحتلال ، هذا من ناحية إيراداتها وإدارتها ، أما ناحيتها الفنية فقد دأبت على نشر قليل من المقالات الأدبية والاجتماعية وان استغرقت صفحاتها أخبار الحوادث الثورية التي حدثت ، وأوامر الحكومة وقراراتها ، ثم دخل عليها تعديل طفيف في بعض الألفاظ الأجنبية المعربة (١) فكتبت هاواس بدلا من هافاس (Havas) وروتر بدلا من روتر (Reuter) . ولم يستمر إصدار الوقائع في مطبعة الداخلية بل عادت إلى مطبعة بولاق وأخذت تصدر عنها ابتداء من أول يولييه سنة ١٨٨٤ (٢) يشرف على إخراجها من حيث الشكل حسين حسنى باشا

(١) راجع أعداد الوقائع المصرية عن سنة ١٨٨٣

(٢) الوقائع أول يونيه ١٨٨٤

أطول الموظفين عهدا بإدارة المطبعة ، عين في عهد سعيد باشا وكيلا
لأشغال المطبعة ، وكانت هذه الوكالة وظيفته الرسمية ، فلما أهديت
المطبعة إلى عبد الرحمن رشدى بك فى ٧ أكتوبر سنة ١٨٦٢ اشترط
الاحتفاظ بثلاثة من موظفيها ، وهم حسين افندى حسنى المذكور ،
والشيخ حسن محمد باشكاتب المطبعة والشيخ محمد قطه العدوى
باشمصححها ، على أن تحتسب رواتبهم على خزانة الدولة ، وقد أقر
سعيد باشا والى مصر هذه الرغبة بأمر أصدره إلى نظارة المالية فى
١٣ أكتوبر تلك السنة (١) .

استمر حسين حسنى وكيلا لإدارة المطبعة حتى اشتراها الخديو
اسماعيل فى ٧ فبراير سنة ١٨٦٥ من عبد الرحمن رشدى بك باسم
ابنه الأمير ابراهيم حلمى فى مقابل عشرين ألف جنيهه وضمها إلى
الدائرة السنية ، وسميت فى ذلك العهد « المطبعة السنية ببولاق » وكان
قد وكل أمر ادارتها إلى حسين بك حسنى فسافر هذا الناظر الجديد
واشتري لها محركا بخاريا لإدارة آلاتها ، وكان هذا المحرك البخارى
أول محرك من نوعه فى مصر (٢) ثم أضاف إليها أربع آلات جديدة

(١) أمر عال صادر من سعيد باشا لنظارة المالية فى ٧ جمادى الاولى
سنة ١٢٧٩ هجرية رقم ٣ — دفتر قيد الاوامر العلية الصادرة المالية ص ١٠
سجل رقم ١١٩٦ (٢) دفتر استحقاقات مطبعة بولاق ج ٢ سنة ١٢٨٣
رقم ٣٩٨ محفوظات الدائرة السنية بالقاهرة .

للطبع وثلاثاً أخرى اشتراها بعد عدة أشهر (١) كما هيأ لها فرصة الظهور بالمظهر اللائق في معرض باريس حيث عرضت مطبوعاتها ونالت التقدير والاعجاب (٢) وبقي حسين بك حسنى ناظراً للمطبعة بولاق من ٧ فبراير سنة ١٨٦٥ إلى ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٠ حيث عاد إلى نظارتها ناظرها القديم على بك جودت في أول مايو سنة ١٨٨١ إلى ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨٢ ، ثم رد إليها حسين حسنى وقد منح رتبة الباشوية ، وهو أول باشا يلي نظارة المطبعة في تاريخها جميعاً ، وقد مضى يشرف على نظارتها حتى أوائل سنة ١٨٨٥ (٣) ، وكان قد بلغ راتبه في سنة ١٨٨٥ ستين جنيناً في كل شهر (٤) ، فاذا ترك المطبعة عين خلفاً له المسيو بنجيه بقرار من مجلس النظار في ٢ فبراير سنة ١٨٨٥ على أن يقوم بتنظيم المطبعة وترتيبها من جديد (٥) .

(١) دفتر استحقاقات مطبعة بولاق ج ٢ سنة ١٢٨٣ ص ١٧ رقم ٣٩٨

الدائرة السنية بالقلمة

(٢) Charles Edmond, "L'Égypte à l'Exposition

Universelle de 1867. P. 331, 334, 367 & 370.

(٣) دفاتر استحقاقات المطبعة من ١٨٨٠ — ١٨٩٦ بدار المحفوظات

المصرية (٤) دفتر قيد أسماء مستخدمي مطبعة بولاق بوزارة المالية عمرة

١٤٧٣٥ ع ٦٣ مخزن ٤٤

(٥) قرار نظارة المالية — مجموعة قرارات ومنشورات سنة ١٨٨٥

نعود إلى الوقائع المصرية وما تم بشأنها بعد أول يولييه سنة ١٨٨٤ ،
فلا نقرأ فيها جديدا زهاء تسعة عشر شهرا ، ولا نحس فيها تغييرا ،
حتى نشرت في يوم السبت ٣ يناير سنة ١٨٨٥ تحت عنوان الحوادث
الداخلية أن مجلس النظار « قرر في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٤ تعديل
نشر ادارة الجرائد الرسمية وهما الوقائع المصرية والمونيتور إجبسيان
(Moniteur Egyptien) من أول يناير سنة ١٨٨٥ على هذا الوجه »
« يبدل اسم المونيتور إجبسيان باسم (جريدة الحكومة المصرية
الرسمية) أما اسم الوقائع فيبقى على ما هو عليه ، ويكونان من الآن
فصاعدا في إدارة واحدة تابعة لنظارة الداخلية ، وبدا من صدورهما
كل يوم يكون في ثلاثة أيام فقط من كل أسبوع وهي أيام السبت
والاثنين والأربعاء ماعدا أيام الأعياد وأن تكون قيمة الاشتراك
في كل واحدة من الجريدتين مائة قرش صاغ عن سنة ، وستين عن
نصفها ، وهذه القيمة تدفع مقدما . جميع المواد الرسمية التي يراد نشرها
في الجريدتين يجب إرسالها من أول يناير سنة ١٨٨٥ إلى إدارتهما
بنظارة الداخلية . وقد نفذ هذا القرار من أول هذا الأسبوع ، ثم
استحضرت مطبعة الوقائع إلى نظارة المالية واستصوب أن يجعل
عدها هذا أول عدد إلى نهاية هذه السنة ، ثم في كل سنة يبدأ بالعدد
من الواحد إلى نهاية ما يصل اليه ، فيكون لكل عام أعداد مخصوصة

به ، ثم إن هذه الجريدة ستكون على هذا الحجم . وإذا اقتضت الحال في بعض الأيام بالنسبة لكثرة ما يراد نشره فيها ، يزداد في أفرخها فتطبع فرخين أو ثلاثة على حسب مقتضيات الأحوال .

صدرت الوقائع المصرية بناء على هذا القرار في حجم صغير كحجم مجلاتنا الأسبوعية المعاصرة بحروف صغيرة في أربع صفحات في أكثر أعدادها ، وإن بلغ عدد صفحات بعض أعدادها اثني عشرة صفحة ، ولا يزال محررها الشيخ عبدالكريم سلمان ، غير أن المشاهد أن كفايته الأدبية محدودة في صفحاتها ، فقد خلت من المقالات الأدبية والأخبار الشائقة ، ودأبت على نشر نزعات الخديو وتنقلاته ولم ينشر اسم محررها في نهاية الصفحات كما عودتنا من قبل ، ونشر مكانه « طبعت بمطبعة نظارة المالية » ثم « طبعت بمطبعة المالية التابعة للمطبعة الأهلية » في أعداد أخرى ، وأصبح أجر الإعلان فيها قرشين عن السطر الواحد ، وقسمت موضوعاتها إلى قسمين رئيسيين ، قسم رسمي وهو يضم الأوامر والقرارات ، وقسم غير رسمي ، وهو عبارة عن تنقلات الخديو ومقابلاته وحوادث الشرطة ، ثم أضيف إلى هذين القسمين قسم غير هام وهو يخص « التلغرافات السياسية » وهي برقيات صدرت عن هافاس أولا ثم روتر ثانيا ، وكلها عن حوادث جرت في عواصم أوروبا الهامة ، ونشرت أخيرا في جزء

صغير من صفحاتها مزادات وإعلانات رسمية (١) .
ومن غريب ما نشر في القسم الرسمي بعض الوفيات ، بالرغم من أنها
اعتادت أن تهمل المقالات ، سواء أكانت اجتماعية أم أدبية ، بيد
أنها حرصت على هذه الوفيات ونشرها بعنوانين غريبة كنعيمها الذي
أذاعته عن حسين افندي صقر ، ووضعت له عنوان (كن في الدنيا
كأنك غريب أوعابر سبيل (٢)) وليس معنى هذا أن الجريدة الرسمية
تخصصت لمثل هذه الأخبار ، بل إنها قلما كانت تذيع شيئا من هذا ،
كما أنها لم تهتم إلا قليلا بإنشاء المقالات التي تحض على الخير وتؤذن
بالمعروف أسوة بما يصنعه خديو مصر ، وهي في مجموعها مقالات
يمليها دافع خاس هو التحدث عن الخديو وكرم أخلاقه وبيض
أياديته .

وقد اختلف شكل الوقائع المصرية عن حالها القديمة ، كتب
اسمها في مربع جميل تحته تاج في وسطه العلم المصرى بهلاله ونجومه
الثلاثة ، منبثة عن مواعيد ظهورها ، وعن يمين اسمها نشرت « تنبيهات »
عن الجهة التي تقدم إليها طلبات الاشتراك ، وهي إدارة الجريدة
بنظارة الداخلية ، ثم عن أجر الإعلان للسطر الواحد ، وقد تغير

(١) راجع أعداد الوقائع المصرية عن سنة ١٨٨٧

(٢) الوقائع ٢ أبريل ١٨٨٧

مقداره هنا ، إذ أصبح ستة قروش في وسط الجريدة وأربعة في الصفحة الرابعة ، وكذلك أشار هذا (التنبيه) إلى ثمن اشتراكها وقد تغير قليلا إذ زاد اشتراك نصف السنة فأصبح ستين قرشا ومائة وعشرين قرشا عن السنة في خارج الحكومة - على حد تعبيرها - بما في ذلك أجر البريد ، وبيعت البسطة الواحدة بقرش صاغ (١) ويحذر بنا أن نذكر في هذه العجالة أن المشرف على إخراجها من حيث الشكل كان المسيو بنجيه السابق للذكر . وبعد بضعة أعوام من سنة ١٨٩٠ بدأت الوقائع المصرية تدخل في طورها الأخير ، أي أنها خلطت إلى التمتع بصفتها الرسمية الصحيحة ، فلم نقرأ فيها مقالات أولشعر بهوى يتخلل صفحاتها ، ولم يعد للجناب الخديو هذه الصفحات السكشار التي كانت تذيب أنباء تنقلاته ونزهاته ، وتغير اسم ناظر المطبعة وأصبح يطلق عليه « مدير المطبعة » وكان إذ ذاك شيلي بك ، وابتداء من عهد ذلك المدير سنقص في شيء من الإيجاز تاريخ مديري المطبعة الأميرية للارتباط الوثيق الذي نشأ بين حياة المطبعة والصحيفتين الرسميتين ، فلم يكن شيلي بك (باشا فيما بعد) مديرا لمطبعة بولاق فحسب ، بل كان مديرا للجرائد الرسمية أيضا ، وهي

(١) راجع أعداد الوقائع المصرية عن سنة ١٨٩٠

الوقائع وجريدة الحكومة المصرية الرسمية ، وأصبح شيلي بك يهرم أعداد الوقائع حاملا صفة المدير للمطبعة ولجرائد الدولة الرسمية ، كما نشرت في نهاية الملاحق التي كانت تصدرها بين آن وآن عن قرارات أو قوانين طبع بالمطبعة الأهلية ببولاق مصر المحمية ، (١) ويعتبر شيلي بك من خيرة من ولى أمر هذه المؤسسة ، فقد عير في سنة ١٨٩٤ وبقى مشرفا عليها إلى سنة ١٩١١ ، وتشهد تقاريره بمحفوظات وزارة المالية بكفاءة وامتيازه سواء في خدمة المطبعة أو الجريدتين الرسميتين (٢)

أما أمر الاعلانات التجارية في الوقائع المصرية فغريب بعض الشيء ، كانت الاعلانات قبل الاحتلال كثيرة متنوعة ، ولا يستغرب هذا على صحيفة تكاد تكون صحيفة حرة ، ولها نصيب عظيم في الحياة المصرية العامة ، وتكاد تقرأ في كل مكان ، أما بعد الاحتلال مباشرة فقد قلت هذه الاعلانات قلة خرجت بعض أعدادها وهي خلو منها ، وليس هذا بمستغرب أيضا على صحيفة شغلت معظم صفحاتها بطابعها الرسمي ولم تساهم في الحياة الأدبية أو السياسية العامة بنصيب يذكر ، بيد أن الغريب حقاً هو أن الوقائع المصرية بدأت تتميز بنشر اعلانات

(١) ملحق الوقائع في ١٧ فبراير سنة ١٩٠٠

(٢) راجع تقارير شيلي بك في عهده : أرشيف وزارة المالية المصرية

لسنة ١٨٩٧ : محفوظات المطبعة الأميرية

البيوتات التجارية ابتداء من سنة ١٩٠٣ وأخذت هذه الاعلانات
تزداد حتى سنة ١٩١٠ ، بدأتها بنشر إعلان « لليون كرامر وشركاه
بالموسكى بمصر » وهم متعهدو « العائلة الفخيمة الخديوية » وكان
الإعلان عن بيع ساعات وأدوات هندسية وآلات كهربائية وموازين
لنياه ومثلثات للمساحة وما إلى ذلك ، مبيناً هذا الإعلان برسم اعتاد
نشره هؤلاء التجار . وفي مستهل القرن العشرين اعتلت حروف
المطبعة الأميرية وأخذ أثر ذلك يظهر واضحاً في مطبوعاتها وخاصة
جريدة الوقائع فألفت لجنة في ٤ يونيه سنة ١٩٠٢ من الشيخ حمزة
فتح الله مفتش العلوم العربية بنظارة المعارف العمومية وشيلي بك
مدير المطبعة الأهلية وأحمد زكى بك السكرتير الثانى لمجلس النظر
تحت رئاسة وكيل نظارة الداخلية للنظر فى عيوب الحروف وما
شاكل ذلك مع بيان التعديلات والتجديدات الضرورية للمطبعة ،
وأجيز للجنة أن تستعين بمن تشاء من أهل هذه الصناعة ، ومن ثم
ظهرت الوقائع بعد قليل ذات حروف جميلة وطبع أنيق ، ومضت
على ذلك قدما حتى جد عليها جديد فى سنة ١٩٠٥ ، فابتداء من العدد
٤٠ الصادر فى ٥ أبريل من تلك السنة نشرت الوقائع على مستطيل
فى صدرها بأنه « يجب إرسال الاعلانات فى أيام الأحد والثلاثاء
والجمعة الساعة تسعة افرنكى صباحا لىكى يتيسر نشرها فى اليوم التالى »

وكانت طلبات الاشتراك تقدم أيضا إلى إدارة المطبعة التي تتولى تنظيم وتبويب الجريدة الرسمية، وقد أذاعت الوقائع تقويميا أبجديا بالمصانع والمتاجر والأشغال العامة والمشافي والطوائف وغيرها التي عرفت في مصر سنة ١٩٠٥. وقد زاد اشتراك الجريدة في سنة ١٩٠٧ زيادة طفيفة إذ بلغ مائة وعشرين قرشا في السنة، وسبعين قرشا عن ستة شهور، أما اشتراكاتها في خارج القطر فكانت مائتي قرش عن السنة ومائة وعشرين قرشا عن نصفها، وبيعت النسخة الواحدة بإثني عشر مليما، ثم قطعت الوقائع المصرية من عمرها أربع سنوات أخرى وفاجأتنا بلون يكاد يكون جديداً على شكلها خاصة.

عين المستر وارن تريلوتى فى وظيفة وكيل المطبعة الأميرية فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٦ ثم رقى مديراً لها فى ٢٩ يونيه سنة ١٩١١، وأمضى بضع سنوات فى إدارتها، ثم عين أخيراً فى وظيفة مساعد وكيل وزارة المالية التى أحييل منها الى المعاش فى ١٦ ابريل سنة ١٩٢٣ (١) وقد أصبح المستر تريلوتى مسئولاً عن المطبعة ومشرفاً على الصحف الرسمية ابتداء من سنة ١٩١١، وبقي يشغل هذا المنصب بصفة جديده حتى سنة ١٩١٧، وقد صاحب تعيينه تغييراً فى شكل

(١) أرشيف وزارة المالية المصرية دوسيه رقم م ٥٧ - ١٦/٤

الوقائع كما ذكرنا ، إذ احتل اسمها مكانا كبيرا فى رأسها ، وذكر فى أسفله (جريدة رسمية للحكومة المصرية) وكتب رقم العدد وسنة انصدور باللغتين العربية والفرنجية ، واحتوت الصفحة الأخيرة على بيان بموعد ظهورها وثمنها ومقدار اشتراكها التى ينبغى أن تدفع للطبعة الأميرية ، وهى هنا توضح لنا انفصالها التام عن ~~نظارة~~ الداخلية ، وتبعيتها المطلقة للنظارة التى تنسب إليها مطبعة بولاق وهى نظارة المالية ، وفى هذه السنة أيضا حدث أن حددت الجريدة ماهية الاعلانات التى يجوز نشرها وهى « كشوفات حساب البنوك والمصارف المؤسسة بذكر يتوخى ، وكذا الاعلانات القضائية ونظامنامات وكل ما يحتم القانون نشره بالجريدة الرسمية » وقدر للسطر الواحد ستة قروش ، وفى هذه السنة أيضا أذاعت أن المسكاتبات الخاصة بالوقائع سواء المسكاتبات المتصلة بالاعلان أو بالأخبار الرسمية يجب أن تكون باسم إدارة المطابع الأميرية ، ثم أشارت فى آخر صفحة إلى أنها تبيع أعداد السنة الماضية بضعف ثمن السنة الحالية ، وأن أعداد السنوات القديمة تباع النسخة منها بمائة مليم ، وأجازت لمصالح الحكومة تخفيضا فى ذلك قدره خمسون فى المائة ، ولم تشهد الوقائع فى عهد تريلونى إلا تغييرا واحدا من حيث الموضوع ، إذ دأبت على نشر محاضر جلسات مجلس شورى القوانين .

وفي سنة ١٩١٢ أشارت الوقائع في مستطيل إلى ما ينشر فيها وهو « إرادات سلطانية - قوانين - مراسيم عليّة - قرارات » وفي خلال سنى الحرب وقف نشر الإعلانات الأهلية ، وصدرت الوقائع المصرية في يومى الخميس والإثنين من كل أسبوع ، وارتفع ثمن النسخة الواحدة إلى خمسة عشر ملياً ، وكانت حروفها صغيرة جداً وإن خرجت بعض أعدادها فى أكثر من أربع صفحات ، وتغيرت إدارتها فى سنة ١٩١٧ إذ وكل أمرها إلى أحمد صادق بك الذى مضى يديرها هى وشقيقتها الفرنسية بالإضافة إلى المطبعة فترة ما ، وكان أول عهده بالمطبعة الأميرية حين عين وكيلها فى ٢٠ فبراير سنة ١٩١٢ ، ثم اختير ملاحظها فى ٣٠ أبريل سنة ١٩١٩ بناء على أمر وزارى صدر بهذه الترقية ، ولم يطل عهده لإدارتها إذ رقى فى أول أبريل سنة ١٩٢٠ مديراً للمكتبة السلطانية ثم عين فيما بعد مراقباً لمطبوعات الحكومة وهى آخر عهده بوظائف الدولة (١) وقد ألغى لقب المدير فى عهد سلفه واستبدل بلقب الملاحظ كما أشرنا ، وتبعته فى عهدهما المطبعة والجريدتان الرسميتان مراقبة مطبوعات الحكومة بوزارة المالية . وأرتفع أجر سطر الإعلان فى الوقائع المصرية إلى

(١) أرشيف وزارة المالية المصرية . ملف رقم ٧١-١٥١

إثني عشر قرشا في سنة ١٩٢٢ بعد تعيين المستر جورج نيوتن ملاحظا
 للمطبعة والجرائد الرسمية ، عين المستر نيوتن في أول أمره في وظيفة
 كبير المصححين الفرنجة للمطبعة الأميرية بقرار من مجلس النظار في
 ٧ مايو سنة ١٩١١ ، ثم قضى قرار آخر لهذا المجلس بتعيينه رئيسا
 (لورشة) المطبعة في ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٣ ، واختير في سنة ١٩١٧
 للعمل في القسم الحربى الخاص بنشر المطبوعات وأمضى في ذلك
 زهاء ثلاثة أعوام ، ثم عين في أول أبريل سنة ١٩٢٠ ملاحظا للمطبعة
 الأميرية ، وهى أرفع الوظائف المتصلة بهذه المؤسسة في ذلك الوقت
 ثم اعتزل خدمة الحكومة المصرية في ١٧ يناير سنة ١٩٢٤ ، ويعتبر
 المستر جورج نيوتن من خيرة الذين خدموا المطبعة الحكومية ، وقد
 أجمعت الجهات الرسمية المصرية والأجنبية على كفاءته سواء في شئون
 المطبعة أم في خدماته للجريدتين الحكوميتين حتى أنعم عليه بنيشان
 النيل الرابع ومنح رتبة البسكوية (١) .

نعود الى الوقائع المصرية في عهد المستر نيوتن فلا نجد إضافات

(١) أرشيف وزارة المالية المصرية ملف رقم م ٧١-٢٦/١٠ ويلاحظ أن
 البسكوية أعطيت له وكان قد توفى لبضعة أيام خلت أنحه إياها فلم يتسلمها ولم تلغ
 إليه ، وكان هذا حدثا في تاريخ الرتب وتقاليدها .

جديدة سواء في شكلها أو في موضوعها ، غير أن قلم نشر مطبوعات الحكومة التابع للمطبعة الأميرية بمبنى وزارة المالية قد تولى بيع أعداد السنتين السابقتين لها ، أما الأعداد القديمة فكانت تباعها دار المحفوظات بالقلعة ، وكذلك تولت المكتبات الأهلية بيع الأعداد الجديدة (١) وقبلها كانت تنشر الوقائع إعلانات أهلية صغيرة فقد عثرنا على اعلان واحد خاص بفقد إحدى السيدات لخاتمها (٢) .

وفي سنة ١٩٢٤ شهدت مصر حياة دستورية كانت قد حرمتها سنوات عديدة وشهدت الوقائع مع البلاد جديدا في حياتها الإدارية والشكلية ، فقد عين لادارتها الميسو إميل فورجيه (Emile Furget) وكانت أولى وظائفه في المطبعة وظيفة رئيس قسم ثم رقى إلى وظيفة ملاحظ المخازن في سنة ١٩١٣ ، وفي يناير سنة ١٩٢٤ عين ملاحظا للمطبعة الأميرية بدلا من المستر نيوتن (Neweton) (٣) وأمضى الميسو فورجيه هذا زهاء سنتين ونصف سنة ملاحظا للمطبعة حتى اعتزل خدمة الحكومة في أول أغسطس سنة ١٩٢٦ (٤) وقد

(١) الوقائع المصرية العدد ١٨ في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ وما قبله .

(٢) الوقائع المصرية العدد ٦٨ في ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢

(٣) أوشيف وزارة المالية م ٧١-١٣/٥

(٤) محفوظات المطبعة الأميرية ملف رقم ٣-٤٢/٢

صدرت الوقائع فى عهده متغيرة الشكل بعض الشيء يملأ رأسها أسماها معلنة أنها « جريدة رسمية للحكومة المصرية » .

ويبدو لنا من هذا العرض المجمل لتاريخ الوقائع المصرية بعد الاحتلال البريطانى ، وفى غضون الحياة المصرية المستقلة أن العلاقة بين المطبعة الأميرية والوقائع المصرية أخذت تتوثق حتى ابتلعت إحداهما الأخرى ، فقد عادت الوقائع إلى الظهور بعد أن تم الاحتلال وهى مستقلة بمطبعتها وإدارتها فى وزارة الداخلية ، ثم مضت تطبع وقتا ما فى مطبعة المالية وهى جزء من مطبعة بولاق ، ثم وكل أمر طبعها إلى المطبعة الأميرية نهائيا ، وبهذا القدر الذى تغلبت فيه المطبعة الأميرية على غيرها من المطابع الرسمية فى نشر الوقائع المصرية استطاعت مطبعة بولاق أن تهيمن على إدارة الوقائع رويدا ثم حثيثا حتى بلغت سلطتها المطلقة عليها فى سنة ١٩٢٨ حيث أذاعت الوقائع أن جميع المكاتبات والرسائل والطرود والحوالات والشيكات الخ التى كانت ترسل سابقا بعنوان مراغبة مطبوعات الحكومة « مكتب بريد الدواوين » تعنون من الآن فصاعدا برسم المطبعة الأميرية « مكتب بريد بولاق » (١) . وأصبح مدير المطبعة الأميرية مديرا للوقائع المصرية فى جميع مسائل النشر والطبع وما إلى ذلك .

(١) الوقائع المصرية العدد ٩ بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٢٨ صفحة ٨

ويحذر بنا ونحن في صدد السلطة المطلقة التي كانت لإدارة المطبعة والتي مكنت لها من الوقائع أن نذكر أن المرحوم محمد أمين بهجت بك قد عمل على استرداد مكانة المطبعة بصفة عامة وتوطيد ما كان لها على الدوام من استقلال ، كما كانت الحال دائماً أيام كبار مديريها . كما كانت تقتضيه طبيعة العمل في هذه المنشأة من سرعة البت في شئونها بمعرفة مديرها المباشر المسئول ، وكانت نتيجة ذلك إنهاء الصلة التي كانت تربطها بمراقبة المطبوعات وإلغاء مراقبة المطبوعات نفسها وقصرها على إدارة التوريدات ، وقد تقلب محمد أمين بهجت بك في كثير من وظائف الدولة ، فقد عين مهندساً لمشروعات الري في أواخر القرن الماضي ، ثم انتقل إلى وظائف أخرى كنظارته لمدرسة الصناعات بالمنصورة وإدارته لمدرسة الصناعات بأسسيوط . ثم عين مفتشاً بالتعليم الصناعي ، ومديراً للبعثة المصرية بسويسرا ، ثم عاد إلى وظائف التعليم ونقل إلى وزارة الموصلات فيما بعد ، ثم انتدب في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ملاحظاً للمطبعة الأميرية ، ثم عين في هذه الوظيفة في أول أغسطس سنة ١٩٢٦ فعاد إلى المطبعة الأميرية استقلاً لها في عهده وأصدرت وزارة المالية قراراً بإبدال اسم ملاحظ المطبعة « بمدير المطبعة » وقد أذاع على جميع مصالح الحكومة نبأ تغيير الملاحظ بالمدير ، وقد اشترك في عدة معارض أهمها معرض

ليبرزج للهاكينيات والآلات الخاصة بالطباعة (١) سنة ١٩٢٩ كما زار بعض مؤسسات هذه الصناعة فيما بعد (٢) ثم أحيل إلى المعاش في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٣٧ وأعيد إلى وظيفته مرة أخرى في يناير سنة ١٩٣٨ (٣) غير أنه مالبث أن استقال في ١٥ سبتمبر من نفس السنة (٤) ثم توفي رحمه الله في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٨ .

وقد نشطت الوقائع لما عادت الحياة النيابية إلى مصر في سنة ١٩٢٤ في نشر الملاحق وإذاعة مضابط مجلسي الشيوخ والنواب ، كما اعتادت أن تنشر في صدر كل عدد منها ملخصا بما احتوى عليه العدد .

وحدث تغيير جديد في الوقائع منذ سنة ١٩٣٢ حيث بدئت السجلات بحروف التاج وزاد عدد صفحات بعض الأعداد زيادة ملحوظة في سنة ١٩٣٤ حتى بلغ مائة وسبع عشرة صفحة (٥) وبلغ عدد صفحات العدد ٤٤ الصادر بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٠ ، ٤٤٢ صحيفة ، والسبب في خروج الوقائع المصرية في هذه الصفحات

(١) أرشيف وزارة المالية ملف رقم ٧١م - ١٨/٣ جزء أول ورقة رقم ١٠١

(٢) أرشيف وزارة المالية ملف رقم ٧١م - ١٨/٣ جزء أول

(٣) محفوظات المطبعة الاميرية ملف رقم ٣ - ١٨٨/٢ إدارة المطبعة

(٤) أرشيف وزارة المالية ملف رقم ٧١م - ١٨/٣ جزء ثاني

(٥) الوقائع المصرية العدد الاول في أول يناير سنة ١٩٣٤ .

الكثائر أنها أصبحت تنشر القوانين واللوائح والأوامر ونتائج الامتحانات العامة وأسماء الناجحين ومضابط البرلمان. وفي أول مايو سنة ١٩٣٤ أصبح ثمن النسخة منها عشرين مليما وصار المتبع في بيع الوقائع أن تحتفظ بأعداد السنة التي تصدر فيها والسنتين السابقتين لها بقلم نشر مطبوعات الحكومة التابع للمطبعة الأميرية والسكان بمبنى وزارة المالية واشتراكها السنوى ١٥٠ قرشا وتسعون قرشا عن ستة شهور داخل القطر كما تقرر أن يكون اشتراكها في الخارج جنهين انجليز بين وعشرة شلنات عن السنة الواحدة ، أما نصفها فاشتراكها جنهين انجليزى و ١٠ شلنات . وفي أول يناير سنة ١٩٣٩ عين الأستاذ محمود زكى إبراهيم مديراً للمطبعة الأميرية والجرائد الرسمية وكان قد نقل إلى المطبعة الأميرية في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٨ ، وقد تخرج في كلية الهندسة الملكية بمصر سنة ١٩٢٥ وعين مهندسا بمصلحة المباني ، ثم اختير عضواً لبعثة مصلحة المساحة للطباعة في انجلترا وعين مفتشاً لأقلام الرسم المطابع بمصلحة المساحة ، ثم وكيلاً فديراً للمطبعة الأميرية . وأخيراً صدر قرار من وزارة المالية في ٨ مارس سنة ١٩٤٢ باسناد إدارة المطبعة إلى الأستاذ محمد بكرى ونقل مديرها إلى مكان آخر .

وقد كان قيام الحرب الأوربية في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ عاملاً كبيراً في زيادة نشاط الوقائع المصرية بقسميها العربى والفرنسى

لكثرة المراسيم والقوانين والقرارات والأوامر العسكرية التي استدعتها ظروف الطوارئ، ويتميز تاريخ الوقائع في هذه الحقبة من حياتها بكثرة أعدادها غير الاعتيادية التي تصدر منها في غير يومى صدور الوقائع العادية.

ونظراً لما لوحظ من تضخم عدد صفحات الوقائع المصرية العربية، تضخماً هائلاً في السنوات الأخيرة بسبب نشر مضابط مجلسى البرلمان فيها، وما يحملها ذلك من خسائر، فقد بلغ عدد صفحات العدد رقم ٤٤ الصادر فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٠، ٤٤٢ صحيفة كما أسلفنا، اختصت ستون صحيفة منها بنشر مواد الجريدة الرسمية أما الصحائف الباقية وعددها ٣٨٢ صحيفة فكانت ملحقة بالوقائع لمضابط البرلمان. لذلك اتجهت الرغبة إلى إيجاد حل للاقتصاد، وكان قيام الحرب فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ وقلة ورود الورق من الخارج مما ساعد على تنفيذ هذه الرغبة التى كانت الحاجة ماسة إليها منذ عدة سنوات. غير أنه لما كان تخفيض عدد ما يوزع من الوقائع أمراً غير ممكن ويتنافى مع الأغراض الأساسية التى أنشئت الجريدة من أجلها وهى إحاطة أكبر عدد ممكن من المواطنين بما صدر من المراسيم والقوانين والقرارات والأوامر الخ. لذلك رأى مدير

المطبوعة أن خير وسيلة لتحقيق الاقتصاد هو فصل مضابط مجلسي البرلمان عن الوقائع المصرية لأن كثيراً من المصالح الحكومية وإداراتها وفروعها، وإن كانت في حاجة إلى الوقائع نفسها لتنفيذ القوانين والقرارات والأوامر، فإنه يمكنها الاستغناء عن المضابط البرلمانية التي كانت تلحق بالوقائع لأن أعمال هذه المصالح والفروع لا تتصل اتصالاً مباشراً بالمناقشات البرلمانية، ولما كانت اللائحة الداخلية لمجلسي البرلمان تحتم نشر المضابط في الوقائع المصرية، فالحكي يكون فصل ملاحق المضابط عن الوقائع متمشياً من الوجهة القانونية مع ما نصت عليه اللائحة الداخلية للمجلسين فقد تقرر نشر المضابط في قسم خاص يسمى « الوقائع المصرية - القسم البرلماني » وجعل لهذا القسم اشتراك خاص كالوقائع العادية بنفس القيم السابق الإشارة إليها، وأمكن بهذه الوسيلة تحقيق وفر كبير يبلغ حوالى ثلاثة آلاف جنيه في السنة .

وصدر أول عدد من « الوقائع المصرية - القسم البرلماني » يوم الخميس ٢ يناير سنة ١٩٤١ (الموافق ٤ ذو الحجة سنة ١٣٥٩ هـ) . ولا يختلف عنوان الصحيفة الأولى في قسمي الوقائع إلا

أن جملة « جريدة رسمية للحكومة المصرية - القسم البرلمانى »
التي تكتب تحت « الوقائع المصرية » قد نشرت بالخط
الفارسى ليميز بها هذا القسم عن العدد العادى الذى تكتب
فيه هذه الجملة عادة بالخط الثلث .

ويصدر القسم البرلمانى فى يومى الاثنين والخميس ، وهما
نفس اليومين اللذين تصدر فيهما الوقائع ولا يصدران إلا
كلما تجمع عدد من مضابط الجلسات يسمح بإصدار هذا
القسم البرلمانى .

الجريدة الرسمية الفرنسية

تعتبر جريدة الحكومة الرسمية الفرنسية من أخطر الصحف
الفرنجية التي عرفتها مصر في القرن التاسع عشر ، ويرى بعض
المؤرخين حين يتحدثون عن قدرها بين الصحافة المصرية عامة
والصحافة المصرية الفرنجية خاصة أن الخديو اسماعيل صاحب اليد
في إنشائها ، ولحكومته فضل رعايتها ونموها وتطورها ، وقد يبدو
هذا صحيحا لأول وهلة ، لعدة عوامل ، منها أن اسماعيل منح عطفه
لأكثر من أربعين صحيفه ومجلة تصدر في مصر بين فرنسية وإيطالية
ويونانية وإنجليزية ، كما أيد ببره وماله أكثر من خمس وعشرين
جريدة عربية تصدر في القاهرة والاسكندرية من بينها خمس صحف
للدولة ، فليس غريبا أن ينشئ للحكومة المصرية جريدة فرنسية
كالوقائع المصرية ، ومن بين هذه العوامل التي تؤكد فضل الخديو
اسماعيل في إنشاء «لومونيتور إيجسيان Le Moniteur Egyptien»
أن كثيرا من المكاتب العامة تحتفظ بأعداد من هذه الجريدة الفرنسية
الرسمية ، وهي جميعا صادرة في أيام اسماعيل ، متحدثه عنه ، ذاكرة
الكثير من أخبار الحكومة ، معلنة في أكثر أيامها قوانينها ولوائحها

ولهذا اقتنع المؤرخون بأن حكومة اسماعيل هي أول من أنشأ جريدة فرنسية للدولة المصرية .

على أن التحقيق العلمى قد أثبت عكس ما درج عليه المؤرخون لتاريخ الصحافة في مصر ، فجريدة لومونيتور إجبسيان قد صدرت قبل معرفتنا لها في عصر اسماعيل بأربعين عاما وذلك في عهد محمد على الكبير ، أنشئت باسمها المعروف وللأغراض نفسها التي تميزت بها في سنة ١٨٧٤ ، وقد صدرت لومونيتور إجبسيان كأول جريدة فرنسية في البلاد المصرية سنة ١٨٣٣ ، أشار إليها يعقوب أرتين باشا دون أن يسميها في بحثه عن الصحافة المصرية المنشور في مجلة المجمع العلمى المصرى (١) ويذكر جون باورنج (J. Bowring) شيئا عنها في تقريره الذى رفعه إلى المرستون (Palmerston) وزير خارجية إنجلترا في ذلك الوقت قائلا « وكانت تطبع أسبوعيا في مدينة الاسكندرية جريدة فرنسية يقال لها لومونيتور إجبسيان من أغسطس سنة ١٨٨٣ إلى مارس سنة ١٨٣٤ حيث تعطلت عن الظهور ، وكانت تعينها الحكومة ولم تسكن عظمة الانتشار » (٢) .

Y. Artin Pasha " Etude Statistique sur la presse (١)

Egyptienne " Bull, de l'Inst. Egyptien 1905 P. 190

Bowring, J. "Report on Egypt and Candia" (٢)

ولا إخالنا في حاجة إلى جديد حين نتقصى أسباب صدورها في ذلك الوقت المبكر من حياة الصحافة المصرية ، فمحمد علي لم يفتش هذه الصحيفة حقاً ، بيد أنه كان مؤمناً بفائدتها ، لذلك أعانها كثيراً كما أشار باورنج في تقريره ، وقد كانت ظروف الوالى تقتضى وجود مثل هذه الصحيفة ، فهو ليس والياً عادياً كولاية الدولة العثمانية الآخرين ؛ بل هو صاحب امبراطورية مساحتها - إذا استقلت - تكبر مساحة الدولة العثمانية نفسها ولا مبراطوريته صلات متعددة بتركيا وبدول أوروبا المختلفة ، وكثيراً ما فرغ من حرب ليدخل حرباً أخرى ، طوراً لخدمة مصر وطوراً لتنفيذ رغبات السلطان ، وكانت قوته هذه مشاراً للرضى عنه حيناً والسخط عليه أحياناً . وأقرب الأزمات لظهور هذه الجريدة كانت الأزمة التركية المصرية فى أوائل سنة ١٨٣٣ عقب احتلال مصر للشام وانتصارها المضطردة فى الأناضول واهتمام الدول الأوروبية كفرنسا وإنجلترا بهذا الموضوع ، فلم يكن بد - بالإضافة إلى ما ذكرنا - من أن يكون للوالى لسان يذيع عند الأجانب الخير والفضل عن مصر وواليتها ، ويحاج الجريدة الرسمية التركية المسماة (Le moniteur Ottoman) التى دأبت على الطعن فى مصر وحاكمها ، فخریدتنا المصرية وجدت لتدافع عن حقوق مصر

وتذب عن سياسة الباشا في مصر وخارجها ، لذلك اعتبر محمد علي جريدة لومونيتور إجبسيان اسان حال الحكومة المصرية ، ولهذا السبب أعانها على الظهور وأمدّها بالتأييد في الشهور الثمانية التي مضت تصدر فيها حتى تعطلت في مارس سنة ١٨٣٤ .

صدرت لومونيتور إجبسيان صحيفة شبه رسمية في مدينة الإسكندرية حيث يقيم بضعة آلاف من الفرنسيين والأجانب التابعين لدول أخرى ، فهي من هذه الناحية ضرورة من ضرورات حياة الفرنجة في الثغر ، وقد عثرنا على عددين فقط من هذه الجريدة في دار المكتب المصرية (١) وهما العدد الرابع الصادر في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٣٣ والعدد الرابع عشر الصادر في ١٣ نوفمبر من نفس السنة ويعتبر العدد الأخير منهما حجة لنا في تقدير أهمية الصحيفة بالنسبة للحكومة المصرية ، فانه كان لسانا طيبا عن نشاط الدولة هنا وهناك ، يتحدث عن إصلاحات الباشا في مصر وكريت وفي غيرهما من البلاد التابعة لمصر ، هذه الإصلاحات التي « يقيمها الوالي على نظم من العدالة والحق » (٢) وقد أخذت الجريدة تقتبس أخبارها المحلية

Diplomatic Documents Concerning Affairs of (١)

دار المكتب المصرية Egypt. Sc. Soc. T. 1 N. 679

(٢) Le Moniteur Egyptien في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٣٣

كلها تقريبا من الوقائع المصرية .

اعادت جريدة «لومونيتور إجنسيان» أن تصدر في يوم السبت من كل أسبوع ، وقد قررت إدارتها أجر الاشتراك فيها ثمانية ريالات فرنسية (Talairs) عن السنة في مصر وتركيا وموانئ البحر الأبيض المتوسط وأربعة عن نصف سنة ، وتقرر لاشتراكها في



الجريدة الفرنسية الرسمية في عهد محمد علي

بلاد أوروبا أربعة وأربعون فرنكا ونصفها لكل ستة أشهر، وكان أجر الاعلان فيها قرشا عن السطر الواحد ، وقد خرجت في أربع صفحات كل صفحة ضمت ثلاثة أعمدة في طبع أنيق وتبويب جميل ، وكان يرأس تحريرها المسيو (Camille Turles) .

ويعترضنا في تاريخ هذه الجريدة سؤال هام وهو : أين كانت تطبع جريدة لومونيتور ؟ لم أعر على بيان واف في هذا الموضوع

ولا وثيقة في محفوظات عابدين التاريخية تشير إلى ذلك من بعيد أو قريب غير أن بعض الكتب التي ظهرت في الأيام المعاصرة للجريدة في مدينة الاسكندرية ورد فيها « طبع بمطبعة رأس التين » ويذكر لنا الرحالة سان جون (١) في رحلته إلى مصر سنة ١٨٣٢ أن نادياً أديباً أنشئ في مدينة الاسكندرية من خيرة المقيمين فيها ، وأن الباشا ينشر جريدة فرنسية عن طريق هذا النادي ، فاذا ربطنا بين الكتب المعاصرة وبين النادي الأدبي المذكور وبين جريدة الباشا الفرنسية ، خرجنا بهذه الحقيقة التي لا يختلف فيها اثنان ، وهي أن صحيفة لومونيتر إجبسيان طبعت « بمطبعة رأس التين » ويرجح صحة هذه الحجة أن مرجعاً تاريخياً أو وثيقة رسمية لم تشر إلى وجود أي مطبعة في الاسكندرية في ذلك الوقت غير مطبعة رأس التين السالفة الذكر .

لو أتيح لجريدة لومونيتر إجبسيان النضج والزيوع ، وأعارها محمد علي اهتماماً مماثل اهتمامه بجريدة الوقائع المصرية لكتب لها اليقاء حتى أيامنا المعاصرة ، غير أن الوالي انصرف عنها فوَقفت عن الصدور ، وبذلك حرمت مصر جريدة رسمية أو شبه رسمية على أدق تعبير بلغة أجنبية فترة من الزمن تبلغ أربعين عاماً ، أي إلى سنة ١٨٧٤

حيث ظهرت لومونيتور إيجيشيان في شكل آخر جريدة شبه رسمية
كأختها الأولى وإن لم تختلف معها في الموضوع الذي شغلت به صفحاتها
من جديد . وقد كانت لومونيتور الأولى جريدة أسبوعية بينما ظهرت
في عصر الخديو اسماعيل جريدة « يومية سياسية علمية تجارية
ولإعلانات » وقد عنيت في عهدها الجديد كما جاء في رموس أعدادها
بالمسائل التجارية والعلمية ، وكان اشتراكها السنوى خمسة وعشرين
فرنكا ، وتراوح أجر الاعلان فيها للسطر الواحد بين خمسة وخمسة
وسبعين سنتيما ويبيعت النسخة منها بخمسين سنتيما ، وكان يشرف عليها
ويدير سياستها م . ا . بوسنو (M. E. Posno) . ولم نعث في بحثنا
هذا عن صحيفة لومونيتور إيجيشيان ، على أعداد السنوات الأربع
الأولى ، ولم تحتفظ دار الكتب المصرية من أعدادها إلا ابتداء من
يناير سنة ١٨٧٨ ، وقد صدرت في أربع صفحات كبيرة أقرب ما
تسكون إلى صفحات جرائدنا المعاصرة ، كل صفحة منها تحتوى على
خمسة أنهر ، توزعت مادتها في صفحاتها الأربع ، وقد تخصصت
الصفحة الأولى للقسم الرسمي تنشر فيه القوانين وللوائح والمذكرات
الرسمية وما إلى ذلك من قرارات وأحكام حكومية ، وقد استضافت
هذه الصفحة أحيانا خبرا أو خبرين على الأكثر من الأخبار الخارجية
عن أوروبا أو تركيا ، واحتفظت بجزء صغير منها لتنشر فيه قصة

مسلسلة ترويحاً للقارىء وتسليية له ، ثم تميزت صفحتها الثانية بنشر أخبار داخلية وخارجية مع قليل من النبذ التاريخية التى تضيف إلى علم القارىء شيئاً ، وما إلى ذلك من المباحث العلمية القصيرة (١) واختصت الصفحة الثالثة بالمسائل التجارية ، والمسائل التجارية هنا تتصل بأنباء التجارة فى الخارج والداخل كأسماء الحبوب وأنباء مينا البصل والبواخر الداخلة والخارجة وغير ذلك من الشؤون الخاصة بالتجار والصناعة ، وجعلت الصفحة الأخيرة للإعلانات القضائية وغيرها من الإعلانات المختلفة ، وتخلل صفحاتها جميعاً نبأ أو أكثر حملته شركة هافاس ، وقد وزعت هذه البرقيات على نمط طريف .

لم تذكر جريدة لوموندتور إجمعيان أنها جريدة رسمية ، ولم تشر إلى ذلك إلا فى وقت متأخر بعد الاحتلال البريطانى لمصر ، غير أنها كانت فى سنة ١٨٧٨ واضحة الميول معروفة الصيغة ، كانت تسمى ، فى صورتها الصادرة بها إلى أنها جريدة شبه رسمية لأنها تميزت بنشر اللوائح والقوانين ، وأعفاها المجلس المخصوص دون الصحف الفرنجية جميعاً من رسوم البريد (٢) واختصتها الحكومة بالتقدير ،

(١) Le moniteur Egyptien العدد ١٣٦ (٢) محفوظات عابدين

وثيقة ١٠٤ هـ شوال ١٢٩٤ هـ قرارات المجلس المخصوص

واعتبرتها صحيفتها تزكية لها دون الصحف الأخرى المعاصرة ،
الامر الذى أثار حفيظة الجرائد المصرية ، وقد أشارت إلى ذلك كله
جريدة التجارة - وهى من الجرائد المصرية المعروفة فى عصر الخديو
إسماعيل - فشكت من استثمار لومونيتر بنشر القوازين دون غيرها
قائلة فى سياق حديثها عن نشر إحدى الضرائب « فأما موجب السكدر
فهو أنه قد ورد فى الأمر الأول أن الضريبة لا ينفذ حكم قانونها إلا
بعد أن تنشر فى صحيفة المونيتر إجسيان ، وليس بخاف أن هاته
الصحيفة فرنسوية العبارة وأن الذين تقع الضرائب عليهم غرباء عن
هذه اللغة لا يعرفها إلا القليل من وجهائهم - إلى أن تقول - وما شأن
الوقائع المصرية ولم سميت بالجريدة الرسمية ... » (١) . وقد بقيت
الجريدة شبه رسمية فى السنوات الأولى من حياتها ثم تغلبت عليها
الصفة الرسمية قبل الاحتلال مباشرة حتى إن الشيخ محمد عبده أساءه -
حين ولى أمر الوقائع - أن تهب الحكومة كل عطفها وتشجيعها لجريدة
لومونيتر وتهمل أمر الوقائع ، فيذكر أنها « الجريدة الرسمية
الفرنساوية ... وهى يومية دائمة الظهور تنشر فيها المهمات قصدا
وبالذات » . وأما الجهات الأجنبية الرسمية فقد نقلت عن لومونيتر

(١) جريدة التجارة العدد ١٦٣ فى ٨ أكتوبر سنة ١٨٧٩

ما يعينها من أمور على اعتبار أنها جريدة الحكومة الرسمية . وكان في مقدمة من تمثلها واعتمد عليها القناصل البريطانيون والفرنسيون فيما كتبوا من مذكرات وتقارير (١) ، ثم أصبحت جريدة رسمية



الجريدة الفرنسية الرسمية في عهد اسماعيل

خالصة في سنة ١٨٨٣ حيث ظهرت معلنة عن رسميتها ، وتولى إدارتها في ذلك الوقت H. Bernard تحت إشراف القسم الخاص بالصحافة الأجنبية بنظارة الداخلية ، وقد احتفظت بصفحاتها جميعا للأخبار والأوامر الحكومية ولتنشر القوانين واللوائح وسقط منها

(١) راجع Livres Jaunes, Blue Books في تلك الفترة .

كل ماله صلة بالعلم والسياسة والتجارة ، كما دأبت على أن تصدر ملاحق بالقوانين العاجلة كملحقها الخاص بالقانون المدني للمحاكم المصرية مترجم عن اللغة العربية (١) .

ويبدو أن جريدة لومونيتر إجبسيان كانت تطبع في أول الأمر في مطبعة غير حكومية حينما كانت تصدر شبه رسمية ، والراجح أنها طبعت فيما بعد في مطبعة الداخلية مع الوقائع المصرية حتى أوائل يولييه سنة ١٨٨٤ حيث قامت مطبعة بولاق بطبع الجريدتين معا (٢) وفي يوم السبت ٣ يناير سنة ١٨٨٥ نشرت الوقائع قرار مجلس النظار الصادر في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٤ بتعديل ونشر جرائد الحكومة الرسمية ، وهما الوقائع المصرية ولومونيتر إجبسيان وتغيير اسم الأخيرة وإطلاق (جريدة الحكومة المصرية الرسمية) عليها بدلا من اسمها القديم ، وأن تكون هي والوقائع في إدارة واحدة تابعة لمظارة الداخلية كما أشرنا إلى ذلك في تاريخ الوقائع .

ولا تختلف الجريدة الفرنسية الرسمية Le Journal Officiel عن الوقائع المصرية في كثير من حيث الشكل والموضوع ،

(١) Le Journal Officiel ٥ نوفمبر ١٨٨٧

(٢) الوقائع أول يولييه ١٨٨٤

فالإدارة لكليتهما واحدة ولا تتميز الواحدة في قيمة الاشتراك عن الأخرى والتفاوت ضئيل من حيث الموضوع بمعنى أن الوقائع المصرية في سنة ١٨٨٥ عُنيت قليلا بالمقالات الاجتماعية بينما خلت الجريدة الفرنسية إطلاقا من هذه الموضوعات وحفلت بالمسائل الرسمية وحدها وإن عُنيت أحيانا بأبناء الفيضان وبرقيات روتر وهافاس ، وازدحمت بالإعلانات حكومية وأهلية بعضها باللغة الفرنسية وقليل منها بالإنجليزية تصحبه صور موضحة للبشرة المعلن عنها (١) وأكثر ما تميزت به « الجريدة الرسمية » أن إعلاناتها بدأت أهلية في أغلبها ثم أخذت تضطر نحو الصبغة الرسمية الخالصة ، فكانت معظم إعلاناتها فيما بعد « إعلانات رسمية » (٢) من الحكومة للأهالي ، ويلاحظ في هذه الناحية من نشاط الجريدتين أن هناك اختلافا عميقا بين غايات الإعلانات الأهلية ، فمعظم الإعلانات وكذلك الأخبار الرسمية الأخرى في الجريدة الفرنسية تتجه إلى البحث في أحوال الأجانب المقيمين في مصر بل إنها وضعت لهم وحدهم بحيث أن القارئ المصري العادي لا يعينه أمر هذه الإعلانات أو الأخبار إذا زجرت أو قرئت عليه من الجريدة الفرنسية ، حتى الحفلات الراقصة التي تقام في سراي عابدين ، فانها تختلف أشد

(١) Le Journal Officiel العدد ٢٩ في ٩ مارس ١٨٨٥

(٢) المصدر السابق أول يناير ١٨٩٠

الاختلاف مع ما اعتيد نشره في الوقائع المصرية ، فالوقائع مثلاً قد تنشر شيئاً عن صلاة الخديو في يوم الجمعة بينما الجريدة الرسمية تعنى بحفلة عابدين الراقصة Le Bal d'Abine وتحدث عن القاعة الكبرى التي اقيمت فيها وتذكر في شيء من التفصيل أزياء الأضياف وتنشر قائمة الطعام وما إلى ذلك مما يطرب له الأجانب ولا يعنى عامة المصريين (١) ويظهر الاختلاف أحياناً بين الوقائع المصرية وبين الجريدة الفرنسية في الأنباء الرسمية التي اعتادت نشرها ، فقلها كنا نقرأ في الوقائع بعد الاحتلال خيراً عن الحفائر ومتاحف الآثار (٢) ومصدر هذا كما نعتقد الرغبة العامة التي تفرض على كل من الجريدتين لونا خائفاً من الأنباء ، فالفرجة وحدهم يهمهم أن يعلموا عن الجديد الذي عرف في آثار مصر القديمة ، ويرضيه أن يسمعوا كثيراً عن المتحف المصري وما احتوى عليه خلاف ما كان يراه المصريون في ذلك الوقت .

وليس هناك تباين في أسلوب الإعلان الرسمي كما يبدو لنا وإن اعتادت بعض المصالح الحكومية نشر إعلاناتها وقراراتها باللغة الانجليزية ، ولا يخفى أن أسباب ذلك تعود إلى تغلغل الروح الانجليزية

(١) المصدر السابق في ٢٢ يناير ١٨٩٠ (٢) المصدر السابق ٧ يونيو ١٨٩٠

في تلك المصلحة (١) ، ويلفت نظر الباحث ما اعتادت الجريدة الرسمية نشره من الملاحق ، وهي في أكثرها ملاحق صدرت باللغة الانجليزية وحدها (٢) .

والجريدة الرسمية كالوقائع المصرية من حيث تطورات الشكل فهي في سنة ١٩١١ غيرها في السنوات السابقة ، وهي هنا في إخراجها صورة أخرى للوقائع تماما حتى إعلاناتها الخاصة بها ، وثمنها واشتراكتها لها المكان المناظر لمكان ذلك في الوقائع ، غير أن التفاوت البسيط في الشكل ، بين الجريدتين يبين واضحا في سنة ١٩١٧ حيث دأبت الجريدة الرسمية على أن تنشر في رأس صفحاتها . أوامر - قوانين - قرارات ، وما إلى ذلك كلها أشارت تلك الصفحات إلى شيء من هذا بينما اقتصر الوقائع على مستطيل قد يقصر وقد يطول في الصفحة الأولى فقط ، والجديد في هذه السنة كما يبدو لنا هذه الدقة التي درجت الجريدة الرسمية على إظهار إعلاناتها الصادرة بها من المصالح والمديرية . ولم تشر الجريدة إلى أجر إعلاناتها باللغة الانجليزية إلا مرة واحدة (٣) .

(١) المصدر السابق في أول يولييه ١٩١١

(٢) المصدر السابق في ١٨ سبتمبر ١٩١١

(٣) المصدر السابق في ٤ يولييه ١٩٢١

ومنذ عودة الحياة النيابية في سنة ١٩٢٤ كانت «الجريدة الرسمية» تنشر ترجمة فرنسية حرفية لمضابط المجلسين على شكل ملحق لها إلى عددها الفرنسي رقم ١١ الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩٣٢ ، وبعد ذلك وقف نشر هذه الترجمة « بالجريدة الرسمية » وأصبح يخص لكل دورة برلمانية ملخص واف يقع في عدة مجموعات لم تلحق بالجريدة رغم أنها كانت تطبع بالمطبعة الأميرية . وفي ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٨ رأى مجلس الشيوخ أن يقوم من ناحيته بطبع ملخص ترجمة لمضابطه في إحدى المطابع الأهلية وذلك عقب صدور مجموعته التاسعة من السنة المذكورة والتي طبعت بالمطبعة الأميرية . وفي ديسمبر ١٩٣٨ حذا مجلس النواب في هذا الشأن حذو مجلس الشيوخ عقب صدور مجموعته الأولى من السنة المذكورة .

المراجع

أولا - وثائق لم تنشر

١ - الوثائق المنقولة عن قسم المحفوظات التاريخية بسراى عابدين

رقم الوثيقة	المحفظة أو الدفتر	التاريخ
١٩٠	محفظة رقم ٢ خديوى تركى	٢٤ رجب ١٢٤٩ هـ
٢٢٧	" " ٢ " "	١٦ ربيع الثانى ١٢٥٠ هـ
٣١	دفتر رقم ٧٤٠ خديوى تركى	اول رمضان ١٢٤٣ هـ
٢	" ٣٠ معية تركى	٣ رمضان ١٢٤٣ هـ
٢١٥	" ٧٤٨ خديوى تركى	٤ جمادى ثانية ١٢٤٤ هـ
١٢٢	" ٧٤٠ "	٨ ذى القعدة ١٢٤٣ هـ
٣٦	" ٧٤٧ "	غرة صفر ١٢٤٤ هـ
٢٤٧	محفظة رقم ١	غرة صفر ١٢٤٤ هـ
٢٧	دفتر رقم ٢٦٩ معية تركى	١٨ ذى القعدة ١٢٤٧ هـ
٢٦٦	" ٣٩ "	١٤ شوال ١٢٤٤ هـ
٢١	" ٧٤٦ خديوى تركى	٢٢ صفر ١٢٤٥ هـ
٢٧٠	" ٣٢ معية تركى	١٦ ذى القعدة ١٢٤٤ هـ
١٣	" ٩٣ مدارس عربى	٦ شوال ١٢٦٣ هـ
٢٨٠	" ٩٣ "	١٩ شوال ١٢٦٣ هـ

(تابع) الوثائق المنقولة عن قسم المحفوظات التاريخية بسراى عابدين

رقم الوثيقة	المحفظة أو الدفتر	التاريخ
٢٥٨	دفتر رقم ٣٢ معية تركى	١٠ ذى القعدة ١٢٤٤ هـ
٧٦	» ٢٠١٧ مدارس تركى	٧ ربيع الأول ١٢٥٨ هـ
١٢٧	» ٩ مدارس عربى	٥ ذى القعدة ١٢٦٠ هـ
٣٤٩	» ٥ »	١٩ جمادى الثانية ١٢٦١ هـ
٣٦٩	» ٥ »	٤ جمادى الثانية ١٢٦١ هـ
٩٠	» ٥ »	٣ رجب ١٢٦١ هـ
٣٥٧	» ٢٠٧٩ مدارس تركى	غرة ربيع الأول ١٢٥٨ هـ
٣٥٨	» ٢٠٧٩ »	» ١٢٥٨ هـ
٣٥٩	» ٢٠٧٩ »	» ١٢٥٨ هـ
٣٦١	» ٢٠٧٩ »	» ١٢٥٨ هـ
٣٦٢	» ٢٠٧٩ »	» ١٢٥٨ هـ
٦٩	» ٢١ مدارس عربى	٦ ذى الحجة ١٢٦١ هـ
٥٠٨	» ٥ »	١٧ جمادى الثانية ١٢٦١ هـ
٧	» ١ »	» ٢٢ ١٢٦٠ هـ
٥٥٩	محفظة ٨٧	٢٩ ربيع الثانى ١٢٦٤ هـ
١٥٢	» ٢٢ معية تركى	٢٧ ربيع الاول ١٢٥٠ هـ
٥٣٣	دفتر رقم ٥ مدارس عربى	٢٥ جمادى الثانية ١٢٦١ هـ
٢١	» ٦٤ معية تركى	٤ رمضان ١٢٥١ هـ

(تابع) الوثائق المنقولة عن قسم المحفوظات التاريخية بسراى عابدين

رقم الوثيقة	المحفظة أو الدفتر	التاريخ
١٧٦ أصلية	دفتر رقم ٧٨٧ خديوى تركى	٢٩ صفر ١٢٤٩ هـ
٢١٦ مسلسل		
٣ أصلية	دفتر رقم ٧٩٨ خديوى تركى	٢٩ ربيع الثانى ١٢٥٠ هـ
٦٢ مسلسل		
٣٦٢	٥٦ معية تركى	٢٢ جمادى الأولى ١٢٥٠ هـ
٢٢١	٢٢٥ مدارس عربى	٢٧ جمادى الآخرة ١٢٥٠ هـ
٣٢٥	٥٦ " "	٤ ذى الحجة ١٢٦٢ هـ
٤٥٨	٢٢ معية تركى	٩ صفر ١٢٤٥ هـ
٢٦٠	٥٣ معية سنّية	١٩ محرم ١٢٤٩ هـ
٦٦٨	٧٤ قيد الأوامر العلية	٧ ربيع الأول ١٢٥٢ هـ
٥١٠	٥٠ خديوى تركى	١٠ محرم ١٢٤٩ هـ
٥١	٤٩ معية تركى	١٤ جمادى الآخرة ١٢٤٨ هـ
٢٤٢	٤٩ " "	٢٦ ربيع الثانى ١٢٤٩ هـ
٦٦٨	٦٦ " "	٣ جمادى الآخرة ١٢٥١ هـ
٧٤٣	٦٦ " "	١٢ جمادى الآخرة ١٢٥١ هـ
٧٩٩	٦٦ " "	١٩ جمادى الآخرة ١٢٥١ هـ
١٩٨	٧٥٩ ديوان خديوى	١١ ربيع الثانى ١٢٤٦ هـ
١	١١٩ مدارس عربى	٢٤ ذى الحجة ١٢٦٤ هـ
١٥٦	٣ معية تركى	١٩ ذى الحجة ١٢٤٧ هـ

(تابع) الوثائق المنقولة عن قسم المحفوظات التاريخية بسراى عابدين

رقم الوثيقة	المحفظة أو الدفتر	التاريخ
١٥٧	دفتر رقم ٣ معية تركى	١٩ ذى الحجة ١٢٤٧ هـ
٣٧١	محفظة رقم ٢٧ معية تركى	١٣ ذى القعدة ١٢٧٧ هـ
٨٧٧	دفتر رقم ١٣ مدارس عربى	١٧ رجب ١٢٦١ هـ
٩١٦	" ١٣ "	٢ شعبان ١٢٦١ هـ
٢٧٤	" ٣١٤ معاونة جهادية	١٩ ذى القعدة ١٢٥٧ هـ
٦٥	" ٢٨٦ شورى المعاونة	غرة صفر ١٢٥٨ هـ
٥٨٤	" ٢٠٧٣ مدارس تركى	٢٧ ذى القعدة ١٢٥٧ هـ
٢	" ٢٠٩٩ "	٣ جمادى الأولى ١٢٦٠ هـ
٢٩١	" ٣١٤ معاونة جهادية	غرة ذى الحجة ١٢٥٧ هـ
١٩٧	" ٤٨٤ معية تركى	٢٣ صفر ١٢٦٩ هـ
٦٠	" ٤٨٤ "	غرة ذى الحجة ١٢٦٨ هـ
٣٦	محفظة رقم ٢٧ معية تركى	٢٢ شعبان ١٢٧٧ هـ
٤٤٤	" ٢٩ "	١٩ " ١٢٧٩ هـ
١٠	دفتر رقم ٥٣٠ "	٢٦ " ١٢٧٩ هـ
٦٤	" ١١٨١ أوامر	٣ رجب ١٢٨٢ هـ
٤	دفتر رقم ٥٥٧ معية تركى	٢٠ جمادى الأولى ١٢٨٣ هـ
٩١	محفظة رقم ٣٩ "	٢٧ " " ١٢٨٣ هـ
١٠٩	دفتر رقم ٧٤ "	٩ " " ١٢٨٥ هـ

(تابع) الوثائق المنقولة عن قسم المحفوظات التاريخية بسراى عابدين

رقم الوثيقة	المحفظة أو الدفتر	التاريخ
١٣١	محفظة رقم ٤٥ معية تركى	١٩ صفر ١٢٨٦ هـ
٣٠	» ٥٢ »	٢٣ محرم ١٢٩٢ هـ
٩٦	دفتر رقم ١٩٠٢ أوامر	غاية محرم ١٢٨٠ هـ
٧٧	محفظة رقم ٥٠ معية تركى	١٩ ذى القعدة ١٢٩٠ هـ
٦٠	دفتر رقم ٤٨٤ »	٢٨ شوال ١٢٧٠ هـ
٩	محفظة رقم ٥٢ »	٢٦ محرم ١٢٩٣ هـ
١٤٢	» ٢٦ »	١٠ ربيع الأول ١٢٧٧ هـ
١٨٨	» ٢٧ »	٢٢ شعبان ١٢٧٧ هـ
١٤٨	» ٣٨ »	٢ محرم ١٢٨٣ هـ
٤٨١	» ٤٠ »	ذو القعدة ١٢٨٣ هـ
١٠٤	» ٤٠ »	٥ شوال ١٢٩٤ هـ

٢ - الوثائق المنقولة عن دار المحفوظات بالقاهرة

التاريخ	الوثيقة
١٢٤٤ هـ	كراسات ملخصات الأوامر العلية - كراسه رقم ٩ ص ١٧٢ دفاتر قيودات المعية الكتبخداوية ج هـ أقاليم ص ٨٧٢ دفتر بمجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس الاحكام ص ٢٦٤
١٣ ربيع الثاني ١٢٧٩ (١٧ أكتوبر ١٨٦٢)	أمر عال صادر من سعيد باشا إلى نظارة المالية - دفتر الأوامر العلية الصادرة للمالية
٥ مايو ١٨٨١	سجل أول استحقاقات الداخلية وأقلامها و الدفتر خانه المصرية ومجلس شورى النواب
١٨٨١ - ١٨٨٢	سجل أول وثاني استحقاقات الدواوين وأقلامها والدفتر خانه المصرية ومجلس شورى النواب رقم ١٤٦٠٨ و ١٤٦٤٦
١٨٨٣	دفتر استحقاقات الداخلية وأقلامها رقم ١٤٦٦٨

(تابع) الوثائق المنقولة عن دار المحفوظات بالقلعة

التاريخ	الوثيقة
١٨٨٤ - ١٨٨٥	دفتر استحقاقات الداخلية وأقلامها رقم ١٤٧٢٧
١٢٧٩	دفتر قيد الأوامر العلية الصادرة للمالية رقم ٣ سجل رقم ١١٩٦
١٢٨٣ هـ	دفتر استحقاقات مطبعة بولاق ج ٢ رقم ٣٩٨ محفوظات الدائرة السنية
١٢٨٣ هـ	دفتر استحقاقات مطبعة بولاق ج ٢ ص ١٧ رقم ٣٩٨ محفوظات الدائرة السنية
١٨٨٠ - ١٨٩٦	دفتر استحقاقات المطبعة الأميرية
١٨٨٤	دفتر قيد أسماء مستخدمى مطبعة بولاق بوزارة المالية رقم ١٤٧٣٥ ع ٦٣ مخزن ٤٤

٣ - الوثائق المنقولة عن وزارة المالية

الموضوع	الوثيقة
مشروعات شيلي بك لتحسين المطبعة وإصلاح الجرائد الرسمية	أرشفيف وزارة المالية سنة ١٨٩٧، محفوظات المطبعة
تعيين وارن تريلوني في وظيفة مساعد وكيل وزارة المالية	أرشفيف وزارة المالية دوسيهيه رقم م ٥٧ - ١٦/٤
خاص بوظائف احمد صادق بك	أرشفيف وزارة المالية دوسيهيه رقم م ٧١ - ١/١٥
منح جورج نيوتن رتبة البكوية	أرشفيف وزارة المالية دوسيهيه رقم م ٧١ - ١٠/٢٦
تعيين فورجيه ملاحظ المطبعة الاميرية	أرشفيف وزارة المالية دوسيهيه رقم م ٧١ - ٥/١٢
خاص باستقالة بهجت بك نهائيا من المطبعة	أرشفيف وزارة المالية دوسيهيه رقم م ٧١ - ٢٨/٣ جزء اول
	٧١٢ - ١٨/٣ جزء اول ورقة رقم ١٠١
٤ - الوثائق المنقولة عن المطبعة الاميرية	
اعتزال فورجيه وظيفه المطبعة	محفوظات المطبعة الاميرية ببولاق ملف رقم ٣ - ٤٢/٢
عودة بهجت بك إلى إدارة المطبعة	محفوظات المطبعة الاميرية ببولاق ملف رقم ٣ - ١٨٨/٢

ثانيا - المراجع العربية

١ - كتب عربية ومعربة

- ١ - ابراهيم عبده - تاريخ الطباعة والصحافة في مصر خلال الحملة الفرنسية . القاهرة ١٩٤١
- ٢ - احمد عزت عبسد الكريم - تاريخ التعليم في عصر محمد علي القاهرة ١٩٣٨
- ٣ - آدمس (تشارلز) - الإسلام والتجديد في مصر . ترجمة عباس محمود . القاهرة . الطبعة الأولى
- ٤ - الجبرتي (الشيخ عبد الرحمن) عجائب الآثار في التراجم والأخبار (أربعة أجزاء) القاهرة ١٣٢٢ هـ
- ٥ - الشدياق (احمد فارس) - الواسطه في معرفة أحوال مالطة وكشف المخبا عن فنون أوروبا . القسطنطينية ١٢٩٠ هـ
- ٦ - جورجى زيدان بك - تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر . جزءان في مجلد . القاهرة ١٩٠٢
- ٧ - رفاعه بك رافع الطهطاوى - تخلص الأبريز في تلخيص باريز . القاهرة ١٢٦٥ هـ

- ٨ - عبد الرحمن الرافعي بك - تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر . القاهرة ١٩٣٠
- ٩ - علي مبارك باشا - الخطط التوفيقية - عشرون جزءا في خمسة مجلدات . بولاق ١٣٠٦ هـ
- ١٠ - فيليب دي طرازي (الكونت) - تاريخ الصحافة العربية (أربعة أجزاء) . بيروت ١٩١٣
- ١١ - قسطنكي إلياس عطارة الحلبي - تاريخ تكوين الصحف المصرية - القاهرة ١٩٢٨
- ١٢ - محمد مختار باشا - التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنيين الإفرنجية والقبطية . القاهرة ١٨٩٣
- ١٣ - محمد رشيد رضا - تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (ثلاثة أجزاء) مطبعة المنار . القاهرة ١٣٤٤ هـ
- ١٤ - مصطفى محمد الفلكي ومحمد نجيب - النتيجة المستحسنه لحساب مائة سنة . القاهرة ١٨٩٥

٢ - المخطوطات

- ١ - السيد صالح مجدى بك - حلية الزمن فى وصف مناقب خادم الوطن . مخطوط بدار السكتب المصرى ١٢٩٠ هـ

٣ - مقالات فى صحف ومجلات

- ١ - الوقائع المصرىة - من سنة ١٨٢٨ م إلى سنة ١٩٤٢ م
- ٢ - جريدة الاهرام - العدد الخامس الصادر فى ٢ سبتمبر ١٨٧٦
- ٣ - مجلة المنار - الجزءان الثامن والثانى والعشرون
- ٤ - جريدة التجارة - العدد ١٦٣ الصادر فى ٨ اكتوبر ١٨٧٩

ثالثا - المراجع الفرنسية

١ - كتب المراجع

- DENY, J. Sommaire des Archives Turques du Caire
Le Caire, 1930.
- MAUNIER, R. Bibliographie économique, juridique
et sociale de l'Egypte Moderne (1798 — 1916).
Le Caire, 1918.

٢ - وثائق مطبوعة

- BOWRING, J. Report on Egypt and Gandia
London, 1840,
- Correspondance de Napoléon Ier. Tome IV — V
Paris. 1860.
- KELLER, A. Correspondance, Bul'etins et Orderes du
jour de Napoléon Tome IV.

٣ - وثائق لم تطبع

- Diplomatic Documents concerning affairs of Egypt,
Sc. Soc. Tome 1, N. 679, Egyptian Library.

٤ - الكتب

- BLUNT, W, S. Secret History of the English occup
ation of Egypt, Newyork 1922,
- BROCCHI, GB — Viggi in Africa. Giornale in Egitto,
Nella Siria. E. Nella Nubia, Tome. I. Bossano, 1841.
- CHARLES - TOUX. F. — Bonapate Gouverneur
d'Egypte, Paris, 1936.
- CHARLES - EDMOND - L'Egypte à l'EXposition
Universelle de 1867.
- DRIAULT, E. — Napoléon Le Grand, Tome. I. Paris
1930
- GALAL, K. E. — Entstehung and Entwicklung der
Tagespresse in Agypten, Limburg an der Lohn. 1939

- HAMONT, P. N. — L'Egypte Sous Méhémet Ali. Tome, II Paris, 1843.
- RIGAUT, G — Le Général Abdallah Menou et la dernière phase de l'expédition d'Egypte, Paris, 1802
- ROUSSEAU, M. F. — Kléber et Menou en Egypte depuis le départ de Bonaparte (Aût 1799 — septembre 1801). Paris 1900.

• — الدوريات

- Le Courrier be l'Egypte, 1798-1801
- La Décade Egyptienne, 1798-1801
- Le Moniteur Egyptein. 1833
- Le Moniteur Egyptien 1874-1884.
- Le Journal officiel, 1885-1942.

٦ — مقالات في المجلات العلمية

- ARTIN, Y. BASHA. - Erude Statistique sur la Presse Egyptienne. Bulletin de l'Institut Egyptien, 1905
- BONOLA, F.— Una Visita a Mohamed Ali nel 1822 La Prima Stamperia ed il primo giornale. Revue Internationale d'Egypte II No. Octobre 1905
- CATIVET, R. G. — L'Imprimerie de l'xpédition d'Egypte. Les journaux et les Procès-VerbauX de l'Institut (1798—1801) Bulletin de l'Institut Egyptien 5e Série, Tome III, 1909.
- GEISS, A, — Histoire de l'Imprimeire en Egypte, Bulletin de l'Institut Egyptien 5e Série, Tome I, 1907.
- GEISS, A, — Histoire de l'Imprimerie en Egypte "L'Etablissement Typographique du Pasha — Le Début de l'Imprimerie de Boulac" Bulletin de l'Institut Egyptien Tome, II, 1908,
- REINAUD,—De la Gazette Arabe. Turque imprimée en Egypte, Journal Asiatique 2e Série, Tome VIII, 1831,

بيان الموجود دار الكتب من أعداد الوقائع المصرية إلى سنة ١٨٨٢

المجلد الأول وفيه سنة ١٢٤٤ هـ وجزء من سنة ١٢٤٥ هـ
وليس به أعداد ناقصة .

المجلد الثانى وفيه تنمة سنة ١٢٤٥ هـ وينقصه العددان ٥٣ ، ٥٠
المجلد الثالث وفيه سنة ١٢٤٦ هـ وليس به أعداد ناقصة .

المجلد الرابع وفيه تنمة سنة ١٢٤٦ هـ وليس به أعداد ناقصة .
مجلد سنة ١٢٤٩ وتنقصه الأعداد ٥٣٦ ، ٥٣٨ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ،

٥٤٧ ، ٥٤٦ ، ٥٤٥

من سنة ١٢٥٠ إلى سنة ١٢٥٥ غير موجودة هذه السنوات

مجلد يحتوى على السنوات من سنة ١٢٥٦ إلى سنة ١٢٦٣
مفصلة على الوجه الآتى :

(١) سنة ١٢٥٦ هـ وفيها ثلاثة أعداد فقط وهى ١٦٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١

(٢) » ١٢٥٧ هـ وفيها عدد واحد هو ٦٢٢

(٣) » ١٢٥٨ هـ وفيها عدان فقط وهما ٦٢٣ ، ٦٢٤

(٤) » ١٢٥٩ هـ وفيها عدد واحد وهو ٦٢٥

(٥) » ١٢٦٠ هـ وفيها عدد واحد وهو ٦٢٦

(٦) سنة ١٢٦١ هـ وفيها عدد ٦٢٧ والأعداد ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨

(٧) » ١٢٦٢ هـ وفيها الأعداد من ٩ إلى ٤٣

(٨) » ١٢٦٣ هـ وفيها الأعداد من ٤٤ إلى ٩٤

سنة ١٢٦٤ هـ وفيها الأعداد من ٦٧ إلى ١٣٨

من سنة ١٢٦٥ هـ إلى سنة ١٢٨١ هـ ضائع أو راجع الى تعطل
الجريدة عن الظهور

من ١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٦ الذي قبل ٢ مايو سنة ١٧٦٧

الأعداد مفقودة ابتداء من العدد ٦١ إلى العدد ١٠٠

من ٢ مايو ١٧٦٧ إلى ٢٩ ديسمبر ١٨٦٧ ضائع منها الأعداد

١٠٦، ١١٣، ١١٥، ١١٨، ١٢٨

سنة ١٨٦٨ وينقصها الأعداد ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٨، ٢٨٥،

٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٦، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٣٥

سنة ١٨٧٠ وينقصها الأعداد ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٥،

٣٥٦، ٣٧٥

سنة ١٨٧١ وينقصها الأعداد ٣٩٥، ٣٩٧، ٤٣٧،

سنة ١٨٧٢ وينقصها الأعداد ٤٤٨، ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٨٢، ٤٨٦،

سنة ١٨٧٣ وينقصها الأعداد ٤٩١، ٤٩٦، ٤٩٩، ٥٠٢،

٥٠٣، ٥٠٧، ٥١٠، ٥١٥، ٥٢٤، ٥٣١، ٥٣٣

سنة ١٨٧٤ وينقصها الأعداد ٥٥٣، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦٢،
٥٦٣، ومن ٥٦٥ إلى ٥٧١ ثم ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩،
٥٨١، ٥٨٤

سنة ١٨٧٥ وينقصها الأعداد ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٩، ٦١٢،
٦١٧، ٦٢٢، ٦٢٣

سنة ١٨٧٦ وينقصها الأعداد ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٨، ٦٥٣،
٦٦١ ومن ٦٦٣ إلى ٦٦٦، ٦٦٨، ٦٧٠، ٦٧٥، ٦٧٧، ٦٨٠،
٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٦

سنة ١٨٨٧ وينقصها العدد ٧٠٩

سنة ١٨٧٨ وينقصها العدد من ٧٧٠ إلى ٧٩١

سنة ١٨٧٩ ليس بها ناقص

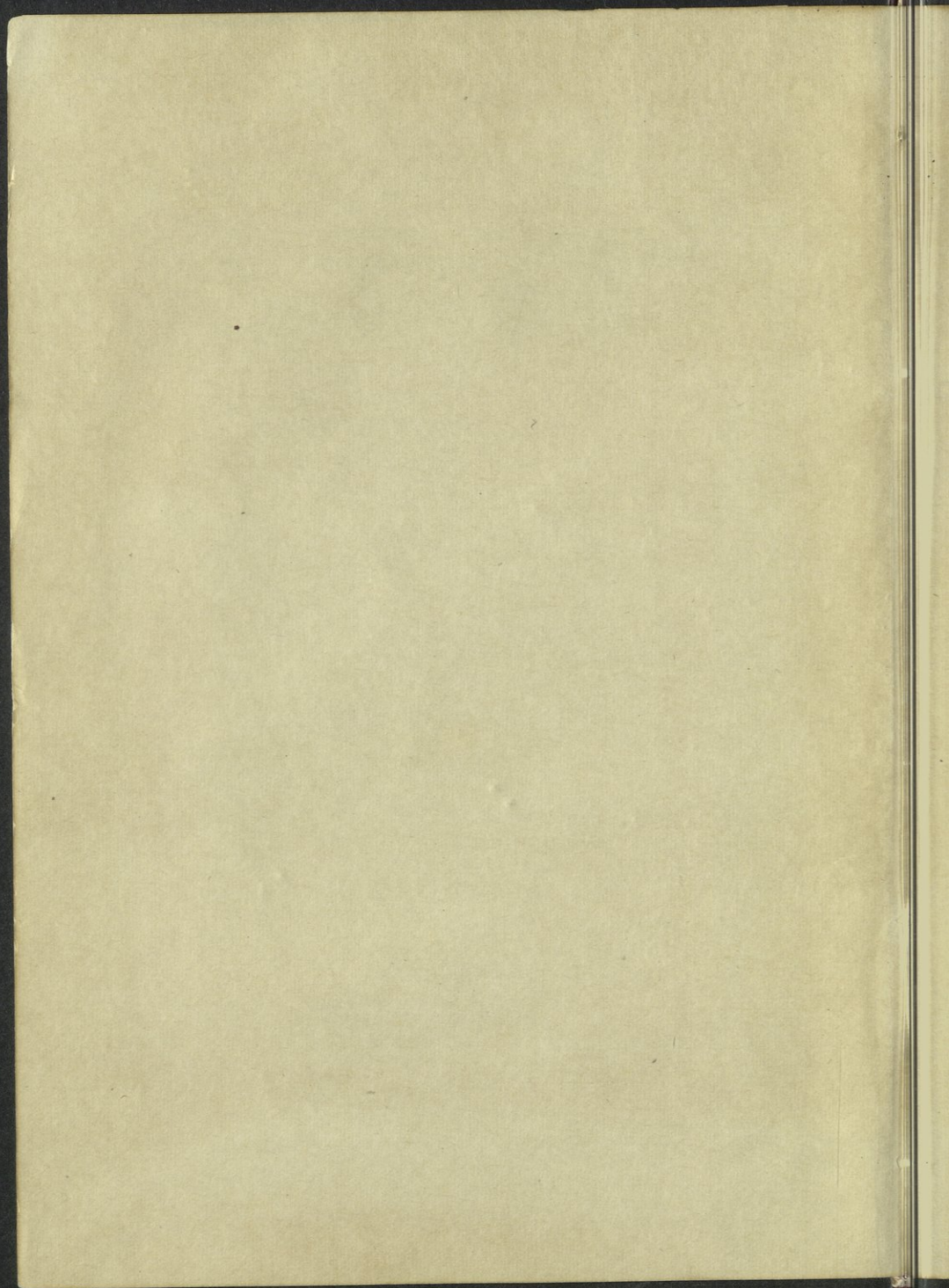
سنة ١٨٨٠ وينقصها الأعداد ٧٦٦، ٨٨٣، ٨٩٩

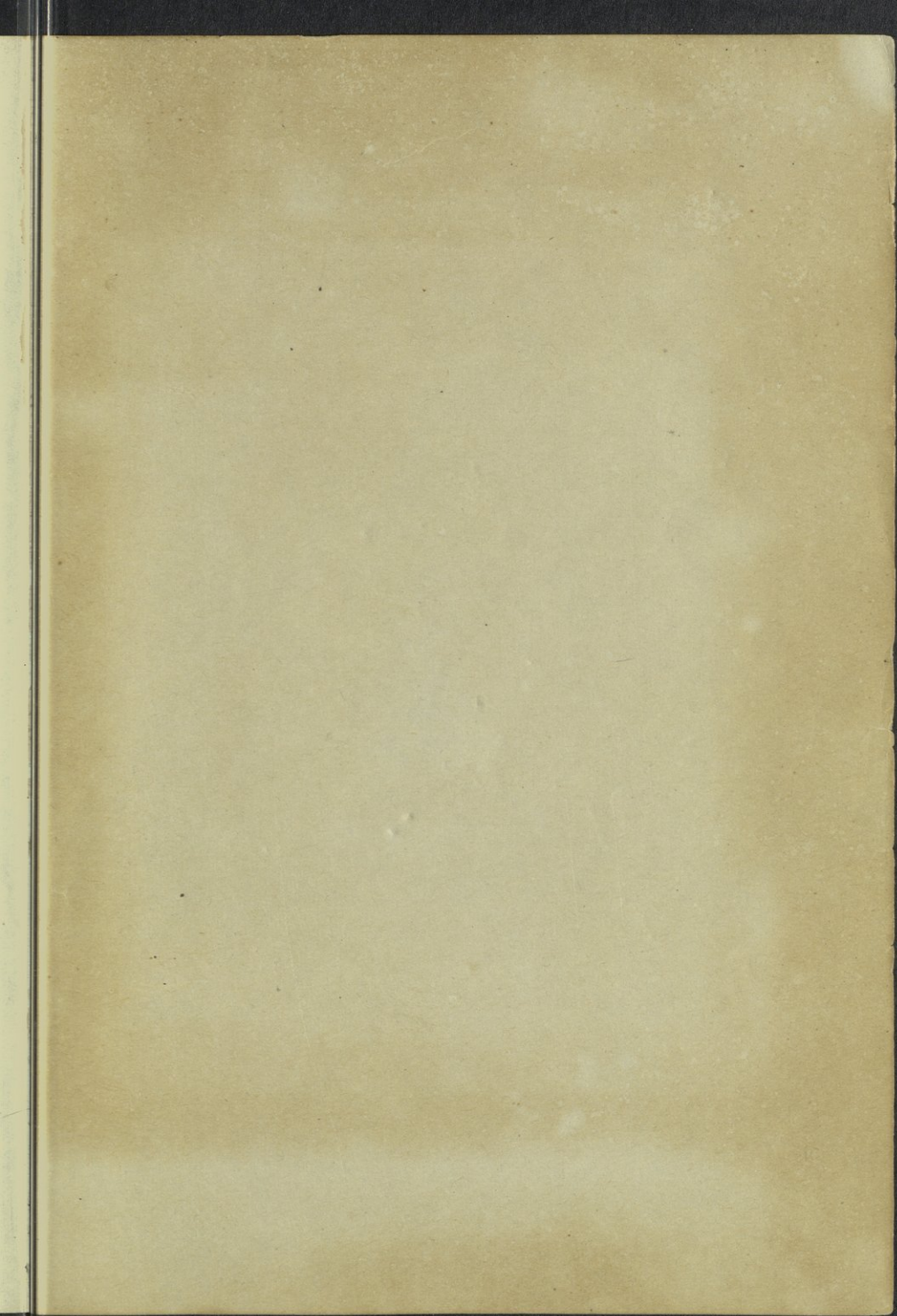
سنة ١٨٨١ وينقصها الأعداد ١٠٣٤، ١١٢٦، ١٢١٨،
١٢١٩، ١٢٤٤

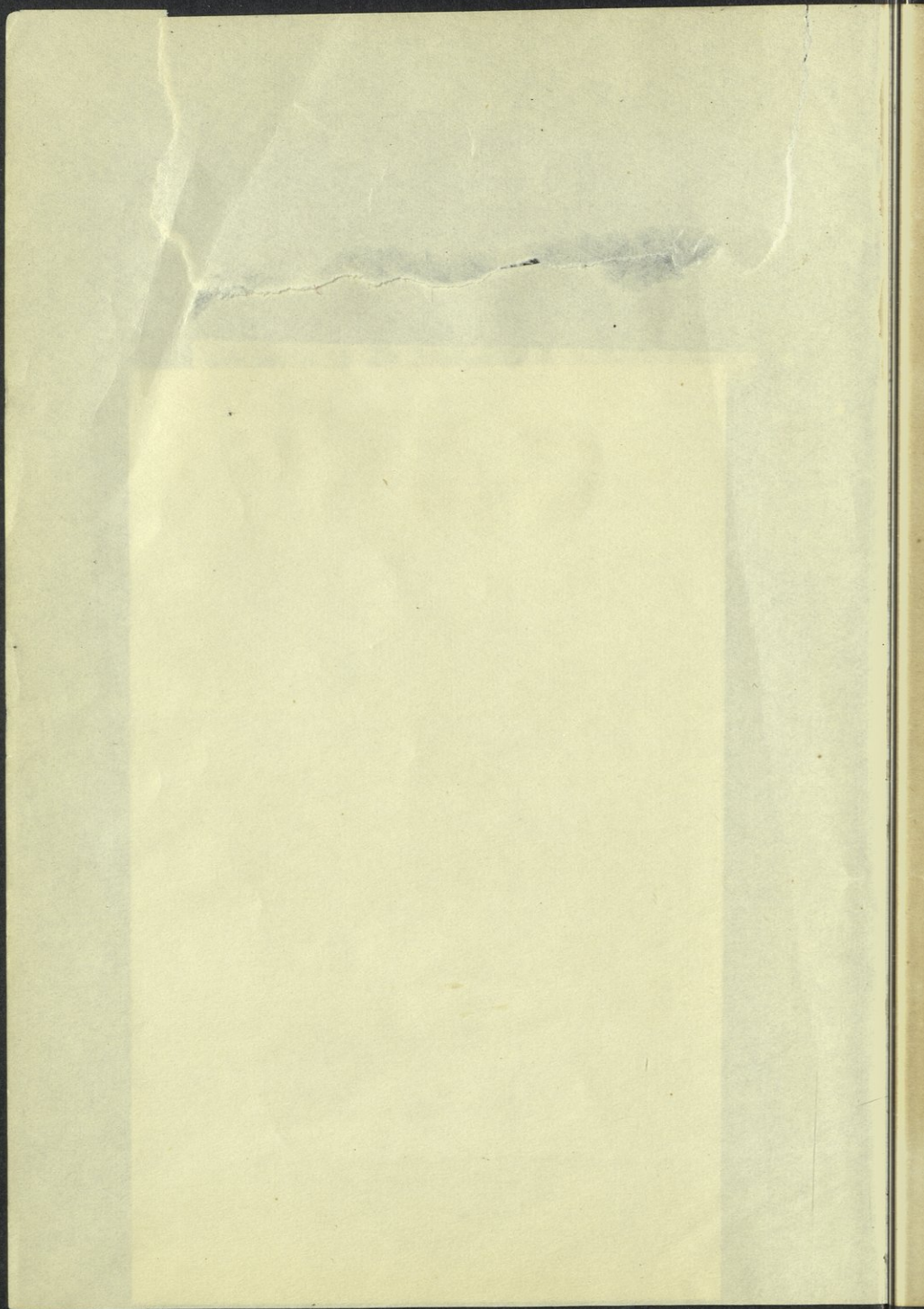
سنة ١٨٨٢ وينقصها الأعداد ١٤٤١، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٥٠٠

للمؤلف

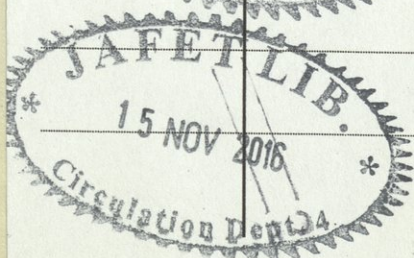
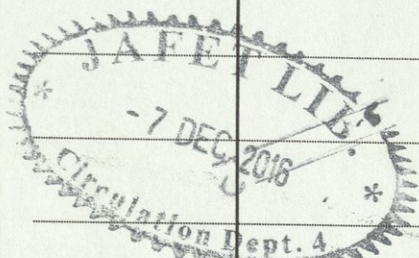
- ١٩٣٣ الحياة الثانية
 ١٩٣٤ في المصايف
 ١٩٣٦ في السودان
 ١٩٤١ تاريخ الطباعة والصحافة خلال الحملة الفرنسية
 ١٩٤٢ تاريخ الوقائع المصرية طبعة بولاق
 ١٩٤٢ تاريخ الوقائع المصرية الطبعة الثانية
 ١٩٤٤ { تطور الصحافة المصرية وأثرها في
 النهضة الفكرية والاجتماعية
 ١٩٤٤ أعلام الصحافة العربية
 ١٩٤٤ الحياة الثانية الطبعة الثانية
 تطور النهضة النسائية بالاشتراك مع
 ١٩٤٥ الدكتور درية شفيق
 تذكار طلعت حرب بالاشتراك مع
 ١٩٤٥ الاستاذ علي عبد العظيم
 ١٩٤٥ { تطور الصحافة المصرية وأثرها في
 الطبعة الثانية { النهضة الفكرية والاجتماعية
 ١٩٤٦ تاريخ الوقائع المصرية الطبعة الثالثة







DATE DUE



A.U.B. LIBRARY

328.62:A13t3A:c.1

عبدہ، ابراہیم

تاریخ الوقائع المصرية ١٨٢٨-١٩٤٢

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01015563

328.62

A13t3A

